

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل

كتاب الأيمان*

أبو سليمان قال : سمعت محمد بن الحسن يقول : الأيمان ٢

(*) الأيمان بفتح الهمز جمع « يمين » ؛ واليمين في اللغة القوة ، ومنه قوله تعالى
” لأخذنا منه باليمين “ وقال القائل :

رأيت عرابة الأوسى يسمو إلى الخيرات منقطع القرين
إذا ما رابية رفعت لمسجد تلقاها عرابة باليمين

قلت : « عرابة » بفتح العين ابن أوس الأوسى الأنصاري من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ، مشهور بالحدود والكرم ، استصغر يوم الأحد ؛ فإذا استعمل
باليهود والتوثيق والقوة يسمى يمينا ، وقيل : اليمين الجارحة ، فلما كانت يستعمل
بذلها في العهود سمي ما يؤكد به العقد باسمها - أفاده السرخسي في شرح كتاب
الأيمان من شرح المختصر ٨ / ١٢٦ مع زيادة و تصرف .
(٢) أي أخبرنا أبو سليمان ، يقول راويه .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر : وهي نوعان : نوع يعرفه أهل اللغة
وهو ما يقصد به تعظيم المقيم به ، ويسمون ذلك قسما إلا أنهم لا يخصصون ذلك
بالله تعالى ، وفي الشرع - هذا النوع من اليمين لا يكون إلا بالله تعالى فهو
المستحق للتعظيم بذاته على وجه لا يجوز هتك حرمة اسمه بحال ، والنوع الآخر
الشرط والجزاء وهو يمين عند الفقهاء لما فيها من معنى اليمين وهو المنع أو الإيجاب
ولكن أهل اللغة لا يعرفون ذلك لأنه ليس فيه معنى التعظيم ؛ ثم بدأ الكتاب
بيان النوع الأول فقال : الأيمان ثلاثة - اه ما قاله السرخسي .

ثلاثة : يمين تكفر^٢ ، ويمين لا تكفر^٢ ، ويمين رجو^٣ أن لا يؤخذ بها صاحبها .

فأما اليمين^١ التي لا تكفر^٢ فالرجل يحلف على الكذب وهو يعلم أنه كاذب فيقول : والله لقد كان كذا وكذا ، ولم يكن من ذلك شيء . أو يقول : والله لقد فعلت كذا وكذا ، وهو يعلم أنه لم يفعله فهذه اليمين التي لا تكفر^٢ وعلى صاحبها فيها الاستغفار والتوبة^٧ .

(١) وهذا اللفظ على النحو الذي ذكره محمد يروى عن رجلين من الصحابة : أبي مالك الغفاري وكعب بن مالك ؛ ولم يرد عدد إيمان فإن ذلك أكثر من أن يحصى ، وإنما أراد أن اليمين بالله تنقسم في أحكامها ثلاثة أقسام - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦ .

(٢) كذا في ع ، ز ؛ وفي هـ ، م والمختصر و شرحه « يكفر » .

(٣) كذا في ز ، هـ ؛ وفي ع وكذا هو في المختصر و شرحه « رجو » .

(٤) وفي هـ « فاليمين » . (هـ) وفي هـ « لا يكفر » .

(٦) وفي هـ ، م « لا يكفر » .

(٧) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ٨ / ١٢٧ : (والتي لا تكفر اليمين الغموس)

وهي المعقودة على أمر في الماضي أو الحال كاذبة يعتمد صاحبها ذلك ، وهذه ليست بيمين حقيقة لأن اليمين عقد مشروع ، وهذا كبيرة محضة ، والكبيرة ضد المشروع ، ولكن مما يميننا مجازا لأن ارتكاب هذه الكبيرة لاستعمال صورة اليمين ، كما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الحريين مجازا ، لأن ارتكاب الكبيرة لاستعمال صورة البيع ؛ ثم لا يعتمد هذا اليمين فيما هو حكمه في الدنيا عندنا (ولكنها توجب التوبة والاستغفار) وعند الشافعي تنقذ موجبة =

للكفارة

(٤٢)

١٦٨

= للكفارة، فمن أصله محل اليمين نفس الخبر، وشرط انعقادها القصد الصحيح، وعندنا محل اليمين خبر فيه رجاء الصدق لأنها تنعقد موجبة للبر، ثم الكفارة خلف عنه عند فوت البر فالخبر الذي لا يتصور فيه الصدق لا يكون محلاً لليمين والعقد لا ينعقد بدون محله (ثم ذكر حجة الإمام الشافعي بطولها) وحجتنا في ذلك قوله تعالى "ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمناً قليلاً" الآية. فقد بين جزاء اليمين الغموس بالوعيد في الآخرة، فلو كانت الكفارة فيها واجبة لكان الأولى ببيانها؛ ولأن الكفارة لو وجبت إنما تجب لرفع هذا الوعيد المنصوص وذلك لا يقول به أحد، قال عليه الصلاة والسلام: خمس من الكبائر لا كفارة فيها؛ وذكر منها اليمين الفاجرة يقطع بها مال امرئ مسلم، وقال: اليمين الغموس تدع الديار بلائع؛ أى خالية من أهلها. وقال ابن مسعود رضى الله عنه: كنا نعد اليمين الغموس من الآيمان التي لا كفارة فيها؛ والمعنى فيه أنها غير معقودة لأن عقد اليمين للحظر أو الإيجاب وذلك لا يتحقق في الماضي، والخبر الذي ليس فيه توهم الصدق والعقد لا ينعقد بدون محله، كالبيع لا ينعقد على ما ليس بمال مخلوه عن موجب البيع وهو تمليك المال، ولأنه فارتها ما يحلها، ولو طرأ عليها يرفعها، فإذا فارتها منع انعقادها، كإردة والرضاع في النكاح؛ ولأن الغموس محظور محض فلا يصح سبيلاً لوجوب الكفارة، كإزنا والردة؛ وهذا لأن المشروعات تنقسم ثلاثة أقسام: عادة محضة وسببها مباح محض، وعقوبة محضة كالحدود وسببها محظور محض. وكفارات وهي تتردد بين العادة والعقوبة؛ فمن حيث أنها لا تجب الأجزاء تشبه العقوبة، ومن حيث أنه يفتى بها فلا تتأدى بما هو محض العبادة كالصوم يشبه العبادات، فينبغي أن يكون سببها متردداً بين الحظر والإباحة، وذلك المعقودة على أمر في المستقبل لأنه باعتبار تعظيم حرمة اسم الله تعالى باليمين مباح. وباعتبار ذلك هتك هذه الحرمة بالحنث محظور فيصالح سبيلاً للكفارة؛ فأما الغموس محظور محض لأن الكذب بدون الاستشهاد بالله محظور محض، فعلى الاستشهاد بالله أولى فلا يصح سبيلاً للكفارة؛ =

و أما اليمين التي تكفر فالرجل يحلف ليفعلن كذا ، كذا اليوم
 فيمضي ذلك اليوم من قبل أن يفعله فقد وقعت اليمين على هذا ، وجبت
 = ثم الكفارة تجب خلفا عن البر الواجب باليمين ، ولهذا يجب في المعقودة على
 أمر في المستقبل بعد الحنث لأن قبل الحنث ما هو الأصل قائم ، فاذا حنث فقد
 فأت الأصل فتجب الكفارة ليكون خلفا ويصير باعتبارها كأنه على بَره ، وهذا
 إنما يتصور في خبر فيه توهم الصدق أنه يتعقد موجبا للأصل ؛ ثم الكفارة خلف
 عنه (إلى أن قال) ولا يمكن جعل الكفارة واجبة باليمين ابتداء لأنها حينئذ
 لا تكون كبيرة بل تكون سببا لا التزام القرية ، ومعنى قوله تعالى " ذلك كفارة
 إيمانكم " إذا حلفتم وحنثتم ، ومن أسباب الوجوب ما هو مضمون في الكتاب
 كقوله تعالى " فمن كان منكم مريضا أو على سفر " فأنظر " فعدة من أيام أخر " ،
 ثم إن الله تعالى أوجب الكفارة بعد عقد اليمين بقوله " بما عقدتم الإيمان " ،
 والقراءة بالتشديد لا تتناول إلا لمعقودة ، وكذلك بالتخفيف لأنه يقال : عقدته
 فأنعقد ، كما يقال : كسرتة فأنكسر ؛ وإنما يتصور الانعقاد فيما يتصور فيه الحل لأنه
 ضده ؛ قال القائل : وقلب المحب حل وعقد ؛ ولا يتصور ذلك في الماضي ؛
 أو المراد بقوله " بما كسبت قلوبكم " ، المؤاخذه بالوعيد في الآخرة لأن دار الجزاء
 في الحقيقة الآخرة ، فأما في الدنيا قد يؤخذ المطيع ابتداء وينعم على العاصي
 استدراجا ، والمؤاخذه المطلقة محمولة على المؤاخذه في الآخرة ، وبفصل الشرط والجزاء
 يستدل على ما قلنا فانه إذا أضيف إلى الماضي يكون تحقيقا للكذب ولا يكون
 يمينا ، وإليه يشير في الكتاب ويقول (أمر الغموس أمر عظيم والبأس فيه
 شديد) معناه أن ما يلحقه من المأثم فيه أعظم من أن يرتفع بالكفارة - اهـ ص
 ١٢٩ مع الاختصار ؛ وما أحال على الكتاب وهذا كما ترى ليس بموجود ههنا .

عليه الكفارة^١، والكفارة ما قال الله عز وجل في كتابه ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ إلى آخر الآية .

وأما اليمين التي ترجو^٢ أن لا يؤاخذ الله بها^٣ صاحبها فالرجل يحلف في حديثه فيقول : « لا والله ، و « بلى والله ، و « على ما يرى^٤ أنه حق

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : فأما الذي يكفر فهو اليمين على أمر في المستقبل لإيجاد فعل أو نفي فعل ، وهذا عقد مشروع أمر الله تعالى به في بيعة نصرة الحق وفي المظالم والخصومات . وهي في وجوب الحفظ أربعة أنواع : نوع منها يجب إتمام البر فيها ، وهو أن يعقد على أمر طاعة أمر^٥ ، أو الامتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين ، وباليمين يزاد وكادة ؛ ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو نفي معصية لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف أن يطيع الله فليطعه ، ومن حلف أن يعصى الله فلا يعصه » ؛ ونوع يتخير فيه بين البر والحنث ، والحنث خير من البر فيندب فيه إلى الحنث لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر » وأدنى درجات الأمر الندب ؛ ونوع يستوى فيه البر والحنث في الإباحة فيتخير بينهما . وحفظ اليمين أولى بظاهر قوله تعالى « واحفظوا أيمانكم » وحفظ اليمين يكون بالبر بعد وجودها فعرفنا أن المراد بحفظ البر ، ومن حنث في هذا اليمين فعليه الكفارة - اهـ ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) كذا في هـ ، ز ، م ؛ وفي الأصل « ترجو » .

(٣) وفي ز « ان لا يؤاخذ بها » .

(٤) وفي م « ويقول » .

(٥) كذا في ع ، ز ، م ؛ وفي هـ « على » سقط منها الواو .

(٦) وفي م « نوى » .

وليس هو كما قال .

(١) قال السرخسي في شرحه للمختصر الكافي: (والنوع الثالث يمين اللغو) فنفى المؤاخذة بها منصوص في القرآن، قال الله تعالى "لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم" واختلف العلماء في صورتها فعندنا صورتها أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يرى أنه حق ثم ظهر خلافه ، وهو مروى عن زرارة بن أبي أنوف رضي الله عنهما وعن ابن عباس رضي الله عنهما في إحدى الروايتين ، وعن محمد بن قول الرجل في كلامه « لا والله ، بلى والله » ؛ وهو قريب من قول الشافعي فإن عنده اللغو ما يجري على اللسان من غير قصد في الماضي أو في المستقبل ، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس قال : اليمين اللغو يمين الغضب ؛ وروى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في تفسير اللغو : قول الرجل « لا والله ، بلى والله » ؛ وهو قول عائشة رضي الله عنها ، وتأويله عندنا فيما يكون خبرا عن الماضي فإن اللغو ما يكون خاليا عن الفائدة ، والخبر الماضي خال عن فائدة اليمين على ما قررنا فكان لغوا ، فأما الخبر في المستقبل عدم القصد لا بعدم فائدة اليمين وقد ورد الشرع بأن الهزل والجد في اليمين سواء ، ولما أخذ المشركون حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما واستحلفوه أن لا ينصر محمدا صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوف لهم بعهودهم ، ونحن نستعين بالله عليهم ؛ والمكره غير قاصد ، ومع ذلك أمره بالوفاء به فدل أن عدم القصد لا يمنع انعقاد اليمين ممن هو من أهله ، وتأويل قوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » رفع الإثم ، ومن السلف من قال : اللغو هو اليمين المكفورة ؛ وهذا باطل فإن الله تعالى عطف اليمين التي فيها الكفارة على اللغو ، والشيء لا يعطف على نفسه ، ومنهم من يقول : يمين اللغو اليمين على المعصية ، وقال بعضهم : لا كفارة فيها ، وقال بعضهم : هي محيطة بالكفارة ، أي لا مؤاخذة فيها بعد الكفارة . وهذا أيضا فاسد فإن كون الفعل معصية لا يمنع عقد اليمين عليه ولا يخرج عنه كونه =

محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها قالت في قول الله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ ولكن يؤاخذكم : إنه يحوز هذا .

= سببا للكفارة ، كإظهار فانه منكر من القول وزور ، ثم كان موجبا للكفارة عند العود ، وهذا النوع لا يتحقق إلا في اليمين بالله تعالى ، فأما في الشرط والجزاء لا يتحقق اللغو ، هكذا ذكره ابن رستم عن محمد ، لأن عدم القصد لا يمنع وقوع الطلاق والعتاق ؛ فان قيل : فما معنى تعليق محمد نفى المؤاخذة في هذا النوع من الرجاء بقوله : رجو أن يؤاخذ الله تعالى بها صاحبها ، وعدم المؤاخذة في اليمين اللغو منصوص عليه ، وما عرف بالنص فهو مقطوع به ؟ قل : نعم ، ولكن صورة تلك اليمين مختلف فيها ، فأنما علق بالرجاء نفى المؤاخذة في اللغو بالصورة التي ذكرها ، وتلك غير معاروم بالنص ، مع أنه لم يرد بهذا اللفظ التعليق بالرجاء ، إنما أراد به التعظيم والتبرك بذكر اسم الله تعالى ، كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا مر بالمقابر قال صلى الله عليه وسلم : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وما ذكر الاستثناء بمعنى الشك فانه كان متيقنا بانوت وقد قال الله تعالى « انك ميت وانه ميتون » ولكن معنى ذكر الاستثناء ما ذكرنا - اه ص ١٢٩ و ١٣٠ .

(١) وأخرجه في آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في اللغو قالت : هو كل شيء يصل به الرجل كلامه لا يريد يمينا « لا والله » و « بلى والله » وما لا يعقد عليه قلبه ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، ومن اللغو أيضا الرجل يحلف على الشيء يرى أنه على ما حلف عليه فيكون على غير ذلك فهذا أيضا من اللغو . وهو قول أبي حنيفة - اه باب من حلف وهو مظلوم ص ١٢٥ . وأخرج في باب اللغو من الآيمان من موطئه ص ٢٦ : أخبرنا مات أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : لغو اليمين قول =

وإذا حلف الرجل ليفعلن كذا وكذا فيما يستقبل ولم يوقت لذلك وقتا فهو على يمينه ، لا تقع عليه الكفارة حتى يهلك ذلك الشيء الذى حلف عليه ؛ فإذا هلك ذلك^١ حنث و^٢ وجبت عليه الكفارة^٣ ؛ وكذلك

= الإنسان « لا والله . بلى والله » قال محمد : وبهذا نأخذ ، اللغو ما حلف عليه الرجل وهو يرى أنه حق فاستبان له بعد أنه على غير ذلك فهذا من اللغو عندنا - اهـ .
(١) سقط لفظ « ذلك » من هـ .

(٢) كذا فى الأصول ، وفى هـ « وجبت » سقط منها الواو الأولى .

(٣) قال السرخسى فى شرح المختصر تحت هذا القول : و اعلم أن اليمين ثلاثة أنواع : مؤبدة لفظا ومعنى بأن يقول « والله لا أفعل كذا » أو يقول « لا أفعل » مطلقا ، والمطلق فيما يتأبد يقتضى التأبد كالبيع . ومؤقتة لفظا ومعنى بأن يقول « لا أفعل كذا اليوم » فيتوقت اليمين بذلك الوقت لأن موجبه الحظر أو الإيجاب وذلك يحتمل التوقيت بنوقت بتوقيته ، ومؤبد لفظا موقت معنى كيمين الفور إذا قال « تعال تغد معى » فقال « والله لا أتغدى » يتوقت يمينه بذلك الغداء المدعو إليه ، وهذا النوع من اليمين سبق به أبو حنيفة ولم يسبق به وأخذه من حديث جابر بن عبد الله وابنه حين دعيا إلى نصره إنسان خلفا أن لا ينصراه ثم نصراه بعد ذلك ولم يحثا ؛ وبناء على ما عرف من مقصود الخالف وهو الأصل فى الشرع أن يبنى الكلام على ما هو معلوم من مقصود المتكلم ، قال الله تعالى « واستغفر من استطعت منهم بصوتك » والمراد الإمكان والإقدار لاستحالة الأمر بالشرك والمعصية من الله تعالى ؛ ثم الكفارة لا تجب إلا بعد فوت البر فى اليمين المطلقه ؛ وإنما يفوت البر بهلاك ذلك الشيء الذى حلف عليه أو بموت الخالف ، وأما فى اليمين المؤقتة فقوت البر بمضى الوقت مع بقاء ذلك الشيء الذى حلف عليه ومع بقاء الخالف ، وأما إذا كان الخالف قد مات قبل مضي ذلك الوقت لا تجب =

بلغنا عن إبراهيم^١ .

و إذا حلف الرجل فقال « ورحمة الله لأفعلن كذا وكذا » أو قال « وغضب الله » أو قال ٢: وسخط الله ، أو قال : وعذاب الله ، أو قال : وثواب الله ، أو قال : ورضاء الله . أو قال : وعلم الله لا أفعل كذا وكذا ، ثم حث في شيء من ذلك فليس في شيء من هذا يمين ولا كفارة .
و إذا حلف الرجل بالله أو باسم من أسماء الله أو قال « والله » أو « بالله » أو « تالله » أو قال ٢ : على عهد الله ؛ أو : ذمة الله ، أو قال : هو يهودي أو نصراني أو محمدي ، أو : هو بريء^٣ من الإسلام ، أو : قال : أشهد أو : أشهد بالله ، أو قال : أحلف ، أو : أحلف بالله ، أو : على نذر^٤ ، أو : على نذر الله^٥ . أو : أعزم ، أو : أعزم بالله ، أو قال : على يمين ، أو : يمين لله^٦ ؛ فهذه كلها آيمان ،
و إذا حلف بشيء منها ليفعلن كذا وكذا فحث وجبت عليه الكفارة^٧ .

= الكفارة . وإذا هلك ذلك الشيء ففيه اختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، نبينه في موضعه إن شاء الله - اه ص ١٣١ .

(١) لم أجده ، و بلاغات الإمام كلها مستندة ، و علم الله أم .

(٢) سقط لفظ « قال » من .

(٣) وفي ع ، ز « أو بري » .

(٤) سقط قوله « أو على نذر » من ز .

(٥) وفي ه « نذر الله » .

(٦) وفي ه « يمين الله » وفي م « يمين بالله » .

(٧) وفي كتاب الآيمان من الهداية : قال (و اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم أو صفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كعزة الله =

= (وجلاله وكبريائه) لأن الحلف بها متعارف، ومعنى اليمين وهو اقوة حاصل لأنه يعتقد تنظيم الله وصفاته فصلح ذكره حاملا مانعا، قال (إلا قوله «وعلم الله» فانه لا يكون يمينا) لأنه غير متعارف، ولأنه يذكر ويراد به المعلوم يقال «اللهم اغفر علمك فينا» أى معلومك، (ولو قال «وغضب الله، وسخطه» لم يكن حالفا) وكذا «رحمة الله» لأن الحلف بها غير متعارف، ولأن الرحمة قد يراد بها أثرها وهو المطر أو الجنة. والغضب والسخط يراد بهما العقوبة - اهـ. قال ابن الهمام ٤ / ٨ من فتح القدير: (قوله «واليمين بالله» أو باسم آخر من أسمائه) تفيد لفظة آخر أن المراد بالله اللفظ - فتأمل، والاسم الآخر كالرحمن والرحيم والقدير، ومنه: والله الذى لا إله إلا هو، ورب السموات والأرض، ورب العالمين، ومالك يوم الدين. ولأول الذى ليس قبله شيء، والآخر الذى ليس بعده شيء، وإذا قلنا فى قوله «والطوبى الغالب» إنه يمين لأنه متعارف أهل غداد الحالف به لزم إما اعتبار العرف فيما لم يسمع من الأسماء من الكتاب والسنة فإن «الطالب» لم يسمع بخصوصه بل «الغالب» فى قوله تعالى "والله غالب على أمره" وإما كونه بناء على القول المفصل فى الأسماء، ويضيد قوله آخر أنه لا بد من كونه اسما خاصا، فلو قال «واسم الله» وهو عام يقتضى أن لا يكون يمينا، والمنقول أنه لو قال «باسم الله» ليس يمين؛ وفى المنتقى رواية ابن رستم عن محمد أنه يمين - فتأمل عند الفتوى؛ ولو قال «وباسم الله» يكون يمينا، ذكر ذلك فى الخلاصة، وقوله أو بصفة من صفاته التى يحلف بها عرفه قيد فى الصفة فقط، فأفاد أن الحلف بالاسم لا يتقيد بالعرف بل هو يمين تعارفه أو لم يتعارفه، وهو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح، وهو قول مالك وأحمد والشافعى فى قول، وقال بعض مشيخنا: كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كالحكيم والعليم والقدير والعزير فإن أراد به يمينا فهو يمين، وإن لم يرد به فليس يميناً؛ ورحمته بعضهم بأنه إن كان مستعملا لله سبحانه وتعالى وغيره لا يتعين إرادة أحدهما إلا بالنية، وأما النسخة فإيرادها بها اسم المعنى الذى لا يتضمن =

== ذاتا ولا يحمل عليها بهو هو ، كالعزة والكبرياء والعظمة ، بخلاف نحو « العظيم »
 فقيده بكون الحلف بها متعارفا سواء كان من صفات الفعل أو الذات ؛ وهو
 قول مشايخ ما وراء النهر ، ولهذا قال محمد في قولهم « و أمانة الله » : إنه يمين ،
 ثم سئل عن معناه فقال : لا أدري ؛ لأنه رأهم يحلفون به لحكم بأنه يمين ،
 وجهه أنه أراد معنى : والله الأمين ، فالمراد الأمانة التي تضمنتها لفظة « الأمن »
 كعزة الله التي هي ضمن « العزيز » ونحو ذلك ، وعلى هذا فعدم كون « وعلم الله ،
 وغضبه ، وسخطه ، ورحمته » يمينا لعدم التعارف ، ويزداد العلم بأنه يراد به المعلوم
 فقول الشيخ أبي المعين في تبصرة الأدلة أن الحلف بالعلم والرحمة والغضب
 مشروع إن كان مراده الصفة القائمة به فليس على هذا الأصل ، بل هو على محاذاة
 قول القائلين في الأسماء إن ما كان بحيث يسمى به الله تعالى وغيره إن أراد به
 الله تعالى كان يمينا وإلا لا ، فجعل مثله في الصفات المجردة عن الدلالة على الذات
 إن أريد صفته القائمة به فهو يمين وإلا لا ، لا يقال مقتضى هذا أن يجري في
 قدرة الله مثله إن أريد به الصفة كان يمينا ، أو المقدور على أن يراد بالمصدر
 المفعول أو المصدر ويكون على حذف مضاف . أي أثر قدرته لا يكون يمينا ،
 وليس المذهب ذلك لأننا نقول : إنما اعتبر ذلك فيما لم يتعارف الحلف به ، وقدرة
 الله الحلف بها متعارف ، فينصرف إلى الحلف بلا تفصيل في الإرادة ؛ ولمشايخ
 العراق تفصيل آخر ، هو أن الحلف بصفات الذات يكون يمينا ، وبصفات الفعل
 لا يكون يمينا ، وصفات الذات ما يوصف سبحانه بها ولا يوصف بأضدادها ،
 كالقدرة والحلال والكمال والكبرياء والعظمة والعزة ، وصفات الفعل ما يصح
 أن يوصف بها وبأضدادها ، كالرحمة والرضا ، لوصفه سبحانه بالغضب والسخط ؛
 وقالوا : ذكر صفات الذات كذكر الذات ، وذكر صفات الفعل ليس كالذات ؛
 قيل : يقصدون بهذا الفرق الإشارة إلى مذهبهم أن صفات الفعل غير الله ،
 والمذهب عندنا أن صفات الله لا هو ولا غيره ، وهذا لأن الغير هو ما يصح انفكاكه
 زمان أو مكان أو بوجود ، ولا يخفى أن هذا اصطلاح محض لا ينبغي أن يبتنى =

محمد عن أبي حمزة عن حماد عن إبراهيم بذلك غير قوله :

أعزم . أو : أعزم بالله ، أو : على نذر ، أو : نذر الله ، أو : على يمين

= الفقه باعتباره ، و ظاهر قول هؤلاء أنه لا اعتبار بالعرف وعدمه بل صفة الذات مطلقا يخلف بها تعورف أولا ، و صفة الفعل لا يخلف بها ولو تعورف ؛ و على هذا فيلزم أن سمع الله وبصره وعلمه يكون يمينا على قول هؤلاء ، وعلى اعتبار العرف لا يكون يمينا لأنه لا يتعارف الخلف بها وإن كان من صفات الذات ، وقال بعضهم : الأسماء التي لا يسمى بها غيره كرب العالمين والرحمن ومالك يوم الدين إلى آخر ما قدمنا أول الباب : يكون الخلف بها يمينا بكل حال ، وكذا الصفات التي لا تتحمل أن تكون غير صفاته كعزة الله وعظمته وجلاله وكبريائه وكلامه فيعتقد بها اليمين بكل حال ولا حاجة إلى عرف فيها ، بخلاف الأسماء التي تطلق على غيره تعالى كالحى والمؤمن والكريم يعتبر فيها العرف أو نية الخالف ، وكذا ما يكون من صفته تعالى كعلم الله وقدرته فإنه قد يستعمل في المقدور والمعلوم اتساعا كما يقال « اللهم اغفر علمك فينا » وكذا صفات الفعل كخلقه ورزقه ، ففي هذه يجرى التعليل بالتعارف وعدمه ؛ و « وجه الله » يمين إلا إن أراد الجارحة - اه ص ٩ .

(١) أخرجه المؤلف في كتاب الآثار في باب الآيمان والكفارات فيها ص ١٢٣ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : أقسم ، وأقسم بالله ، وأشهد ، وأشهد بالله ، وأحلف ، وأحلف بالله ، وعلى عهد الله ، وعلى ذمة الله ، وعلى نذر ، وعلى نذر الله ، وهو يهودى ، وهو نصرانى ، وهو مجوسى وهو برىء من الإسلام ؛ كل هذا يمين يكفرها إذا حنت ؛ قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة - اه .

(٢) سقط قوله « أو على نذر » من م .

(٣) وفي هـ ، م « أو على نذر » .

(٤) وفي هـ « الله » وفي البقية « لله » .

أو: يمين الله^١؛ فإن هذا ليس^٢ مما روى عن إبراهيم . وكذلك إذا^٣ قال :
و عظمة الله ، و عزة الله ، و جلال الله ، و كبرياء الله ، و أمانة الله ؛
فحنث و جبت عليه الكفارة .

و إذا حلف الرجل بحدٍّ من حدود الله أو بشيء من شرائع
الإسلام من الصلاة و الزكاة أو الصيام^٤ فليس في شيء من هذا يمين ه
و لا كفارة^٥ . و لا يكون اليمين إلا بالله . و لا يكون بغيره .

و كذلك لو حلف الرجل فقال هو يأكل الميتة أو يستحل الخمر
أو الدم أو لحم الخنزير^٦ أو يترك الصلاة أو الزكاة أو الصيام إن فعل
كذا و كذا فليس في شيء من هذا يمين^٧ ، و ليس عليه فيه كفارة إذا
حنث^٨ .

١٠

(١) وفي هـ « على يمين الله » .

(٢) وفي هـ « فليس هذا » .

(٣) وفي هـ « ان » مكان « إذا » .

(٤) وفي ز « و الصيام » .

(هـ) لأنه حلف بغير الله تعالى ، ولأن الحلف بهذه الأشياء غير متعارف ، وقد
بيننا أن العرف معتبر في اليمين - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ٨ / ١٣٥ .
(٦) لأن هذه الحرمة ليست بحرمة تامة مصمتة حتى إنه ينكشف عند الضرورة -
قاله السرخسي .

(٧) لأن ذلك يجوز عند تحقق الضرورة والعجز ، فلم يكن في معنى اليمين من
كل وجه ، ولو ألحق به باعتبار بعض الأوصاف لكان قياساً ، ولا مدخل
للقياس في هذا الباب - قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٣٥ .

(٨) وفي م « اذا وجبت » تصحيف .

وكذلك لو حلف رجل فقال عليه لعنة الله ، أو قال : غضب الله .
 أو قال : أمانة الله ، أو دعا على نفسه بغير ذلك ، فليس في شيء من هذا يمين
 ولا كفارة إذا حنث ؛ وليس هذا بمنزلة قوله هو يهودى أو نصرانى
 أو مجوسى . وإذا قال الرجل عذبه الله أو أدخله النار أو حرره الله الجنة ،
 د فليس في شيء منها كفارة ولا يمين . إنما هذا دعاء على نفسه .

ولو أن رجلا حلف بالحج والعمرة أو جعل لله على نفسه صوما
 أو صلاة أو صدقة أو اعتكافا أو اعتقا أو هديا أو شيئا مما هو لله طاعة
 خلف بذلك فحنث لم يكن عليه كفارة يمين ، ولكن عليه في ذلك أن
 يصنع الذى قال ٣ .

(١) وفي ه ، م « أدخله الله » .

(٢) قال السرخسى في شرح المختصر ٨ / ١٣٥ : (ولو قال عليه لعنة الله أو غضب الله
 أو أمانة الله أو عذبه الله بالنار أو حرم عليه الجنة إن فعل كذا ، فشيء من هذا
 لا يكون يميناً إنما هو دعاء على نفسه) قال الله تعالى "ويدع الإنسان بالشر دعاءه
 بالخير" ، ولأن الحلف بهذه الألفاظ غير متعارف ، وسئل محمد عن يقول :
 و سلطان الله لا يفعل كذا ، فقال : لا أدرى ما هذا من حلف ؛ فقد أشار إلى
 عدم العرف ، والصحيح من الجواب في هذا الفصل أنه إذا أراد بالسلطان
 القدرة فهو يمين كقوله « وقدرة الله » - اه .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسى ٨ / ١٣٥ : (ولو جعل عليه حجة أو عمرة
 أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة إن فعل كذا فعليه
 لزمه ذلك الذى جعله على نفسه ، ولم يجب كفارة اليمين فيه) في ظاهر الرواية
 عندنا . وقد روى عن محمد قال : إن علق النذر بشرط يريد كونه كقوله « إن
 شفى الله مريضى أو رد غائبنى » لا يخرج عنه بالكفارة . وإن علق بشرط لا يريد =

وإذا حلف الرجل بالمشى إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى المسجد الحرام أو إلى مكة أو إلى الحرم فحنت فعليه عمرة، وإن شاء حجة، وإن شاء حج راكباً، وإن شاء ماشياً، ويذبح لركوبه شاة.
بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال: من جعل عليه الحج ماشياً حجاً راكباً وذبحاً ٣ لركوبه شاة.^٥

= كونه كدخول الدار ونحوه يتخير بين الكفارة وبين عين ما التزمه، وهو قول الشافعى في الجديد، وقد كان يقول في القديم: يتعين عليه كفارة اليمين؛ وروى أن أبا حنيفة رجع إلى التخيير أيضاً فإن عبد العزيز بن خالد الترمذى قال: خرجت حاجاً فلما دخلت الكوفة قرأت كتاب النذور والكفارات على أبى حنيفة فلما انتهيت إلى هذه المسألة فقال: قف فإن من رأى أن أرجع؛ فلما رجعت من الحج إذا أبو حنيفة قد توفى فأخبرنى الوليد بن أبان أنه رجع عنه قبل موته بسبعة أيام وقال: يتخير؛ وبهذا كان يفتى إسماعيل الزاهد، قال رضى الله عنه: وهو اختياري أيضاً لكثرة البلوى في زماننا، وكان مذهب عمر وعائشة رضى الله عنهما أنه يخرج عنه بالكفارة، ومذهب عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير رضى الله عنهم أنه لا يخرج عنه بالكفارة، حتى كان ابن عمر يقول: لا أعرف في النذر إلا الوفاء - اهـ ص ١٣٦ - ثم بين حجة قوله الأول فراجعها إن شئت أن تعلم تفصيل دليله.

(١-١) سقط قوله « وإن شاء حجة » من هـ .

(٢) سقط لفظ « حج » من هـ .

(٣) وفي م « يذبح » وفي العناية ناقلاً هذه العبارة عن الأصل ٤ / ٩٠ « وذبح شاة لركوبه » .

(٤) كذا ذكره في كتاب الآثار أيضاً بلاغا قال: ولكننا نأخذ بقول علي بن أبي طالب، إذا ركب أهدى هدياً أو شاة يجزئها أو يتصدق بها، ولا يأكل =

== منها شيئا ، ويعتمر حمرة أرحجة ، ولا شيء عليه غير ذلك ، وهو قول أبي حنيفة .
 وأسنده في باب من جعل على نفسه المشى ثم عجز ص ٣٢٣ من موطئه : أخبرنا شعبة
 ابن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن علي كرم الله وجهه أنه قال :
 من نذر أن يحج ماشيا ثم عجز فليركب وليحج ولينحر بدنة ، قال : وجاء عنه
 في حديث آخر « ويهدي هديا » فهذا نأخذ ، يكون الهدى مكان المشى . وهو
 قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا - اء . وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحيم
 ابن سليمان عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي قال : عليه المشى إن شاء ركب
 وأهدى ؛ عبد الرحيم وأبو خالد الأحمر عن حجاج عن الحكم (عن إبراهيم) عن
 علي في الرجل يجعل المشى إلى بيت الله - قال عبد الرحيم : ركب ويهريق دما ،
 وقال أبو خالد : يهدي بدنة - اء ٨٨ / ٢ ، الرجل والمرأة يحلفان بالمشى ولا يستطيعان .
 وأخرج البيهقي في باب الهدى فيما ركب من - منه الكبرى ١٠ / ٨١ من طريق
 أبي العباس الأصم أنبا الربيع قال قال الشافعي عن ابن علي عن سعيد عن قتادة عن
 الحسن عن علي رضي الله عنه في الرجل يحلف عليه المشى فقال : يمشى ، فإن عجز
 ركب وأهدى بدنة - اء . وفي ٣ / ٣٠٥ من نصب الراية : وروى البيهقي في
 المعرفة من طريق الشافعي عن ابن علي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
 عن الحسن عن علي في الرجل يحلف عليه المشى قال : يمشى ، فإن عجز ركب وأهدى
 بدنة - انتهى ؛ ورواه عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا عبد الله عن شعبة عن الحكم
 عن إبراهيم عن علي فيمن نذر أن يمشى إلى البيت ، قال : يمشى فإذا أعيا ركب
 ويهدي جزورا - انتهى ؛ وأخرج نحوه عن ابن عمر وابن عباس وقاتدة والحسن ،
 وروى الحاكم في المستدرک عن كثير بن شظير عن الحسن عن عمران بن حصين
 قال : ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن
 المثلة ؛ وقال : إن المثلة أن ينذر الرجل أن يحج ماشيا ، فمن نذر أن يحج ماشيا
 فليهد هديا وليركب - انتهى ؛ وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (قلت :
 وصححه الذهبي في تخيصه) وروى أبو يعلى الموصلي في مسنده : حدثنا زهير ثنا =

وقال أبو حنيفة: هذا كله واجب عليه غير قوله المشى إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام . وقال أبو يوسف ومحمد: هذا والأول سواء .
وإذا حلف الرجل بالمشى إلى بيت الله وهو ينوي مسجدا من مساجد الله سوى المسجد الحرام فليس عليه في ذلك شيء ، لأن المساجد كلها تدخل بغير إحرام ، ولا يدخل المسجد الحرام إلا بإحرام .
وإذا حلف الرجل فقال: على السفر إلى مكة ، أو الذهاب إليها ، أو الركوب إليها ؛ فليس عليه شيء ، وهذا وحلفه بالمشى سواء في القياس غير أني أخذت في حلفه بالمشى بالاستحسان ، ولأنها أيمان الناس .

= أحمد بن عبد الوارث ثنا همام ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تحج ماشية فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال: إن الله عز وجل غنى عن نذر أختك ! التركب ولتهد بدنة - انتهى ، اه ما في نصب الراية .
(١) قال السرخسي في شرح المختصر ١٣٨/٨: إذا نذر المشى إلى الحرم كان أبو حنيفة يأخذ فيها بالقياس ، وهما بالاستحسان - اه .

(٢) سقط لفظ « المسجد » من م .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر: (ولو حلف بالمشى إلى بيت الله وهو ينوي مسجدا من المساجد سوى المسجد الحرام لم يلزمه شيء) لأن النوى من احتملات لفظه فالمساجد كلها بيوت الله على معنى أنها تجردت عن حقوق العباد فصارت معدة لإقامة الطاعة فيها لله تعالى ، وإذا عملت نيته صار النوى كاللفوظ به ، وسائر المساجد يتوصل إليها بغير إحرام فلا يلزمه بالتزام المشى إليها شيء ، ومسجد بيت المقدس ومسجد المدينة في ذلك سواء عندنا ، بخلاف المسجد الحرام فإنه لا يتوصل إليه إلا بالإحرام ، والمتزم بالإحرام يلزمه أحد النسكين المختص أدلؤهما بالإحرام ، وهو الحج أو العمرة - اه ١٣٨/٨ .

و إذا حلف الرجل فقال : أنا محرم إن فعلت كذا و كذا ، أو قال
 : أنا أهدى إن فعلت كذا و كذا ، أو قال : أنا أمشي إلى بيت الله
 إن فعلت كذا و كذا ، و هو يريد بذلك أن لا يوجب على نفسه شيئا
 إنما يعد من نفسه عدة فليس عليه شيء ، و إن كان يريد الإيجاب ٣ على ٢
 نفسه أو لم يكن له نية فعله إذا حنث ما قال ، لأن آيمان الناس
 هكذا هي .

و إذا حلف الرجل أن يهدي ما لا يملك فليس عليه شيء .
 و إذا حلف الرجل أن ينحر ما لا يحل له من ولد أو شيء غيره
 فليس عليه فيه شيء و إن كان يريد الإيجاب على نفسه . و قال أبو حنيفة
 (١) وفي ٥ ، م « إلى البيت » .

(٢) وفي ٥ « عن » مكان « على » .

(٣) وفي م « يزيد الايخاف » تصحيف .

(٤) وفي ٥ « كما قال » .

(٥) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ١٣٨/٨ : (و إذا قال : أنا أحرم إن فعلت
 كذا ، أو : أنا محرم ، أو : أهدى ، أو : أمشي إلى البيت ؛ و هو يريد أن يعد من نفسه
 عدة و لا يوجب شيئا فليس عليه شيء) لأن ظاهر كلامه وعد فانه يخبر عن
 فعل يفعله في المستقبل ، و الوعد فيه غير ملزم ، و إنما يندب إلى الوفاء بما هو
 قرينة منه من غير أن يكون ذلك ديناً عليه (و إن أراد الإيجاب لزمه ما قال)
 لأن النوى من احتمالات لفظه ، فإن الفعل الذي يفعله في المستقبل قد يكون
 واجبا وقد يكون غير واجب ، فإذا أراد الإيجاب فقد خص أحد النوعين بنيته ،
 و تعليقه بالشرط دليل على الإيجاب أيضا لأنه يدل على أنه يثبت عند وجود
 الشرط ما لم يكن ثابتا من قبل و هو الوجوب دون التمكن من الفعل فانه =

و محمد : عليه في ولده ' شاة يذبحها ، و ليس عليه في غير ولده شيء .
و قال أبو يوسف : لا شيء عليه في ذلك ٣ .

= لا يختلف بوجود الشرط وعدمه (وإن لم يكن له نية) ففي القياس (لا يلزمه شيء) لأن ظاهر لفظه عدة ، ولأن الوجوب بالشك لا يثبت ، وفي الاستحسان يلزمه ما قل لأن العرف بين الناس أنهم يريدون بها لفظ الإيجاب ، ومطلق الكلام محمول على المتعارف ، والتعاقب بالشرط دليل الإيجاب أيضا ، وإنما ذكر عهد القياس والاستحسان في المناسك (وإذا حلف أن يهدى ما لا يملكه لا يلزمه شيء) لقوله عليه الصلاة والسلام « لا نذر فيما لا يملكه ابن آدم » ومراده من هذا اللفظ أن يقول : إن فعلت كذا فله على أن أهدى هذه الشاة ؛ وهي مملوكة لغيره ، فأما إذا قال : والله لأهدين هذه الشاة ؛ فيعتقد يمينه لأن محل اليمين خبر فيه رجاء الصدق وذلك يكون الفعل ممكنا ومحل النظر فعل هو قرينة ، وإهداء شاة الغير ليس بقرينة إلا أن يريد اليمين حينئذ يعتقد لأن في النذر معنى اليمين ، حتى ذكر الطحاوي أنه لو أضاف النذر إلى ما هو معصية وعنى به اليمين بأن قال : لله تعالى عليّ أن أقتل فلانا ؛ كان يميناً ويلزمه الكفارة بالحنث لقوله عليه الصلاة والسلام : النذر يمين ، وكفارته كفارة اليمين - اه ص ١٣٩ .

(١) وفي م « ولد » .

(٢) وفي م « ولد » وفي ز « ذلك » مكان « ولده » .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ٨ / ١٣٩ : (وإذا قال : لله على أن أنحر ولدي - أو : أذبح ولدي ؛ لم يلزمه شيء في القياس ، وهو قول أبي يوسف) والشافعي (وفي الاستحسان يلزمه ذبح شاة ، وهو قول أبي حنيفة وعهد) لكن إن ذكر بلفظ الهدى فذلك يختص بالحرم ، وفي سائر الألفاظ إما أن يذبحها في الحرم أو في أيام النحر ، وجه القياس أنه نذر بارقة دم محقون فلا يلزمه شيء ، كما قال : أبي أو أمي ؛ وهذا لأن الفعل الذي سماه معصية ولا نذر في معصية =

= الله تعالى، ولأنه لو نذر ذبح ما يملك ذبحه ولكن لا يحل ذبحه. كالحمار والبغل لا يلزمه شيء، ولو نذر ذبح ما يحل ذبحه ولكن لا يملك ذبحه كشاة الغير لا يلزمه شيء، فإذا نذر ذبح ما لا يحل ذبحه ولا يملك ذبحه أولى أن لا يلزمه شيء؛ وجه الاستحسان ما روى أن رجلا سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن هذه المسألة، فقال: أرى عليك مائة بدنة؛ ثم قال: أتت ذلك الشيخ فأسأله - وأشار إلى مسروق - فأسأله فقال: أرى عليك شاة! فأخبر بذلك ابن عباس رضي الله عنهما فقال: وأنا أرى عليك ذلك؛ وفي رواية عن ابن عباس أنه أوجب فيه كفارة اليمين، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أوجب فيه بدنة أو مائة بدنة، وسأت امرأة عبد الله بن عمر فقالت: إني جعلت ولدي نجيرا! فقال: أمر الله بالوفاء بالنذر، فقالت: أنا أمرني بقتل ولدي! فقال: نهى الله عن قتل الولد، وإن عبد المطلب نذر إن تم له عشرة بين أن أذبح عاشرهم، فتم له ذلك بعبد الله أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأقرع بينه وبين عشر من الإبل فخرجت القرعة عليه فما زال يزيد عشرا عشرا والقرعة تخرج عليه حتى بلغت الإبل مائة فخرجت القرعة عليها ثلاث مرات، فنجح مائة من الإبل؛ والصحابة رضوان الله عليهم اتفقوا على صحة النذر واختلفوا فيما يخرج به، فاستدلنا بإجماعهم على صحة النذر، لأن من الإجماع قول بعض الكبار منهم ولا يظهر خلاف ذلك، ولا شك أن رجوع ابن عباس إلى قول مسروق قد اشتهر ولم يظهر من أحد خلاف ذلك. والذي روى عن مروان: أخطأ الفتيا لا نذر في معصية الله، شاذ لا يلتفت إليه فإن قول مروان لا يعارض قول الصحابة؛ مع أن الإجماع لا يعتبر فيما يكون مخالفا للقياس، ولكن قول الواحد من فقهاءهم فيما يخالف القياس حجة يترك به القياس لأنه لا وجه لحمل قوله إلا على السماع ممن ينزل عليه الوحي، ثم أخذنا بفتوى ابن عباس ومسروق في إيجاب الشاة لها لأن هذا القدر متفق عليه فإن من أوجب بدنة أو أكثر فقد أوجب الزيادة، ولأن من أوجب الشاة فأنما أوجبها استدلالا بقصة الخليل صلوات الله عليه. ومن أوجب =

= مائة من الإبل فأنما أوجبها استدلالا بفعل عبد المطلب ، و الأخذ بفعل الخليل صلوات الله عليه أولى من الأخذ بفعل عبد المطلب ، و هو الاستدلال الفقهي في المسألة ، فان الشاة محل لوجوب ذبحها بإيجاب ذبح مضاف إلى الولد فكان إضافة النذر بالذبح إلى الولد بهذا الطريق كالإضافة إلى الشاة فيكون ملزمة ، ويانه أن الخليل صلوات الله وسلامه عليه أمر بذبح الولد كما أخبر به والده فقال الله تعالى مخبرا عنه " انى ارى فى المنام انى اذبحك " ، أى أمرت بذبحك ، بدليل أن ابنه قال فى الجواب " يا ابة افعل ما تؤمر " ، ولأنها اعتقدا الأمر بذبح الولد حيث اشتغلا به فأقر عليه ، و تقرير الرسل على الخطأ لا يجوز ، خصوصا فيما لا يحل العمل فيه بغالب رأى من إرادة دم نبي ، ثم وجب عليه بذلك الأمر ذبح الشاة لأن الله تعالى قال " و ذبحناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا " ، أى حققت ، وإنما حقق ذبح الشاة فلا يجوز أن يقال : إنما سماه مصدقا رؤياه قبل ذبح الشاة ! لأن فى الآية تقدما وتأخيرا ، معناه : و فديناه بذبح عظيم و ناديناه ان يا ابراهيم ؟ وهذا لأن قبل ذبح الشاة إنما أتى بمقدمات ذبح الولد من تله للجبين وإمراره السكين على حلقه . و به لم يحصل الامتثال لأنه ليس بذبح ، ولأنه لو حصل الامتثال به لم تكن الشاة فداء ؛ ولا يجوز أن يقول : وجوب الشاة بأمر آخر ! لأن إثبات أمر آخر بالرأى غير ممكن ، ولأنه حينئذ لا يكون فداء والله تعالى سمي الشاة فداء ، على أنه دفع مكروه الذبح عن الولد بالشاة وهذا إذا كان وجوب الشاة بذلك الأمر ؛ ولا يجوز أن يقال : وجب عليه ذبح الولد بدليل أنه اشتغل بمقدماته وإنما كانت الشاة فداء عن والد وجب ذبحه وهذا لا يوجد في النذر ، وهذا لأنه ما وجب عليه ذبح الولد حتى جعلت الشاة فداء ، إذ لو كان واجبا لما تأدى بالفداء مع وجود الأصل في يده ، ولأن الولد كان معصوما عن الذبح و قد ظهرت العصمة حسا على ما روى أن الشفرة كانت تثبو وتفل ولا تقطع ، وبين كونه معصوما عن الذبح وبين كونه واجب الذبح منافاة فعرفنا أنه ما وجب ذبح الولد بل أضيف الإيجاب إليه على أن ينحصر =

= الوجوب بالشاة، وفائدة هذه الإضافة الابتلاء في حق الخليل عليه السلام بالاستسلام وإظهار الطاعة فيما لا يضطلع فيه أحد من المخلوقين. وللولد بالانقياد والصبر على مجاهدة بذل الروح إلى مكاشفة الحال، وليكون له ثواب أن يكون قربانا لله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «أنا ابن الدبيحين» وما ذبحا بل أضيف إليهما ثم فديا بانقرايين؛ ولا يقال: قد وجب ذبح الولد ثم تحول وجوب ذبح الولد إلى الشاة بانتساخ المحلية فتكون الشاة واجبة بذلك الأمر، كالدين يحال من ذمة إلى ذمة فيفرغ المحل الأول منه بعد الوجوب فيه فيكون واجبا في المحل الثاني بذلك السبب، وهذا لأن الوجوب في المحل لا يكون إلا بعد صلاحية المحل له وبعد ذلك، وإن تحول إلى محل آخر يبقى المحل الأول صالحا لثمة، كالدين إذا تحول من ذمة إلى ذمة، ولم يبق الولد محلا صالحا لذبح هو قربان، فعرفنا أنه لم يكن محلا وأن وجوب بحكم ذلك الإيجاب حل بالشاة من حيث أنه يقدم على الولد في قبول حكم الوجوب ولهذا سمي فداء؛ نظيره من الحياة أن يرمى إلى إنسان فيفديه غيره بنفسه من حيث أن يتقدم عليه لينفذ السهم فيه، لا أن يتحول إليه بعد ما وصل إلى المحل ويقول لغيره: فذلك نفس عن المكاره؛ والمراد هذا ومن الشرعيات الخلف مقدم على الرجل في قبول حكم الحدث لا أن يتحول إلى الخلف ما حل بالرجل من الحدث، ولو سلمنا أنه وجب ذبح الولد فأنما كان ذلك لغيره وهو الفداء لا لعينه ولهذا صار محققا رؤياه بالفداء، وفي مثل هذا إيجاب الأصل في حال العجز عنه يكون إيجابا للفداء، كالشيخ القاني إذا نذر الصوم يلزمه الفداء لأن وجوب الصوم عليه شرعا لغيره وهو الفداء لا لعينه فانه عاجز عنه؛ وذكر الطبري في تفسيره أن الخليل عليه السلام كان نذر الذبح لأول ولد يولد له ثم نسي ذلك فذكر في المنام؛ فإن ثبت هذا فهو نص لأن شريعة من قبلنا تلزمنا ما لم يظهر ناسخه، خصوصا شريعة الخليل صلوات الله عليه، قال الله تعالى «فاتبع سلة إبراهيم حنيفا»؛ فأما إذا نذر بذبح عبده فحمد رحمه الله أخذ فيه بالاستحسان أيضا، وقال أيضا: يلزمه ذبح =

وإذا حلف الرجل يهدى ثم حنث ولم يكن له نية فعليه أن يهدى ما تيسر من الهدى شاة ؛ وإن شاء زاد على ذلك فجعلها بقرة أو جزورا فهو أفضل .

وإذا حلف الرجل ببذنة فحنث فعليه أن شاء بقرة ، وإن شاء جزور .

وإذا حلف الرجل بالنذر وهو ينوي بذلك حجا أو عمرة أو عتقا أو صلاة أو شيئا من طاعة الله تعالى فعليه ٢ ذلك الذي حلف عليه ونواه ولا يكون عليه غيره ، وإن لم تكن له نية فعليه ٣

= الشاة لأن العبد كسبه وملكه فإذا صح إضافة النذر إلى الولد لكونه كسبا وإن لم يكن ملكا له ، فلأن يصح إضافته إلى كسبه وهو ملكه أولى ؛ وأبو حنيفة رحمه الله أخذ بالقياس فقال : لا يلزمه شيء لأن جعل الشاة فداء عن الولد لكرامة الولد ، والعبد في استحقاق الكرامة ليس بنظير الولد ، ولا مدخل للقياس في هذا الباب ؛ وإن نذر ذبح ابن ابنه ففيه روايتان عن أبي حنيفة ، في إحدى الروايتين : لا يلزمه شيء ، وهو الأظهر لأن ابن الابن ليس نظير الابن من كل وجه ، ولا مدخل للقياس في هذا الباب ؛ وفي الرواية الأخرى قال : يلزمه لأنه مضاف إليه بالبنة كالابن ، وهو في معنى الكرامة كالابن في حقه ؛ وإن أضاف النذر إلى أبيه أو أمه لا يلزمه شيء في الفصيح من الجواب لأنه لا ولاية له عليهما ، وهما كالأجنبي في حقه في حكم النذر بالذبح ؛ وفي الهارونيات يشير إلى أنه يلزمه ذبح الشاة ، وكأنه اعتبر أحد الطرفين بالطرف الآخر ، ثم قد بينا الفرق في المناسك بين النذر بالهدى والبذنة والجزور - ١٤٢ ص .

(١) من قوله « ببذنة » س ٤ ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ ، م « فحنث فعليه » .

(٣) وفي ز « فعليه فيه » .

كفارة يمين . و إن حلف على معصية بالنذر فعليه فيه كفارة يمين ٢ ،
ألا ترى أن الله عز وجل قد فرض الكفارة في الظهار وقد جعله الله منكراً
من القول وزوراً ، وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من
حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير و ليكفر
٥ عن يمينه ٣ .

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم : النذر يمين ، وكفارته كفارة يمين ؛ ولأنه التزام
بحق الله ، والحلف في مثله يوجب الكفارة سآرة للذنوب - قاله السرخسي في
شرح المختصر ص ١٤٢ .

(٢) وقال الشعبي : لا شيء عليه ، لأن المعاصي لا تلتزم بالنذر ، والكفارة خلف
عن البر الواجب باليمين أو الوفاء الواجب بالنذر وذلك لا يوجد بالمعصية ،
وحكى أن أبا حنيفة دخل على الشعبي وسأله عن هذه المسألة ، فقال : لا شيء
عليه لأن المنذور معصية ، فقال أبو حنيفة : أليس أن الظهار معصية وقد أمر الله
بالكفارة فيه ! فتحير الشعبي وقال : أنت من الآرائين - اه ما قاله السرخسي في
شرح هذا القول من شرحه للمختصر ص ١٤٢ . قلت : وأخرجه ابن خسرو في
مسنده من طريق محمد بن الهيثم عن الإمام عن الشعبي فقال فيه « أقياس أنت »
مكان قوله « أنت من الآرائين » راجع جامع المسانيد ٢ / ٢٥٥ .

(٣) أخرجه المؤلف في باب من حلف أو نذر في معصية ص ٣٢٥ من موطئه :
أخبرنا مالك أخبرنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن
يمينه وليفعل ؛ (قلت : كذا في نسخ الكتاب ، وفي رواية يحيى : وليفعل الذي
هو خير - ص ١٨٠) قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . قلت :
والحديث هذا معروف أخرجه مسلم عن أبي هريرة ، وأخرج البخاري ومسلم
عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : يا عبد الرحمن ! =

و إذا حلف الرجل بالنذر و هو بنوى صياما و لا بنوى عددا منه فعليه إطعام عشرة مساكين كل مسكين ربعين بالحجاجي من حنطة ١ .
و لا ينبغي للرجل أن يحلف فيقول « و أليك و أبى » فإنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ذلك ٢ ، و نهى عن الحلف بمحد من حدود الله و عن الحلف بالطواغيت ٣ .

= إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فات الذي هو خير و كفر عن يمينك - راجع نصب الراية ٤ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(١) قال المرخسي في شرح المختصر ص ١٤٢ : وكذلك إذا نوى صدقة و لم ينو عددا فعليه إطعام عشرة مساكين لكل مسكين صاع من حنطة ، اعتبارا لما يوجه على نفسه بما أوجب الله تعالى عليه من إطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين ، و قد بينا هذه الفصول في المناسك - ١ ص ١٤٣ .

(٢) أخرج المؤلف في موطنه ص ٣٢٥ : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر بن الخطاب و هو يقول « لا و أبى » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله ثم ليبرر أو ليصمت ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، لا ينبغي لأحد أن يحلف بأبيه ، فمن كان حالفا فليحلف بالله ثم ليبرر أو ليصمت - ١١ .
و أخرجه ابن أبي شيبة بطرق متعددة ، و الحديث معروف أخرجه البخاري و غيره .

(٣) أخرج البيهقي من طريق أحمد بن عبيد الله النسي ثنا يزيد بن هارون أنبا هشام ابن حسان عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحلفوا بأبائكم ولا بالطواغيت - ١٠٨ / ٢٩ . و أخرج مسلم في ٢ / ٤٦ من صحيحه : و حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد الأعلى =

= عن هشام عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم - ١٨٠ . وأخرجه ابن أبي شيبة في ٢ / ١٧٩ من مصنفه أيضا عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغي ؛ وأخرجه عن يزيد بن هارون عن ابن عون عن القاسم قال : لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغي - ١٨٠ . ١٨٠ . موقوفا . وأخرجه البزار والطبراني في الكبير عن سمرة : لا تحلفوا بالطواغي ولا تحلفوا بآبائكم واحلفوا بالله ؛ زاد الطبراني : واحلفوا بالله فإن الأحب إليه أن تحلفوا به ولا تحلفوا بحلف الشيطان - ذكره في ٤ / ١٧٧ من مجمع الزوائد ؛ قال الهيثمي : وفي إسناد الطبراني مسانير وإسناد البزار ضعيف . قلت : كذا في النسخة المطبوعة ، ولعل الصواب « لعبد الرحمن بن سمرة » فسقط من الأصل اسمه وبقي اسم أبيه لأنه هو راوى الحديث ، وقوله « أحب إليه » لعل الصواب « الأحب إليه » . قلت : قال النووي في شرح الحديث ناقلا عن أهل اللغة والغرائب : الطواغي هي الأصنام ، واحدها : طاغية ، ومنه « هذه طاغية دوس » أي صنمهم ومعبودهم ، سمي باسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته لأنه سبب طغيانهم وكفرهم ، وكلما جاوز الحد في تعظيم غيره فقد طغى ، فالطغيان المجاوزة للحد ، ومنه « لما طغى الماء » أي جاوز الحد ؛ وقيل : يجوز أن يكون المراد بالطواغي هاهنا من طغى في الكفر وجاوز القدر المعتاد في الشر وهم عطاؤهم ؛ وروى هذا الحديث في غير مسلم « لا تحلفوا بالطواغي » وهو الصنم ويطلق على الشيطان أيضا ؛ ويكون الطاغوت واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا ، قال الله تعالى « واجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها » وقال الله تعالى « يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به » - ١٨٠ ٢ / ٤٦ من شرحه لصحيح مسلم . قلت : لم أجد قوله : ونهى عن الحلف بحد من حدود الله تعالى .

ولو أن رجلا قال « إن كلمت فلانا فعلى يمين ، أو : على نذر ، أو حلف بشيء مما ذكرت لك من الإيمان و قال في ذلك « إن شاء الله ، فوصلها باليمين ثم كله لم يكن عليه كفارة ولا حث .

قال محمد : أخبرنا بذلك أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن عبد الله بن مسعود^١ ؛ وذكر^٢ عبد الله^٣ عن نافع عن ابن عمر^٤ .

و أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وغيرهم أنهم قالوا : من حلف على يمين وقال « إن شاء الله » فقد استثنى ، ولا حث عليه ولا كفارة^٥ .

(١) رواه في آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : من حلف على يمين فقال « إن شاء الله » فقد استثنى - اه باب الاستثناء في اليمين ص ١٢٣ .

(٢) وفي « ذكرت » تحريف ، والصواب « ذكر » .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « أبو عبد الله » أى مالك الإمام لأنه رواه عنه كما سيأتي .

(٤) أخرجه في باب الاستثناء في اليمين من موطئه ص ٣٢٤ : أخبرنا مالك حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر قال : من قال « والله » ثم قال « إن شاء الله » ثم لم يفعل الذى حلف عليه لم يحنث ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ ، إذا قال « إن شاء الله » ووصلها بيمينه فلا شيء عليه ، وهو قول أبي حنيفة - اه .

(٥) أخرجه في باب الاستثناء في اليمين من آثاره ص ١٢٣ : أخبرنا أبو حنيفة عن إسماعيل عن إبراهيم قال : من حلف على يمين فقال « إن شاء الله » فقد خرج عن يمينه ، أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبيد الله عن سعيد بن جميل عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : من حلف على يمين فقال « إن شاء الله » فلا حث عليه ، قال محمد : فبهذا كله نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة في الإيمان كلها إذا كان قوله « إن =

و بلغنا عن عبد الله بن عباس أنه قال : من حلف على يمين فاستثنى
ففعل الذى حلف عليه فلا حث عليه ولا كفارة ؛ قال : وكذلك
قال العبد الصالح ' ﴿ ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا ﴾
فلم يصبر ولم يؤمر بالكفارة .

= شاء الله « موصولا بكلامه قبل كلامه أو بعد كلامه - اه .

(١) لم أجده موقوفا عليه بهذا اللفظ ، وأخرج الحافظ طلحة بن محمد والقاضى عمر
ابن الحسن الأشتانى وابن خسر ومن طريقه عن سعيد بن أبى الجهم عن أبى حنيفة
عن عتبة بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن عباس
وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم أنهما قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من حلف على يمين فقال « إن شاء الله تعالى » فقد استثنى . وذكر الزيلعى فى
كتاب الطلاق فى ج ٣ ص ٢٣٥ من نصب الرأية : قال حديث آخر أخرجه
ابن عدى فى الكامل عن إسحاق بن أبى نجيح الكعبى عن عبد العزيز بن أبى رواد
عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
قال لامرأته « أنت طالق إن شاء الله » أو لعلامة « أنت حر » أو قال « على المشى
إلى بيت الله إن شاء الله » فلا شيء عليه - انتهى ؛ وهو معلول بإسحاق الكعبى - الخ ؛
وقال الزيلعى : أثر آخر أخرجه الطبرانى فى معجمه الأوسط والصغير عن
ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس فى قوله تعالى " واذكرك ربك إذا نسيت "
قال : إذا شئت الاستثناء فاستثن إذا ذكرت ، وهى لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس لنا أن نستثنى إلا بصفة اليمين - انتهى ٣ / ٢٠٣ من كتاب الآيمان ،
وهذا موقوف .

(٢) أى سيدنا موسى كليم الله - على نبينا وعليه الصلاة والسلام ، المذكور فى
سورة الكهف فى محاورته مع العبد الصالح .

وكذلك

و كذلك ' بلغنا عن عطاء و طاوس و إبراهيم أنهم قالوا : من حلف بعق أو طلاق فقال « إن شاء الله » لم يقع الطلاق . و كذلك لو قال « إلا أن أرى غير ذلك » أو قال « إلا أن يبدو لي » ٣ أو « إلا أن أرى خيرا من ذلك » ٤ .

(١) سقط قوله « وكذلك » من م .

(٢) لم أجد من أخرج قول عطاء و طاوس ، و أما قول إبراهيم فأخرجه الإمام محمد في باب الاستثناء في الطلاق ص ٩٠ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم في رجل قال لامرأته « أنت طالق ثلاثا إن شاء الله » قال : ليس بشيء ، ولا يقع عليها الطلاق ، قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة . و أخرجه في باب الاستثناء في اليمين من آثاره ص ١٢٤ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في رجل قال لامرأته « أنت طالق إن شاء الله » قال : ليس بشيء ولا يقع عليها الطلاق ، قال محمد : وهذا نأخذ ، إذا كان استثناء مؤصلا بيمينه قدمه أو أخرجه ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ و قد ذكرته قبل .

(٣) وفي « يبدوا إلى » و ليس بصواب .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ٨ ١٤٣ : (وإذا حلف على يمين أو نذر وقال « إن شاء الله » مؤصلا فليس عليه شيء) عندنا ، وقال مالك : يلزمه حكم اليمين و النذر لأن الأمور كلها بمشية الله تعالى ولا يتغير بذكره حكم الكلام (ولكن نستدل بقوله تعالى " ستجدني إن شاء الله صابرا " و لم يصبر ولم يعاتبه بذلك) و الوعد من الأنبياء عليهم السلام كالعهد من غيرهم ، و قال النبي صلى الله عليه وسلم : من استثنى فله نفيه ؛ و عن ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس رضي الله عنهم موقوفاً عليهم و مرفوعاً : من حلف على يمين و قال « إن شاء الله » فقد استثنى و لا حنث عليه ؛ إلا أن ابن عباس كان يجوز الاستثناء =

و إذا حلف الرجل على يمين فحنت فيها فعليه أى الكفارات شاء :
 إن شاء أعتق ، وإن شاء أعطى عشرة مساكين . وإن شاء كسى عشرة
 مساكين ؛ وإن لم يجد شيئا من ذلك فعليه الصيام ثلاثة أيام متتابعات .

= وإن كانت مفصولا ، لقوله تعالى " واذكر ربك إذا نسيت " ، يعنى إذا نسيت
 الاستثناء موصولا فاستثنى مفصولا ، ولما تأخذ بهذا فإن الله تعالى بين حكم الزوج
 الثانى بعد التطبيقات الثلاث ، ولو كان الاستثناء الفصول صحيحا لكان المطلق
 يستثنى إذا ندم ولا حاجة إلى المحل ! وفى تصحيح الاستثناء مفصولا إخراج
 العقود كلها من البيوع والأزكحة من أن تكون ملزمة ، قال : وإلى هذا أشار
 أبو حنيفة حين عاتبه الخليفة (أى المنصور) فقال : ابلغ من قدرك أن تخالف
 جدى ! قال : ففيم يا أمير المؤمنين ؟ قال : فى الاستثناء المفصول ، قال : إنما
 خالفته مراعاة لعهودك فإذا جاز الاستثناء المفصول فبارك الله فى عهدك إذن فانهم
 يبايعونك ويحلفون ثم يخرجون فيستثنون فلا يبقى عليهم لزوم طاعتك ! فندم
 الخليفة وقال : استر هذا على ؛ وتأويل قوله تعالى " واذكر ربك إذا نسيت " :
 أى إذا لم تذكر « إن شاء الله » فى أول كلامك فاذكره فى آخر كلامك
 موصولا بكلامك (قالت مذهب ابن عباس هذا معروف مشهور عنه وقد مر فى
 تعليق المسألة الذى ذكرته قبل أن ابن عباس قاتل للنبي صلى الله عليه وسلم
 بالاستثناء المفصول لا غيره فراجع وحقق المسألة) ؛ ثم الاستثناء مبطل للكلام
 ومخرج له من أن يكون عزيمة فى قول أبى حنيفة وعهد ، وفى قول أبى يوسف
 هو بمعنى الشرط ، وقد بينا هذا فيما أملينا من آيمان الجامع - اهـ . أى بيناه فى
 شرح آيمان الجامع الكبير .

(١) وفى المختصر وشرحه للمرخسى ص ١٤٤ : (وإن لم يجد شيئا من ذلك
 فعليه صيام ثلاثة أيام متتابعة) عندنا ، وهو بالخيار عند الشافعى إن شاء تابع
 وإن شاء فرق ، لأن الصوم مطلق فى قوله تعالى " فصيام ثلاثة أيام " ولكننا =

بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: كل شيء في القرآن «أو، أو» ،

فهو بالخيار: إن شاء أعتق رقبة ، وإن شاء كسب ، وإن شاء أطعم .

= نشترط صفة التابع بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه "ثلاثة أيام متتابعة" وقد بينا هذا في كتاب الصوم ، فيحتاج إلى الفرق بين هذا وبين صدقة الفطر؛ فقد ورد هناك حديثان ، أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام «أدوا عن كل حر وعبد» والثاني قوله «أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين» ثم لم يحمل المطلق على المقيّد حتى أوجبا صدقة الفطر عن العبد للكافر ، وهذا لأن المطلق والمقيّد هناك في السبب ولا منافاة بين السببين فالتقييد في أحد الحديثين لا يمنع بقاء حكم الإطلاق في الحديث الآخر ، بناء على أصلنا أن التعليق بالشرط لا يقتضي نفى الحكم عند عدم الشرط ، وهناك المطلق والمقيّد في الحكم وهو الصوم الواجب في الكفارة ، وبين التابع والتفريق منافاة في حكم واحد ، ومن ضرورة ثبوت صفة التابع بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه أن يبقى مطلقا - اهـ . قلت : وفي قراءة أبي أيضا "متابعات" ذكره في نصب الراية قال : وأما حديث أبي فأخرجه الحاكم في المستدرک في تفسير سورة البقرة عن أبي جعفر الرري عن الربيع بن أنس عن أبي العافية عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ "فصيام ثلاثة أيام متابعات" وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه - انتهى ٢٩٦/٣ .

(١) أخرجه الإمام محمد في باب الخيار في الكفارة والذي يجعل ماله في المسكين من آثاره ص ١٢٤ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : ما كان في القرآن من قوله «أو، أو» فصاحبه فيه بالخيار أي ذلك شاء فعل ، يعني في الكفارة ؛ قال محمد : وبه نأخذ . ومن ذلك قوله تعالى في كفارة اليمين "إطعام عشرة مسكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة" فأى ذلك الكفارات كفر بها يمينه أجزأه ذلك ، ولا يحزبه الصوم ما دام يجد بعض هذه الكفارات لأن الله تعالى يقول "من لم يجد فصيام ثلاثة أيام" ولم يحزبه في الصوم كما خيره =

و العتق في كفارة اليمين تحريره رقة، يحزى^١ فيها الصغير والكبير
و الكافر و المسلم^٢، لأن الله تعالى لم يسم في ذلك رقة^٣ مؤمنة .
و يحوز فيه الأعور^٤، و الأقطع إذا كان أقطع إحدى اليدين و إحدى^٥
الرجلين . و لا يحزى في ذلك الأعمى . و لا المقطوع اليدين أو الرجلين^٦،
ولا^٧ المعتوه المغلوب الذي لا يعقل . و لا الأخرس ، و لا أشل اليدين
بابسين لا ينفع^٨ بهما ، و لا أشل الرجلين إذا كان كذلك ، و لا المقعد .
و لا تجزى^٩ فيه أم الولد ، و لا المذنب ، و لا يحزى المكاتب الذي قد أدى
بعض مكاتبته^{١٠} ؛ فان^{١١} كان لم يؤد شيئا من مكاتبته^{١٢} ثم أعتق في
ذلك أحزى عنه

= في غيره . و هذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه - اهـ . قلت : قوله « او ، او »
مكررا في نسخة الآستانة و هو الصواب ، و في الهندية « او » غير مكرر .

(١) كذا في ز ، و في ع ، « تجزى » و هو في م غير منقوط .

(٢) سقط لفظ « مسلم » من م .

(٣) و في ه « شيء رقة » تحريف .

(٤) و في ز « و يحوز الأعور » .

(٥) و في ه ، م « أو إحدى » .

(٦) سقط قوله « أو الرجلين » من ع .

(٧) و في ع « أولا » .

(٨) كذا في م ، ز ، ه ؛ و في ع « ولا ينفع » .

(٩) و في ه « ولا يحزى » .

(١٠) و في ه « كتابته » .

(١١) و في ه « وان » .

ولو أن عبدا بين اثنين أعتقه أحدهما في كفارة اليمين ضمن^١
 لشريكه حصته لم يحز^٢ ذلك عنه لأنه كان بينه وبين آخر^٣. ألا ترى
 أن شريكه إن شاء أعتق حصته، وإن شاء استسعى في نصف قيمته.
 ولو أن العبد كان له كله أجرى^٤ عنه. وقال أبو يوسف ومحمد:
 إذا أعتق عن يمينه^٥ عده وهو بينه وبين آخر وهو معسر فسعى العبد^٥
 للآخر لم يحزه في الكفارة. وإن كان المعتق غنيا ضمن حصته^٦ شريكه،
 وأجزاه في الكفارة. ولا يحزه في قول أبي حنيفة في الوجهين في
 الكفارة.

ولو أن رجلا اشترى أباه أو أمه أو ذارحم^٧ محرم منه ينوى
 بذلك أن يعتقه^٨ في كفارة يمين أو ظهار: عتق، وأجرى^٩ عنه.
 وكذلك إن قال «إن اشتريت فلانا فهو حر عن يميني» ثم اشتراه
 عتق، وأجرى عنه^{١٠}.

(١) وفي «فن» تصحيف، وسقط اللفظ من م.

(٢) وفي «ثم يحزى» تصحيف.

(٣) وفي «الآخر».

(٤) وفي م «أجزاه» تحريف.

(٥) وفي «نفسه» تصحيف «يمينه».

(٦) وفي «حصته» تصحيف.

(٧) وفي م «ذات رحم».

(٨) وفي «نصفه».

(٩) وفي «أجزاه».

(١٠) وفي «عتق عنه وأجزاه».

ولو أن رجلا طلب إلى رجل أن يعتق عنه عبده في كفارة يمينه على شيء قد سماه له وجعله له ففعل ذلك أجرى عنه . ولو قال : أعتقه عني في كفارة يميني بغير شيء ، فأعتقه عنه كان في هذا قولان : أحدهما قول أبي يوسف : إن العتق يحجز عن المعتق عنه ، ويكون الولاء له .
 ٥ والقول الآخر قول أبي حنيفة ومحمد : إن العتق عن الذي أعتق ، والولاء له ، ولا يحجز العتق عن المعتق عنه . والقول الأول أحدهما إلى أبي يوسف .
 وقال محمد : قول أبي حنيفة أحب إلي ؛ وقال أبو يوسف : إنما هذا بمنزلة طعام طلب إليه أن يطعم عنه^(١) . فكذلك العتق^(٢) .
 ولو أن رجلا أعتق نصف عبده^(٣) في كفارة يمينه وأطعم^(٤) خمسة
 ١٠ مساكين لم يحجز ذلك عنه . لأن هذا ليس بطعام تام ولا عتق تام^(٥) .

(١) سقط لفظ « عنه » من م .

(٢) قال السرخسي في شرحه المختصر : (ويجوز في كفارة اليمين من الرقاب ما يحجز في كفارة الظهار) والحكم في هذه الرقبة مثل الحكم في تلك الرقبة سواء ، على ما ذكرنا في باب الظهار - اهـ ٨ / ١٤٤ . قلت : لم يذكر الحاكم هذه المسألة التي تتعلق بتحرير رقبة هنا ، و قطعها احتجابا عن التكرار كما هي عادته ، لأنها كلها ذكرت في الظهار فلم يعدها هنا ؛ فارجع إليها إن شئت أن تقف على شرحها ، ولكن الظهار مؤخر في كتاب الأصل من الآيمان ويأتي بعد - فتنبه .
 (٣) وفي هـ « عبده » .

(٤) كذا في هـ ، م ؛ وفي ع ، ز « أو أطعم » .

(٥) سقط فوايه « وذا عتق تام » من الأصل . موجود في بقية الأصول . قال السرخسي في شرح المختصر : (رجل أعتق نصف عبده عن يمينه وأطعم خمسة =

ولو أن رجلا حنث وهو معسر فأخّر الصوم حتى أصاب عبدا

لم يحجز عنه الصوم ، لأنه يحجز ما يعتق^١ .

= مساكين فذلك لا يحجز عنه) وهذا عند أبي حنيفة ، فأما عندهما العتق لا يتجزى ، ويتأدى الواجب بالعتق عندهما ، وعند أبي حنيفة العتق يتجزى . والواجب هو إعتاق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولم يوجد ذلك لأن نصف الرقبة ليس برقبة ، ولوجودنا هذا كان نوعا رباعيا فيما يتأدى به الكفارة وإثبات مثله بالرأى لا يجوز ، وهذا بخلاف ما لو أطعم كل مسكين مدامين برون نصف صاع من شعير لأن التقدير في الطعام غير منصوص عليه في القرآن ، وإثبات ذلك لمعنى حصول كفاية المسكين به في يومه ، وفي ذلك لا يفرق الحلال بين الأداء من نوع واحد ومن نوعين ، وهنا الرقبة في التحرير وعشرة مساكين في الإطعام منصوص عليه ، ولوجودنا النصف من كل واحد منهما كان إخلالا بالمنصوص عليه وذلك لا يجوز - اه ما قاله السرخسي ٨ / ١٤٤ .

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٤٤ : (وإن حنث وهو معسر وأخّر الصوم حتى أيسر لم يحجزه الصوم) هكذا نقل عن ابن عباس وإبراهيم النخعي رضي الله عنهم إذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يحجزه الصوم ، وعليه الكفارة بالإطعام أو الكسوة لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل ، كالمعتدة بالأشهر إذا حاضت ، واليتيم إذا أبصر الماء قبل أداء الصلاة ؛ وهذا لأن الله تعالى شرط عدم الوجود بقوله " فمن لم يجد " وهذا الشرط ليس لتصحيح الصوم فإن أصل الصوم صحيح من الواحد للآل ولكنه شرط ليكون الصوم كفارة يسقط به الواجب وذلك عند الأداء والفراغ منه ، فاذا انعدم هذا الشرط لم يكن الصوم كفارة له - الخ ص ١٤٥ .

ولو أن رجلا اشترى عبدا يباعا فاسدا فقبضه وأعتقه عن يمينه
كان عتقه جائزا ويحزى عنه في يمينه ذلك^١.

ولو أن رجلا أعتق ما في بطن خادمه عن يمينه ثم ولدت
الخادم ولدا من الغد فإن العتق جائز في الولد، ولا يحزى عنه من
اليمين.

ولو أن رجلا أعتق ما في بطن خادمه عن يمينه^٢ ثم ولدت بعد
ذلك لأكثر^٣ من ستة أشهر أو ولدت لأقل من ستة أشهر ولدا ميتا
لم يحز عنه ذلك^٤ في الوجهين جميعا.

ولو أن رجلا وجبت عليه كفارتان أو ثلاثة في أيام متفرقة
فأعتق عنهن رقابا بعددهن ولم ينو لكل يمين رقبة بعينها أجزى ذلك
عنه. وكذلك لو أعتق رقبة عن إحداهن وأطعم عن الأخرى عشرة
مساكين^٥ وكسى عن الأخرى عشرة مساكين^٦ كان ذلك جائزا عنه^٧.
وليس على المملوك إذا حلف في يمين وحث عتق، ولا يحزى عنه

(١) لأنه ملك العبد بالقبض وإعتاقه في ملك نفسه نافذ، ونية التكفير به صحيح
لكونه متصرفا فيما يملك - اه كذا قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٤٥.

(٢) سقط قوله « عن يمينه » من م.

(٣) وفي « أكثر » تصحيف.

(٤) وفي « لم يحزه ذلك عنه ».

(٥-٥) قوله « وكسى عن الأخرى عشرة مساكين » سقط من هـ.

(٦) زاد السرخسي مسألة هنا فقال: وقد بينا في الظهار أن إعتاق الحين لا يحزى =

ولو أعتق عنه موله، لأن الولاء لا يكون له وليس يملك الرقة .
وكذلك لو أطعم عنه موله أو كسى . وكذلك المكاتب والمدير
وأم الولد؛ وكذلك العبد يعتق بعضه فيقوم فيسعى فيما بقي من رقبته
في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد في العبد الذي قد أعتق
بعضه خاصة وهو بمنزلة الحر: يحزى ذلك عنه إذا كان بأمره . ٥

والرجل والمرأة في اليمين إذا حنث وفي العتق سواء .

ولو أن رجلا حلف على يمين فحنث فصام يومين ثم وجد اليوم
الثالث ما يعتق لم يحز عنه الصوم . وكذلك إن وجد ما يطعم أو يكسو .
لأن الله عز وجل يقول ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ فهذا قد وجد
فلا يحزى عنه الصوم . وكذلك إن وجد ما يطعم يفطر يومه ذلك ، ١٠
وليس عليه شيء، وعليه أى الكفارات شاء كفر بها يمينه، وإن شاء
تم على صومه ذلك، ولم يعتد به، وكان عليه أى الكفارات شاء غير
الصوم، وأحب إلى أن يتم ٢ .

بلغنا عن عبد الله بن عباس وعن إبراهيم النخعي أنهما قالا في الرجل

= عن الكفارة وإن كان موجودا، لكونه في حكم الأجزاء. فكذلك في اليمين - ١٥

شرح المختصر ص ١٤٥

(١) وفي ٥ « فينقى » تصحيف .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٤٦ : (والأولى أن يتم صوم يومه)

وإن أفطر فلا قضاء إلا على قول زهر، وهذا والصوم المظنون سواء - ١٥ .

يكون عليه الكفارة فيصوم يومين ثم يحد في اليوم الثالث ما يطعم
أو يكسو أو يعتق^١ : إنه يفطر ولا يعتد بصومه ذلك ، ويكفر يمينه ،
إن شاء أعتق ، وإن شاء أطعم ، وإن شاء كسى^٢ .

ولو أن رجلا قال : إن اشتريت فلانا فهو حرّ عن يميني ، ثم
اشتراه بنوى بذلك^٣ : تلك اليمين عتق وأجرى عنه من كفارته .

ولو اشترى أمة قد ولدت منه فأعتقها عن كفارته أو قال : إن
اشتريتها فهي حرة عن يمينه ، كانت حرة كما قال ، ولم تجز عنه في
يمينه^٤ لأنها أم ولده وهي تعتق بالولد لو لم يقل فيها هذه المقالة .

ولو أن رجلا من أهل الذمة حلف على يمين ثم أسلم فحنت في
يمينه تلك لم يكن عليه كفارة في عتق ولا غيره ، لأن الحلف كان
منه في حال الكفر ، والذي كان فيه من الكفر أعظم من الحنت^٥ .

(١) وفي م « ويعتق » .

(٢) وفي ه « إن » مكان « أنه » .

(٣) لم نجد من أسندها .

(٤) وفي ه « ذلك » تصحيف .

(٥) سقط قوله « في يمينه » من ه .

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ١٤٦/٨ : (ذمى حلف على يمين ثم أسلم
ثم حنت في يمينه لم يكن عليه كفارة) عندنا ، وقال الشافعي : يلزمه الكفارة
لأنه من أهل اليمين ، فإن المقصود من اليمين الحظر أو الإيجاب ، والذي
من أهله ، قال الله تعالى " ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم " فقد جعل للكافرين يميناً -
إلى آخر ما ذكر من حجته ، (قال) وحجبتنا في ذلك حديث قيس =

ولو أن رجلا أعتق عبدا عن كفارة يمين ينوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعق أجزى عنه في كفارة يمينه .

= ابن عاصم المنقري حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني حلفت في الجاهلية - أوقال : نذرت ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : هدم الإسلام ما كان في الشرك ، ولأن وجوب الكفارة باعتبار هتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث ، وما فيه من الشرك أعظم من ذلك ، فقد هتك حرمة اسم الله تعالى باصراره على الشرك بأبلغ الجهات ، وعقد اليمين لما فيه من الخطر والإيجاب تعظيما لحرمة اسم الله تعالى ، والكافر ليس بأهل له . قال الله تعالى ” قاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان لهم “ والاستحلاف في المظالم والخصومات لأنه من أهل مقصودها وهو النكول أو الإقرار ، وانعقاد يمينه بالطلاق والعناق لأنه من أهلها تنجيذا ، فأما هذه اليمين موجبا البر لتعظيم اسم الله ، والكافر ليس من أهله ، وبعد الحنث موجبا الكفارة ، والكافر ليس بأهل لما لأن الكفارة كاسمها ستارة للذنب ، قال الله تعالى ” ان الحسنات يذهبن السيئات “ ومعنى العقوبة في الكفارة صورة ، فأما من حيث المعنى والحكم المقصود منها العبادة ؛ ألا ترى أنه يأتي بها من غير أن تقام عليه كرها ، وأنها تتأدى بالصوم الذي هو محض العبادة ولا تتأدى إلا بنية العبادة ، والمقصود بها التطهر ، كما بينا ، بخلاف الحدود فإنها تقام خزيا وعذابا ونكالا ، ومعنى التكفير بها إذا جاء ثابيا مستسلما مؤثرا عقوبة الدنيا على عقوبة الآخرة كما فعله ما عر رضى الله عنه ، فلهذا يستقيم إقامتها على الكافر بطريق الخزي والنكال - ٥١ ص ١٤٧ .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٤٧ : (رجل أعتق رقبة عن كفارة يمينه ينوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعق أجزاء) لأن النية عمل =

ولو أن رجلا حلف على يمين فأعتق عنها قبل أن يحنث ' كان العتق جائزا ١١ ، ولا يجوز ذلك عن يمينه لأنه لم يحنث بعد ولم يجب عليه كفارة ٣ .

= القلب ويتأدى به سائر العبادات ، فكذلك الكفارات لأن اشتراط النية فيها لمعنى العبادة ، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم : إن الله لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم - اهـ .

(١-١) وفي هـ « فإن العتق جائز » .

(٢) وفي ز « فلم يجب » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ٨ ١٤٧ : (ولا يجوز التكفير بعد اليمين قبل الحنث) عندنا ، وقال الشافعي : يجوز المال دون الصوم ، وإن كان يمينه على مصيبته فله في جواز التكفير قبل الحنث وجهان ، احتج بقوله تعالى " ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الآيمان فكفارته " وحرف الفاء للتعقيب مع الوصل فيقتضى جواز أداء الكفارة موصولا بعقد اليمين ، وقال صلى الله عليه وسلم : من حلف على يمين ورأى غير ها خيرا منها فليكفر بيمينه وإيات الذي هو خير ؛ وفي رواية : فليكفر ثم إيات بالذي هو خير ؛ وهذا تنصيص على الأمر بالتكفير قبل الحنث ، وأقل أحواله أن يفيد الجواز ، ولأن السبب للكفارة اليمين فإنها تضاف إلى اليمين ، والواجبات تضاف إلى أسبابها حقيقة ، ومن قال « على يمين » تلزمه الكفارة باعتبار أن التزام السبب يكون كناية عن الواجب به ، والدليل عليه اليمين بالطلاق فالسبب هناك اليمين بالله تعالى - إلى آخر ما احتج لمذهبه ، راجع له شرح المختصر . قال السرخسي : وحجتنا في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا تسأل الإمارة فإني إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على يمين ورأيت غير ها خيرا منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك » ؛ =

== وما رواه الشافعي محمول على التقديم والتأخير بدليل ما روينا، وهذا لمعنيين: أحدهما أن الأمر يفيد الوجوب حقيقة ولا وجوب قبل الحنث بالاتفاق، والثاني أن قوله «فليكفر» أمر بطلق التكفير ولا يجوز مطلق التكفير إلا بعد الحنث، أما قبل الحنث يجوز عنده بالمال دون الصوم، وليس من باب التخصيص لأن ما يكفر به ليس في لفظه، والتخصيص في الملفوظ الذي له عموم دون ما ثبت بطريق الاقتضاء، والمعنى فيه أن مجرد اليمين ليس بسبب لوجوب الكفارة لأن أدنى حد السبب أن يكون مؤديا إلى الشيء طريقا له، واليمين مانعة من الحنث محرومة له فكيف تكون موجبة لما يجب بعد الحنث؛ ألا ترى أن الصوم والإحرام لما كان مانعا مما يجب به الكفارة وهو ارتكاب المحظور لم يكن بنفسه سببا لوجوب الكفارة، بخلاف الجرح فإنه طريق يفضي إلى زهوق الروح، بخلاف كمال النصاب فإنه تحقق للفتن المؤدى إلى النماء الذي به يكون المال سببا لوجوب الزكاة. ولأن الكفارة لا تجب إلا بعد ارتفاع اليمين، فإن بالحنث اليمين يرتفع؛ وما يكون سببا للشيء فالوجوب يترتب على تقررده لا على ارتفاعه، والدليل عليه أن اليمين ليست بسبب التكفير بالصوم حتى لا يجوز أدائه قبل الحنث، وبعد وجود السبب الأداء جائز ما ليا كان أو بدنيا؛ ألا ترى أن صوم المسافر في رمضان يجوز لوجود السبب، وإن كان الأداء متأخرا إلى أن يدرك عدة من أيام آخر؛ وإضافة الكفارة إلى اليمين لأنها تجب بحنث بعد اليمين كما تضاف الكفارة إلى الصوم والإحرام بهذا الطريق؛ ولئن سلمنا أن اليمين سبب فالكفارة إنما تجب خلفا عن البر الواجب ليصير عند أدائها كأنه تم على بره، ولا معتبر بالخلف في حال بقاء الواجب، وقبل الحنث ما هو الأصل في وهو البر، فلا تكون الكفارة خلفا كما لا يكون التيمم طهارة مع القدرة على الماء؛ يقرره أن الكفارة توبة كما قال الله تعالى في كفارة القتل "توبة من الله" والتوبة قبل الذنب لا تكون، وهو في عقد اليمين معظم حرمة اسم الله تعالى، فأما الذنب في هتك حرمة اسم الله تعالى فالتكفير قبل الحنث بمنزلة الطهارة قبل ==

ولو أن رجلا حنت في يمين فأعتق عبدا عند موته في يمينه
وليس له مال غيره كان العتق جائزا من ثلثه ، و يسعى العبد في ثلثي
قيمته ، ولا يحزى عنه في يمينه لما وجب عليه من السعاية ' .

و لو أن رجلا أعتق عبدا على مال عن يمينه أو باعه نفسه عتق ،
و لم يحز عنه في يمينه لما أخذ منه من الجعل .

و لو أن رجلا قال لعبده ، أنت حر عن يميني على ألف درهم ،
و قبل ذلك العبد لم يحز ذلك عنه ٢ .

و لو أن المولى أبرأ العبد من الألف بعد ذلك لم يحز عنه من يمينه
للذي كان فيه من الجعل ، و لا ينفعه إبرأؤه إياه من المال بعد ذلك ٣ .

= الحدث ، بخلاف كفارة القتل فإنه جزاء جنايته و جنايته في الجرح ، إذ لا يصنع
له في زهوق الروح ، و بخلاف الزكاة لأنه شكر النعمة ، و النعمة المال دون
مضى الحول ، فكان حولان الحول تأجيلا فيه ، و التأجيل لا ينفي الوجوب
فكيف ينفي تقرر السبب - اه ص ١٤٩ .

(١) لأن ما يباشره المريض من العتق كالمضاف إلى ما بعد الموت ، ولو أوصى
به بعد الموت كان معتبرا من ثلثه ، على ما بيناه في الزكاة ، و سائر الحقوق الواجبة
لله تعالى إذا لم يكن له مال سواء فقد لزمه السعاية في ثلثي قيمته ، و كان هذا
عتقا بعوض (فلا يحزى عن الكفارة لما يجب عليه من السعاية) كذا قاله السرخسي
في شرح هذه المسألة ص ١٤٩ .

(٢) لأن العتق بمال لا يتمحض قرينة ، و الكفارة لا تنأى إلا بما هو قرينة -
قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٤٩ .

(٣) و في المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٤٩ : (فإن أبرأه من المال بعد ذلك =

و لو أن رجلاً أعتق عبداً على مال عن يمينه عتق العبد، ولا يجزى عنه في يمينه لما أخذ فيه من الجعل .

باب الطعام في كفارة اليمين^١

بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : ليرفأ^٢ مولى له : إني أحلف على قوم لا أعطيهم ثم يبدو لي فأعطيهم ، فإذا أنا فعلت^٣ ذلك فأطعم عني عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر^٤ .

= لم يجز عن كفارته (لأن أصل العتق وقع غير مجزى عن الكفارة ، والإبراء من المال بعد ذلك إسقاط للدين ، ولا مدخل له في الكفارات فلهذا لا يجزىه ؛ والله سبحانه أعلم بالصواب - اهـ .

(١) وفي هـ « باب الصيام وكفارة اليمين » .

(٢) « رفأ » بفتح الراء وسكون الياء وهو بعد ما فاه بعدها همز ، قال في القاموس : ويرفأ كيمنع مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه - ١٥٨ / ١٦ . وقال الحافظ ابن حجر : رفأ حاجب عمر أدرك الجاهلية وحج مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وأدركه في الصحيحين في قصة منازعة العباس وعلى في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله ذكر في حديث أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الزهري عن عبد الله بن عبيد الله بن عتبة عن أبيه قال : جئت إلى عمر وهو يصلي فجعلني عن يمينه فجاء رفأ فجعلنا خلفه - انتهى منتخباً من الإصابة ٦ / ٣٥٨ . وقال العلامة عبد الحى الكوكبى في التعليق الممجد ص ٣١٦ : مخضرم ، مولى لعمر بن الخطاب حاجبه ، وكان أدرك الجاهلية ولا يعرف له صحبة ، قال الكرماني وابن حجر - هـ . أى في شرحى الجامع الصحيح للبخارى .

(٦) أسنده مؤلف الكتاب في ص ٣٢١ من موطئه : أخبرنا سلام بن سليم الحنفى =

و بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: في كفارة

== عن أبي إسحاق السبيعي عن يرفاء مولى عمر بن الخطاب قال: قال عمر بن الخطاب: إني أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم، إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت رددته، وإن استغنيت استعفت، وإني قد وليت من أمر المسلمين أمرا عظيما، فإذا أنت سمعتني أحلف على يمين لم أمضها فاطعم عني عشرة مساكين خمسة أصوع بر بين كل مسكيتين صاع؛ أخبرنا يونس بن أبي إسحاق حدثنا أبو إسحاق عن يسار بن نعيم عن يرفاء غلام عمر بن الخطاب أن عمر قال له: إن علي أمرا من أمر الناس جسيما فإذا رأيتني قد حلفت على شيء فاطعم عني عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر؛ أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن شقيق بن سلمة عن يسار بن نعيم أن عمر بن الخطاب أمر أن يكفر عن يمينه بنصف صاع لكل مسكين - اهـ. قلت: تابعه سعيد بن منصور في سننه: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن البراء قال قال لي عمر: إني نزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي اليتيم إن احتجت أخذت منه، وإن أيسرت رددته، وإن استغنيت استغنيت - اهـ. ذكره في ٣٥٨/٦ من الإصابة في ترجمة يرفاء. وقال فيه «البراء» مكان «يسار» والصواب يسار بن نعيم لأنه مولى أمير المؤمنين وخادمه. قلت: وتابع أبا إسحاق عن يسار بن نعيم شقيق أبو وائل وطلحة بن مطرف، أخرجهما ابن أبي شيبة: أخبرنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش عن شقيق عن يسار بن نعيم قال قال لي عمر: إني أحلف لا أعطى أقوا ما شيئا ثم يبدولي فأعطيهما فإذا فعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين بين كل مسكيتين صاع من بر أو صاع من تمر لكل مسكين - اهـ؛ وقال ابن إدريس عن ليث عن طلحة عن يسار بن نعيم قال: قال عمر: إني من أمراء المسلمين فإذا رأيتني قد حلفت على يمين لم أمضها فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من تمر - اهـ ج ٢ ص ١٧٤ من المصنف.

اليمين إطعام عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة ١ .
و إذا حنث الرجل في يمين فإطعم عشرة مساكين كل مسكين
نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سوق أجزاء ذلك . وإن أطعم تمرًا
أو شعيرًا أطعم كل مسكين محتومًا بالحجج ٢

و لو دعا عشرة مساكين فغداهم و عشاهم أجزاء ذلك . و لو غداهم ٥
خيرًا و عشاهم مثله و ليس معه آدم أجزاء ذلك . و لو غداهم سوقًا و تمرًا
و عشاهم بمثل ذلك أجزاء ذلك . و لو أعطاهم قيمة الطعام فأعطى كل
مسكين قيمة نصف صاع أجزاء ذلك . و لو غداهم و أعطاهم قيمة العشاء
أجزاء ذلك ٣ . ألا ترى أنه لو أعطى كل مسكين منهم درهما و الدرهم

(١) أسنده ابن أبي شيبة في مصنفه ١٧٤ / ٢ : حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن
عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال : كفارة اليمين إطعام عشرة
مساكين كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر في كفارة
اليمين - ٥١ .

(٢) وفي المغرب ١٤٩ / ١ : و المحتوم الصاع بعينه ، عن أبي عبيد : و يشهد له
حديث الخدرى : الو - ق ستون محتوما . وفي ص ١٠٧ منه : و الحجج في الأعلام
يحتمل أن يكون من الحج الغلبة بالحجة ، أو من القصد ، و به سمي ابن يوسف ،
و إليه ينسب الصاع لأنه اتخذ على صاع عمرو هو ربع الهاتمي و هو ثمانية
أرطال عن محمد - ٥١ .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر ١٥٠ / ٨ : (و المعتبر فيه أكلتان مشبعتان ،
سواء كان خبز البر مع الإدام أو بغير إدام ، و إن أعطى قيمة الطعام يجوز ،
فكذلك في كفارة اليمين ؛ و كذلك إن غداهم و أعطاهم قيمة العشاء) اعتبارا =

يبلغ أكثر من نصف صاع أجزاء ذلك وكان ذلك أفضل .
 وإذا دعا عشرة مساكين أجدهم صبي فطيم أو فوق ذلك شيئاً
 فغداً وعشاهم فإنه لا يسعه ، ولا يحزى عنه الصبي ، وعليه الآن
 إطعام مسكين واحد ، إن شاء أعطاه نصف صاع وإن شاء غداً وعشاه .
 ٥ ولو أطعم عشرة مساكين كل مسكين مداً من حنطة لم يحزه ذلك ،
 وعليه أن يعيد عليهم مداً مداً على كل إنسان منهم ، فإن لم يقدر عليهم
 استقبل الطعام .

ولو أعطى مسكيناً واحداً خمسة أصع لم يحزه ذلك . وإن ٣ أعطاه
 نصف صاع وأعطاه من الغد نصف صاع حتى يكمل عشرة أيام أجزاء
 ١٠ ذلك .^٢

ولو أنه أطعم عشرة مساكين من أهل الذمة كل مسكين نصف
 صاع من حنطة أجزاء ذلك ، ومساكين أهل الإسلام أحب إلى .
 = للبعض بالكل ، وهذا لأن المقصود واحد ، وقد أتى من كل وظيفة
 بنصفه - ٥ .

- (١) كذا في م وكذا في شرح المختصر؛ وفي ع ٥٠ ، ز « سنا » .
- (٢) لأنه « يستوفى كمال الوظيفة كما يستوفيه البالغ . وعليه طعام مسكين واحد
 مكانه - كذا قاله السرخسي في شرح المختصر ٨ / ١٥٠ .
- (٣) وفي ز « فان » وفي البقية « وان » .
- (٤) من قوله « وإن أعطاه » س ٨ ساقط من ٥ .

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ٨ / ١٥٠ : (فإن أعطى عشرة مساكين مداً من
 حنطة فعليه أن يعيد عليهم مداً مداً ، وإن لم يقدر عليهم استقبل الطعام) =

ولو أعطى عشرة مساكين ذوى رحم محرم منه أجزاء ذلك ،
ولكن لا يحويه أن يطعم منها ولده ، ولا والده ، ولا أمه حرة
كانت أو أمة ، ولا مملوكا له ، ولا مدبره ، ولا مكاتبه ، ولا أم ولد
= لأن الواجب لا يتأدى إلا بإيصال وظيفة كاملة إلى كل مسكين وذلك نصف
صاع من حنطة ؛ وذكر هشام عن محمد أنه لو أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين
في كفارة يمينه فغدى الوصى عشرة مساكين ثم ماتوا قبل أن يعشيهم فعليه الاستقبال
لأن الوظيفة في طعام الإباحة الغداء والعشاء فلا يتأدى الواجب إلا بإيصال
وظيفة كاملة إلى كل مسكين ، ولا يكون الوصى ضامنا لما أطعم لأنه فيما صنع
كان متمثلا لأمره وكان بقاؤهم إلى أن يعشيهم ليس في وسعه ، ولو كان
أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يذكر الكفارة فغدى الوصى
عشرة فماتوا فإنه يعشى عشرة أخرى ، ويكفى ذلك لأن الوصى به أكلتان فقط
دون إسقاط الكفارة بهما وقد وجد ، بخلاف الأول ؛ ثم قد بينا في باب الظهار
أن المسكين الواحد في الأيام المتفرقة كالساكنين عندنا ، وعند تفرق الدفقات
في يوم واحد فيه اختلاف بين المشايخ ، فكذلك في اليمين ؛ وبيننا هناك أن
إطعام فقراء أهل الذمة في الكفارة يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ، خلافا لأبي
يوسف والشافعي ، وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة الفرق بين المنذور
والكفارة قل : إذا نذر إطعام عشرة مساكين فله أن يطعم فقراء أهل الذمة ؛
وإنما ليس له أن يطعم في الكفارة فقراء أهل الذمة اعتبارا لما أوجب الله عليه
من الكفارة بالزكاة ؛ وقد بينا أنه يجوز صرف الكفارة إلى من يجوز صرف
الزكاة إليه - اهـ ص ١٥١ .

(١) وفي «أمة» سهو الناسخ .

(٢) وفي «مدبرة» سهو .

(٣) وفي «مكاتبه» .

له١، ولا زوجة له حرة كانت أو أمة .
ولو أن رجلا سأله منها وهو غنى وهو لا يعلم بذلك ٢ فأعطاه
أجزاه ذلك عنه في قول أبي حنيفة ومحمد ، ولا يجزيه في قول أبي يوسف
إذا علم .

٥ ولو أنه أطعم خمسة مساكين وكسى خمسة مساكين أجزاه ذلك
من الطعام إن كان الطعام أرخص من الكسوة ، وإن كانت الكسوة
أرخص من الطعام أجرى عن الكسوة ٣ .

(١) كذا في هـ ، م ، ز ؛ وفي ع « ولا أم ولده ولا أم ولد له » وأظن أن
اللفظ الأول كان على هامش الأصل نسخة على لفظ « أم ولد له » فأدخله الناسخ
في الأصل ظاناً أنه من ترك الأصل بجمع بين النسختين .
(٢) وفي هـ « ذلك » تصحيف .

(٣) لأن المنصوص عليه ثلاثة أنواع ، فلو جوزنا إطعام خمسة مساكين وكسوة
خمسة مساكين كان نوعاً رابعاً فيكون زيادة على المنصوص ، وهذا بخلاف ما إذا
أدى إلى كل مسكين مداً من حنطة ونصف صاع من شعير . لأن المقصود واحد
وهو سد الجوعة فلا يصير نوعاً رابعاً ، فأما المقصود من الكسوة غير المقصود من
الطعام ؛ ألا ترى أن الإباحة تجزى في أحدهما دون الآخر ولو جوزنا النصف
من كل واحد منهما كان نوعاً رابعاً ؛ ثم مراده من هذه المسألة إذا أطعم خمسة
مساكين بطريق الإباحة والتمكين ، دون التملك ، فإن التملك فوق التمكن
(وإذا كان الطعام أرخص من الكسوة أمكن إكمال التمكن بالتملك فتجوز
الكسوة مكان الطعام ، وإن كانت الكسوة أرخص لا يمكن إقامة الطعام
مقام الكسوة لأن التمكن دون التملك ، وفي الكسوة التملك معتبر ، فلا يمكن
إقامة الكسوة مقام الطعام لأنه ليس فيها وفاء بقيمة الطعام ، فأما إذا ملك =

ولو أنه أطعم عشرة مساكين قبل أن يحنث في ١ يمينه لم يحزه ذلك ، لأن اليمين لم تجب بعد . ولو حنث في يمينه وهو معسر فأراد أن يكفر كان عليه الصوم ، فإن أيسر و وجد ما يتصدق به ٢ قبل أن يفرغ من الصوم لم يحزه الصوم ، وكانت عليه الكفارة : إما بعق ، وإما كسوة ، وإما طعام .
 ٥
 ولو كانت له دار يسكنها و ليس له مال غيرها أجزى عنه ٣ الصوم ، لأن هذا تحل له الصدقة .

= الطعام خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فإنه يجوز على اعتبار أنه إن كان الطعام أرخص تقام الكسوة مقام الطعام ، وإن كانت الكسوة أرخص يقام الطعام مقام الكسوة لوجود التملك فيها ، إليه أشار في باب الكسوة بعد هذا (ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام) لأن إكمال الأصل بالبدل غير ممكن فانهما لا يجتمعان ، وليس له أن يسترد من المساكين الخمسة ما أعطاهم لأنها صدقة قد تمت بالوصول إلى يد المساكين - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٥١ .

(١) وفي ٥ « عن » مكان « في » .

(٢) وفي م « ما يعتق به » .

(٣) وفي ٥ « أجزاء ذلك عنه » .

(٤) وفي ٥ « يحل » وهو في م غير منقوط .

(٥) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ١٥١ / ٨ : (ومن كانت له دار يسكنها أو ثوب يلبسه ولا يجد شيئاً سوى ذلك أجزاء الصوم في الكفارة) لأن المسكن والثياب من أصول الحوائج ، وما لا بد منه فلا يصير به واحداً لما يكفر به ، بخلاف ما لو كان له عبد يخدمه فإن ذلك ليس من أصول الحوائج ، ألا ترى أن =

و لو أطعم عنه رجل عشرة مساكين بأمره أجرى ١ عنه ذلك .
و لو أنه أطعم عنه بغير أمره فرضى بذلك لم يجز عنه .

و لو أن رجلا أطعم خمسة مساكين في كفارة يمينه ثم احتاج
كان عليه أن يستقبل الصيام ، ولا يجزى ذلك الطعام عنه .

و لو أن رجلا أطعم من كفارة اليمين أحدا من ولده وهو لا يعلم
وهو موضع ذلك أجزاءه ذلك عنه ٢ في قول أبي حنيفة و محمد إذا علم
بعد ، وفي قول أبي يوسف إذا أطعم أحدا من ولده وهو لا يعلم ثم

= كثيرا من الناس يتعیش من غير خادم له ! ولأن الرقبة منصوص عليها فح
وجود المنصوص عليه في ملكه لا يجزیه الصوم ؛ وفي الكتاب علل فقال (لأن
الصدقة تحمل له) وهذا يؤيد مذهب أبي يوسف الذي ذكره في الأمالي أنه
إذا كان الفاضل من حاجته دون ما يساوي مائتين له يجوز له التكفير بالصوم
لأن الصدقة تحمل له فلا يكون موسرا ولا غنيا ، فأما ظاهر المذهب أنه إذا كان
يملك فضلا عن حاجته مقدار ما يكفر به لا يجوز له التكفير بالصوم ، لأن المنصوص
عليه الوجود دون الغنى واليسار ، قال الله تعالى ” فمن لم يجد “ وهذا واحد .
وقد بينا في كتاب العتاق أن المعتبر في وجوب الضمان ملكه مقدار ما يؤدي
به الضمان ، وإن كان اليسار منصوصا عليه هناك فهنا أولى ، وبيننا في الظهار
أنه لو أعطى كل مسكين صاعا عن ظهارين لا يجزیه إلا عن أحدهما في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ، بخلاف ما إذا اختلف جنس الكفارة ، فكذلك في
كفارة اليمين - ١٤ ص ١٥٢ .

(١) وفي ٥ « أجزاء » .

(٢) وفي ٢ « أجرى ذلك عنه » .

علم بعد ذلك فانه لا يجزیه . وكذلك الغنى في قول أبي يوسف لا يجزى .
ولو أن رجلا عليه يمينان فأطعم عنها عشرين مسكينا أجرى عنه ،
فان أطعم لهما عشرة مساكين لكل مسكين صاع من حنطة لم يجزه
ذلك إلا عن يمين واحدة ، ويجزیه في قول محمد .

ولو أطعم ستين مسكينا من ظهار أو أطعمهم من كفارة غير ه
الظهار أو أطعمهم من أيمان عليه شتى مختلفة فأطعم الطعام كله ضربة
واحدة لكل مسكين من ذلك نصف صاع لكل يمين على حدة و لكل
ظهار على حدة نصف صاع و لكل كفارة من رمضان نصف صاع :
أجرى عنه ، لأنها أيمان شتى مختلفة وجبت عليه ، وليس هذا كاليمين
الواحدة . و في قول محمد ذلك كله يجزى .

١٠

و إذا أعطى الرجل ثوبا لعشرة مساكين من كفارة يمينه فانه لا يجزى
عنه من الكسوة ، وإن كان يساوى الثوب ثمن الطعام فهو يجزى عنه
من الطعام ٣ .

(١) سقط لفظ « إلا » من ه .

(٢) وفي م « فاذا » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٥٢ : (وإن أعطى عشرة مساكين
ثوبا عن كفارة يمين لم يجزه عن الكسوة) لأن الواجب عليه لكل مسكين
كسوته وهو ما يصير به مكتسبا (ويجزى من الطعام إذا كان الثوب يساويه)
وقال أبو يوسف : لا يجزیه إلا بالنية لأنه يجعل الكسوة بدلا عن الطعام ، وهو إنما
نواه بدلا عن نفسه فلا يمكن جعله بدلا عن غيره إلا بنية ، وجه ظاهر الرواية أنه
ناو للتكفير به وذلك يكفيه ، كما لو أدى الدراهم بنية الكفارة يجزیه وإن لم ينو =

و إذا وجبت على العبد أو المكاتب أو المدبر أو أم الولد كفارة يمين لم يحجز عنه الطعام وإن أذن له مولاه فيه ، ولكن عليه الصيام ، لأن العبد لا يملك الطعام . ولو أن العبد أعتق فأطعم عشرة مساكين بعد عتقه أجزاءه .

٥ ولو أن رجلا حلف على يمين وهو كافر ثم حنث بعد ما أسلم لم تكن عليه الكفارة .^١ وكذلك إذا حلف وهو مسلم ثم رجع عن الإسلام ثم أسلم بعد ثم حنث فلا كفارة عليه^٢ .

و إذا استثنى الرجل في يمينه فلا كفارة عليه ولا حنث^٣ .
و إذا جعل الرجل لله عليه طعام مسكين ونوى عددا من المساكين فهو ذلك العدد ، فإن نوى كيلا من الطعام معلوما فهو ذلك الكيل ، وإن لم ينو شيئا مسمى من الطعام ولا عدد مساكين فعليه طعام عشرة

= أن يكون بدلا عن الطعام ، إلا أن أبا يوسف يقول : الدراهم ليست بأصل فأداؤها بنية الكفارة يكون قصدا إلى البذل ، فاما الكسوة أصل فأداؤها بنية الكفارة لا يكون قصدا إلى جعلها بدلا عن الطعام ؛ ولكننا نقول : عشر الثوب ليس بأصل في الكسوة لكل مسكين فهو وأداء الدراهم سواء - ٥ -
(١) ترك الحاكم هذه المسألة ولم يذكرها في مختصره .

(٢) لأنه بالردة التحق بالكافر الأصلي ، ولهذا حبط عمله ، قال الله تعالى " ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله " ، وكما أن الكفر الأصلي يتنافى الأهلية لليمين الموجبة للكفارة فكذلك الردة تنافي بقاء اليمين الموجبة للكفارة - كذا قال المرخسى .

(٣) وقد مضت مسألة الاستثناء .

(٤) وفي م " ولم " تصحيف .

مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة^١. وكذلك إن قال «إن
كلمت فلانا فعلى إطعام مساكين»، أو قال «إطعام عشرة مساكين»،
وقد يعطى من المساكين من له الخادم والدار^٢. ويعطى من
الصدقة^٣ من الزكاة^٤ من له الدار والخادم^٥. وبلغنا عن أبي حزم^٦
وعن إبراهيم والحسن أنهم قالوا ذلك^٧.

(١) اعتبارا لما يوجهه على نفسه بما أوجب الله عليه من إطعام المساكين، وأدنى
ذلك عشرة مساكين في كفارة اليمين، إلا أنه إن قال في نذره إطعام المساكين
فليس له أن يصرف الكل إلى مسكين واحد جملة، وإن قال «المساكين» فله
ذلك لأن بهذا اللفظ يلتزم مقدارا من الطعام، وباللفظ الأول يلتزم الفعل لأن
الإطعام فعل لا يتأدى إلا بأفعال عشرة - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المسألة
ص ١٥٢ و ١٥٣.

(٢) وفي هـ، م «أو الدار».

(٣-٣) كذا في ز، م، هـ؛ وفي ع «والزكاة» سقط منه حرف «من».
(٤) وفي المختصر: ويعطى من الزكاة والكفارة من له الدار والخادم. وفي
شرحه للسرخسي ص ١٥٣: (ويعطى من الكفارة من له الدار والخادم) لأنها
يزيدان في حاجته فالدار تسترم والخادم يستنفق، وقد بينا أنه يجوز صرف
الزكاة إلى مثله فكذلك الكفارة - اهـ. قلت: فالمراد من الصدقة هنا الكفارة
كما ذكر الحاكم ووافقه السرخسي.

(٥) كذا في الأصول، وفي كتاب الكنى ١/ ١٤٧: أبو حزم اسمه عبيد غير
منصوب، روى عنه محمد بن بكر، وروى عنه عن جابر بن زيد. لم أجده
في الرجال المعروفين؛ ولعله أبو حازم، وبهذه الكنية تكنى جماعة ذكرهم في
التهذيب، فوافقه أعلم من هو! ولم أجدهما رواه.

(٦) قلت: أسندهما ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الزكاة (من له دار =

ولو أن رجلا أوصى أن يطعم عنه في كفارة أمان عليه عند موته كان ذلك الطعام من ثلثه^١ . وكذلك لو أوصى بكسوة^٢ . وكذلك العبد^٣ لو أوصى بعق عبد ، فإن لم يكن له مال غير العبد الذي أوصى بعقه عتق العبد^٤ وسعى في ثلثي قيمته ، ولا يجزى عنه في كفارة يمينه ، وإن خرج من الثلث أجرى عنه . وموتول أبي حنيفة ومحمد :

الصاع الأول ثمانية أرطال ، وهو محتوم بالحجاجي وهو

= أو خادم يعطى من الزكاة) : شريك عن الأعمش عن إبراهيم قال : كانوا لا يمتنعون الزكاة من له البيت والخادم - اهـ . وأما قول الحسن فرواه في الباب المذكور أيضا عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس عنه قال : كان لا يرى بأسا أن يعطى منها من له الخدم والمسكن إذا كان محتاجا - اهـ . وفي الباب رواه عن سعيد بن جبير ومقبل بن حيان أيضا : حدثنا جرير عن أشعث عن جعفر عن سعيد بن جبير قال : يعطى من الزكاة من له الدار والخادم والفرس - اهـ . معتمر بن سليمان عن شبيب عن عبد الملك قال : سألت مقاتل بن حيان عن رجل في الديوان له عطاء وفرس وهو محتاج أعطيه من الزكاة ؟ قال : نعم - اهـ ٢ / ٤٠ .

(١) وفي المختصر الكافي للحاكم الشهيد ص ٢٤٢ : وإن أوصى أن يكفر عن يمينه بعد موته فهو من ثلثه . قال السرخسي في شرحه : لأنه لا يجب أدائه بعد الموت إلا بوصية ، ومحل الوصية الثلث - اهـ ٨ / ١٥٣ .

(٢-٢) من قوله « لو أوصى » ساقط من هـ .

(٣) سقط لفظ « العبد » من هـ .

(٤) سقط لفظ « ثمانية » من هـ .

ربع الهاشمي . قال محمد : وكذلك ذكر المغيرة عن إبراهيم أنه قال :
وجدنا صاع عمر حجاجيا .

باب الكسوة في كفارة اليمين

محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في قول الله عز وجل في الكفارة "أو كسوتهم" : إن ذلك لكل مسكين ثوب ٣ ، ٥ (١) وكذلك قال هوفي آثاره ص ٥٥ : والصاع فقير الحجابي وربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال - ٨٥ . وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ٤/ ٥٤ عن يحيى بن آدم عن أبي شهاب عن حجاج عن فضيل عن إبراهيم قال : القفيز الحجابي هو الصاع ؛ حدثنا جرير عن مغيرة قال : ما كان يفتي فيه إبراهيم في كفارة يمين أو في الشراء أو في إطعام ستين مسكينا فيما قال فيه العشر ونصف العشر ، قال : كان يفتي بالقفيز الحجابي ، قال : هو الصاع ؛ وروى عن وكيع عن علي بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طلحة قال : الحجابي صاع عمر بن الخطاب - ٨٥ / ٢٤٤ (الصاع ما هوفي كتاب الزكاة) .

(٢) أسنده الطحاوي في باب وزن الصاع كم هو ١ / ٣٢٤ : حدثنا أحمد قال ثنا يعقوب قال ثنا وكيع عن أبيه عن مغيرة عن إبراهيم قال : غيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا ، والحجابي عندهم ثمانية أرطال بالبغدادى ؛ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا شريك عن مغيرة وعبيدة عن إبراهيم قال : وضع الحجاج قفيزه على صاع عمر - ٨٥ .

(٣) أخرجه في آثاره ص ١٢٣ قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في كفارة اليمين : إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر ، والكسوة وهو ثوب ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ؛ قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، والأيام الثلاثة متتابعات لا يجزئه أن يفرق بينهن لأنها في قراءة ابن مسعود =

فإذا أعطى كل مسكين ثوبا إزارا أو رداء أو قيصا أو قباء أو كساء فان ذلك يجزيه من الكفارة إذا كسا عشرة مساكين ١ .

ولو أعطى كل مسكين نصف ثوب لم يجز ٢ عنه ذلك من الكسوة ٣ ، ولكن كان يجزى عنه من الطعام إذا كان كل نصف ٤

= "نصيام ثلاثة أيام متتابعات" وهو قول أبي حنيفة فاخصره هنا؛ ولم يخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ، وذكره أبو بكر الرازي في أحكام القرآن بغير سند . (١) قال السرخسي في شرح الأثر من شرح المختصر ص ١٥٣ : هكذا نقل عن الزهري في قوله تعالى "أو كسوتهم" أنه الإزار فصاعدا من ثوب تام لكل مسكين ثوب ، ويعطى في الكسوة القباء ، والذي روى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يعطى في كفارة اليمين لكل مسكين ثوبين ، فاما يقصد التبرع بأحدهما فاما الواحد يتأدى به الواجب ، هكذا نقل عن مجاهد قال : أدناه ثوب لكل مسكين ، وأعله ماشئت ؛ وهذا لأن الكسوة ما يكون المرء به مكتسيا ، وبالثوب الواحد يكون مكتسيا حتى يجوز له أن يصلى في ثوب واحد ، وإذا كان في ثوب واحد فالتاس يسمونه مكتسيا لا عاريا ، والمراد بالإزار الكبير الذي هو كالرداء ، فاما الصغير الذي لا يتم به ستر العورة لا يجزى ؛ ولو كسا كل مسكين سراويل ذكر في النوادر عن محمد أنه يجزيه لأنه يكون مكتسيا شرعا حتى يجوز صلاته فيه ، وعن أبي يوسف أنه لا يجزيه من الكسوة لأن لا بس السراويل وحده يسمى عريانا لا مكتسيا إلا أن تبلغ قيمته قيمة الطعام فينئذ يجزيه من الطعام إذا نواه - ٥ . وكان في الأصل « كساء له » تصحيف ، والصواب ما في بقية النسخ .

(٢) وفي ٥ « لم تجز » .

(٣) لأن الاكتساء به لا يحصل - كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٥٣ .

(٤) سقط لفظ « نصف » من م .

ثوب يساوي نصف صاع من خطة .

و لو كسا كل مسكين قلنسوة أو خفين ، أو حمله على نعلين لم يحز ذلك عنه ١ من الكسوة ٢ ، ولكنه يحزى عنه من الطعام إذا كان ذلك يساوي نصف صاع من خطة .

و لو أعطى مسكينا واحدا عشرة أثواب لم يحز ذلك عنه من ٥ عشرة مساكين ٣ . ولكنه يحزى عنه من مسكين واحد .

و لو أعطى في كل يوم ثوبا حتى يستكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزى عنه . و لو كسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبا وكلهم ذو رحم محرم أجزى عنه ما لم يكن فيهم ولد ولا والد ولا زوجة .

ولا تجزى ٤ أن يكسو مكاتبا له ولا مدبرا ولا أم ولد . ١٠ و لو كسا مكاتبا لغيره محتاجا أو عبدا لغيره محتاجا أو أم ولد لغيره ومولاها محتاج أو مدبرا لغيره محتاجا أجزى عنه ذلك .

و لو كسا عشرة مساكين من مساكين أهل الذمة أجزاء ذلك ٥ ، وفقراء المسلمين أحب إلى . و لو أعطى عشرة مساكين كل مسكين من الطعام قدر

(١) وفي ٥ « عنه ذلك » .

(٢) لأن الاكتساء به لا يحصل ، وإن أعطى كل واحد منهم عمامة فإن كان ذلك يبلغ قيصا أو رداه أجزاء ، وإلا لم يحزه من الكسوة ، لأن العمامة كسوة الرأس كالقلنسوة ، ولكن يحز به من الطعام إذا كانت قيمته تساوي قيمة الطعام -

اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٥٣ .

(٣) كما في الطعام - قاله السرخسي ص ١٥٤ .

(٤) وفي ٥ ، م « ولا يحزى » .

(٥) وفي م « أجزى ذلك » .

قيمة الثوب أجزاء ذلك من الكسوة . ولو أعطى عشرة مساكين ثوبا بينهم
 و هو ثوب كثير القيمة نصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب^١
 كان ذلك في القياس يحزى عنه من الطعام ، و لا يحزى^٢ من الكسوة .
 ألا ترى أنه لو أعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة و ذلك يساوى
 ٥ صاعا من تمر^٣ لم يحز عنه من الطعام ! فكذلك هذا الثوب .

و لو أن هذا المدد من الحنطة كان يساوى ثوبا كان يحزى
 من الكسوة ، و لا يحزى من الطعام .
 و لو أعطى عشرة مساكين دابة أو شاة أو عبدا أو أمة فإن كان قيمة
 ذلك تبلغ قيمة عشرة أثواب أجزاء من الكسوة ، و إن كان لا يبلغ
 ١٠ قيمته عشرة أثواب و بلغت قيمة الطعام أجزى عنه من الطعام .
 و لو أن رجلا كسا عشرة مساكين أو أطعمهم ثم إن رجلا أقام
 على تلك الكسوة و الطعام سنة ففضى له به لم يحز ذلك عن الذى
 أطعم ، و كان عليه أن يستقبل الطعام .
 و لو أن رجلا كسا عن رجل بأمره عشرة مساكين أجزاء ذلك
 ١٥ و إن لم يعطه لها ثمنًا ، و لو أعطى لها ثمنًا أجزاء ذلك أيضا . و لو كسا
 عشرة مساكين بغير أمره فرضى بذلك لم يحز عنه .

(١) وفى « الثوب » .

(٢) وفى « ولا يحزى عنه » .

(٣) قوله « من تمر » ساقط من « .

(٤) وفى « ذلك » .

ولو كما عشرة مساكين قبل أن يحنث في يمينه ثم حنث فيه لم تجزه تلك الكسوة من كفارته، ^{وكان عليه الكسوة بعد الحنث} لأنه لا يبدأ بالكفارة قبل الحنث. ^{ولو لم يحنث لم يجزه} بل يمسك يمينه، وبعضهم غنيا ليس بموضع للصدقة ^{لأنه لم يمكنه إعطائه} حتى كساه أجرى ذلك عنه، لأنه ليس عليه أن يعلم أنهم فقراء إلا في الظاهر. وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: لا يحنث في اليمين ولو أنه أعطى من كفارة يمين في أكفان الموتى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة، لم يحنث ذلك كمن يمينه. بلغنا

- (١) من قوله «أجزاه ذلك...» ص ٢٤٤ س ٤: «تساقت من ثم من هذا المقام، وأدرج في مقام غيره.»
 (٢) وفي «الصدقة».
 (٣) وفي «أجزاه».
 (٤) وفي «يمينه».
 (٥) وفي «وفي».

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ٨/٤٠٠: «ولو أعطى عن كفارة أمانة في أكفان الموتى أو في بناء مسجد أو قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزه» لأن الواجب إنما يتأدى بالتملك إلى الفقير، والتملك لا يحصل بهذا، وقد بينا مثله في الزكاة أنه لا يجزيه؛ فان قيل: في باب الكفارة التملك غير محتاج إليه عندكم حتى يتأدى بالتمكين من الطعام بخلاف الزكاة! قلنا: لا يعتبر التملك عند وجود ما هو المنصوص عليه، وهو فعل الإطعام، وهذا لا يوجد في هذه المواضع فلا بد من اعتبار التملك، وذلك لا يحصل بتكفين الميت وبنائه المسجد - إهـ.

عن إبراهيم النخعي أنه قال ذلك ^١ .

ولو كسا ابن السليل منقطع ^٢ به أو غازبا أو خاجا منقطع ^٣ به فكساه ثوبا أو أطعنه طعام مسكين أجرى ذلك عنه من مسكين واحد .
ولو أن رجلا كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبين أجزاء ^٤ ذلك عن يمين واحدة ، وكانت عليه كسوة عشرة مساكين لليمين الأخرى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وأما في قول محمد فهو يجرى ^٥ .

ولو أن رجلا كسا خمسة مساكين و الطعام أرخص من الكسوة أجزاء ذلك عنه من الطعام ، ولم يجرى ذلك عنه من الكسوة .

(١) لم أجد من أسنده ، وذكر فيه الأمور الأربعة ، وإنما روى ابن أبي شيبة عنه في عتق رقبة فقط : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن بعض أصحابه عن إبراهيم أنه يكره أن يشتري من زكاة ماله رقبة يعتقها ؛ و روى عن يحيى بن سعيد عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم أنه كره أن يشتري من الزكاة رقبة يعتقها ؛ و روى عن عامر الشعبي و سعيد بن جبير نحوه - ٤٠ / ٢ (في الرقبة تعتق عن الزكاة) . قلت : وأمر الزكاة والكفارة واحد .

(٢) كذا في الأصول ، وفي المختصر « منقطعا » بالنصب وهو الظاهر ، ويجوز رفعه إذا قدر قبله مبتدأ ، أي : وهو منقطع .
(٣) وفي ز « أجرى » .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخصي ١٥٥ / ٨ : (ولو كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزاء عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف) كما في الطعام - ٥١ .
(٥) وفي ٥ « ولم يجره » .

وإذا كسا الرجل المساكين أو أطعمهم ثم مات بعضهم و هو وارثه فورث تلك الكسوة بعينها و ذلك الطعام بعينه لم يفسد ذلك عليه كسوته و لا طعامه ، و كان ذلك يجرى عنه . و كذلك لو اشترى منهم تلك الكسوة بعينها و ذلك الطعام أجزى عنه في كفارة اليمين و لم يفسد ذلك عليه شيئا .

و لو وهبه له أولئك المساكين كان قد أجزى عنه صدقته عليهم في كفارة يمينه ، و لا تفسد هبتهم له صدقته عليهم ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أن بريرة كان يتصدق عليها بالشئ فتهديه إلى النبي صلى الله عليه و سلم فيقبله و يقول : هو لها صدقة و لنا هدية .

باب الصيام في كفارة اليمين

و إذا حنث الرجل في يمينه و هو معسر لا يجد ما يعتق و لا ما يكسو

(١) و في المختصر و شرحه للمرخمي : (و إذا كسا من كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه) لأن الواجب قد تآدى بوصول الصواب إلى ابن المسكين ، و لم يبطل ذلك بما اعترض له من الأسباب ، و قد بينا في الزكاة نظيره ، و الأصل فيه ما روى أن بريرة كانت يتصدق عليها و تهديه إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم و يقول « هي لها صدقة و لنا هدية » فهذا دليل على أن اختلاف أسباب الملك ينزل منزلة اختلاف الأعيان ، و في حديث أبي طلحة أنه تصدق على ابنته بمحديقة له ثم ماتت فورثها منها فسأل رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ذلك فقال عليه الصلاة و السلام « إن الله قبل منك صدقتك و رد عليك حديثك » و الله أعلم بالصواب - اهـ ص ١٥٥ .

(٢) قلت : قد مر حديث بريرة و تحريجه في الاستحسان ص ١٤٤ - ١٤٦ فراجع .

و لا ما يطعم فعله الصيام ثلاثة أيام متتابعه ، فان صامها متفرقة

لم يحز عنه . بلغنا أنه في قراءة ابن مسعود ﴿ ثلاثة أيام متتابعة ﴾ .

ولو صام ثلاثة أيام ثم أيسر في اليوم الثالث انتقض صومه

ذلك ، وكانت عليه الكفارة لأن الله تعالى يقول ﴿ فمن لم يجد فصيام

ثلاثة أيام ﴾ فهذا قد وجد فلا يحز به ٣ الصوم ؛ وكذلك بلغنا عن

عبد الله بن عباس و عن إبراهيم النخعي أنها قال ذلك ٤ .

و إذا حنث الرجل في يمينه و هو معسر ثم أيسر قبل أن يكفر

فعلیه العتق أو الكسوة* أو الطعام .

ولو حنث^١ و هو موسر ثم احتاج كان عليه الصيام .

و على العبد إذا حنث في يمينه الصيام . و لا يحز به شيء غير

ذلك . وكذلك المكاتب و المدبر و أم الولد . و لو أعتق أحد منهم^٢ قبل

(١) سقط كلمة « عنه » من ٥ .

(٢) و قد مر تخريج هذا البلاغ قبل ذلك فراجعه .

(٣) وفي ٥ « فلا يحزى » .

(٤) أما حديث ابن عباس فلم أجده ، و أما حديث إبراهيم فرواه : الإمام

أبو يوسف في آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم

أنه قال في الذي يصوم لمثنته ثم يجد هديا في اليوم الثالث أو يصوم في ظهاره

أو في كفارة يمين ثم يجد ما يعتق في آخر صومه : إنه لا يحز به الصوم - اه رقم

٤٩٢ ص ١٠٢ . و قد مر ذلك البلاغ قبل ذلك من غير تخريج .

(٥) وفي ٥ « والكسوة » .

(٦) وفي ٥ « حنث الرجل » .

(٧) وفي م « أحدهم »

أن يصوم وأبسر لم يحزه الصوم ، وكان عليه أى الكفارات شاء .
 ولو أن رجلا أصبح مفطرا ثم عزم على الصوم الضحى يريد
 بذلك كفارة يمين لم يحزه ذلك ، لأنه قد أصبح مفطرا . ولو صام في
 كفارة اليمين ثم أكل في صومه ناسيا أو شرب ناسيا كان صومه ذلك
 تاما وأجزى عنه . بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ه
 صوم رمضان ٢٢ فهو أشد من ذلك ٣ .

(١) وفي ه « اجزاه » .

(٢) أسنده المؤلف في كتاب الحجة باب الرجل يأكل ويشرب ناسيا : أخبرنا
 سلام بن سليم عن أبي إسحاق السبيعي عن كريم عن الحارث عن علي بن أبي طالب
 رضى الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا قال : لا يفطر ، فإنما هى طعمة
 أطعمها الله إياه - اه ج ١ ص ٣٩٤ . أخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن
 البصرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أكل أحدكم أو شرب
 ناسيا وهو صائم في شهر رمضان أو غير رمضان فإن الله أطعمه وسقاه فليمض
 في صومه - اه ص ٣٩٥ . وأخرجه الأئمة الستة في كتبهم من حديث محمد
 بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه ، واللفظ لأبي داود ، قال : « جاء رجل
 إلى النبي عليه السلام فقال : يا رسول الله ! إنى أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم !
 فقال : الله أطعمك وسقاك » ؛ ولفظ الباقيين : « من نسى وهو صائم فأكمل
 أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » ؛ ورواه ابن حبان في صحيحه ،
 والبزار في مسنده ، والدارقطنى ، والحاكم في مستدركه وقال : صحيح على شرط
 مسلم ولم يخرجاه ، والدارقطنى والبيهقى في سننه وفي معرفة الحديث له ،
 راجع نصب الراية ج ٢ ص ٤٤٥ وفيه تفصيل اختصرته أنا .

(٣) وفي ز « فهو في ذلك أشد من ذلك » وليس بشئ .

ولو أن رجلا صام ثلاثة أيام ثم مرض في يوم منها فأفطر كان عليه أن يستقبل ، لأنها ليست بمتابعة . وكذلك المرأة لو صامت فحاضت في الثلاثة الأيام كان عليها أن تستقبل الصوم ، لأنها قد تقدر أن تصوم ثلاثة أيام لا تكون فيها حائضا .

ولو أن رجلا صام هذه الثلاثة أيام في أيام التشريق لم يحزه ذلك ، لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر مناديه : « ألا لا تصوموا هذه الثلاثة الأيام ، إنما هي أيام أكل وشرب » ؛

(١) سقط لفظ « لأنها » من م .

(٢) سقط لفظ « الصوم » من م .

(٣) وفي « تعذر » ، تصحيف .

(٤) وفي « الأيام » .

(٥) سقط لفظ « أيام » من م .

(٦-٦) وفي ز « أن لا تصوموا » .

(٧) قلت : أخرجه المؤلف في باب الأيام التي يكره فيها الصوم من موطنه ص ١٨٥ : أخبرنا مالك حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام منى ؛ أخبرنا مالك أخبرنا يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أن عبد الله بن عمرو ابن العاص دخل على أبيه في أيام التشريق فقرب له طعاما فقال : كل ! فقال عبد الله لأبيه : إني صائم ! قال : كل ، أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الأيام ! قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا ينبغي أن يصام أيام التشريق لمتعة ولا غيرها . لما جاء من النهي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم =

= وهو قول أبي حنيفة و العامة من قبلنا، و قال مالك بن أنس : يصومها المتمتع الذي لا يجد الهدى أو فاتته الأيام الثلاثة قبل يوم النحر - اهـ ص ١٨٦ . وأخرج المؤلف في آثاره باب ما يعاد من الصلاة و ما يكره منها : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن قرعة عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبی صلی الله عليه وسلم أنه قال : لا صلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب ، ولا يصام هذان اليومان : الفطر و الأضحي - الحديث ج ١ ص ٣٨٦ . و رواه الإمام أبو يوسف في آثاره بطوله ص ٢٠ رقمه ٩١ . وأخرجه الحارثي من طريق زفر و ابن زياد و أسد بن عمر وغيرهم من أصحاب الإمام مثله سنداً و متناً . و أخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق أبي يحيى الحماني و مصعب و القاسم بن الحكم عن الإمام ؛ قال : و رواه عن أبي حنيفة حمزة و زفر و الحسن بن زياد و القاسم بن الحكم و أبو يوسف و أيوب بن هاني و أسد بن عمرو و المنذر و أبو إسحاق و محمد بن الحسن و العلاء بن الحصين و أبو قرة و يوسف بن البندار و سعيد بن مسلمة و عبد الله بن يزيد المقرئ و النضر بن محمد . و أخرجه ابن خسرو من طريق محمد بن الحسن عن أبي حنيفة . و أخرجه الإمام محمد أيضاً في نسخته - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٠٥ . و أخرج أبو محمد الحارثي في مسند الإمام عن أحمد بن محمد بن سعيد عن محمد بن محمد ابن الحسن عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن المغيرة عن الحكم عن زفر عن أبي حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ثلاثة أيام التشريق - اهـ ج ١ ص ٤٧٠ من جامع المسانيد . و أخرج المؤلف في كتاب الحجّة على أهل المدينة ٣٨٩/١ : أخبرنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم خمسة أيام : يوم الفطر ، و يوم النحر ، و أيام التشريق - اهـ .

وفي نصب الراية : هذا الحديث رواه ابن عباس و أبو هريرة و عبد الله بن حذافة =

« وأما خلدة ونيشة الهذلي؛ أما حديث ابن عباس فرواه الطبراني في معجمه الكبير: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا أبو كريب ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أيام منى صائحا يصيح أن « لا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعال » ، والبعال وقاع النساء - اهـ ، وإسناده حسن ؛ وحديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أوردني يصيح في فجاج منى « ألا إن الذكاة في الحلق واللبة » ، ولا تعجلوا الأنفس أن تزهي ، وأيام منى أيام أكل وشرب وبعال » ، وفي سننه سعيد بن سلام رماه أحمد بالكذب ؛ وحديث عبد الله بن حذافة أخرجه الدارقطني أيضا من طريق الواقدي : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحته أيام منى أنادي « أيها الناس ! إنها أيام أكل وشرب وبعال » ؛ وحديث أم خلدة الأنصاري رواه ابن أبي شيبة في مصنفه في الحج وإسحاق بن راهويه في مسنده عن عمر بن خلدة عن أمه قال : (كذا) بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا ينادي أيام منى « إنها أيام أكل وشرب وبعال » زاد إسحاق في حديثه « يعني النكاح » ، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في معجمه وأبو يعلى في مسنده ، ورواه عبد بن حميد في مسنده ، ورواه أبو يعلى في مسنده عن زيد بن خالد الجهني قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فنادى أيام التشريق « ألا إن هذه الأيام أيام أكل وشرب ونكاح » وأخرج مسلم في صحيحه عن نبيشة الهذلي قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيام التشريق أيام أكل وشرب » وزاد في طريق آخر « وذكر الله » ؛ قال المنذري في حواشيه : وقد روى هذا الحديث من رواية نبيشة وكمب بن مالك وعقبة بن عامر وبشر بن سميج وأبي هريرة وعبد الله بن حذافة وعلي بن أبي طالب خرجها جماعة مع كثرة طرقها ، منها ما هو مقصور على الأكل والشرب ، ومنها ما فيه معها « وذكر الله » ومنها ما فيه « وصلاة » وليس في شيء منها « بعال » =

فعلى هذا الذى صامها أن يستقبل الصيام .

ولو أن رجلا صامها في رمضان كان صومه ذلك من رمضان جائزا، وكان عليه أن يستقبل صيام اليمين بعد أن يفرغ من رمضان .
ولو أن رجلا صام فيها يوم النحر أو يوم الفطر وهو يعلم بذلك أو لا يعلم ثم علم بعد ذلك لم يحزه ذلك من الصيام ٢ ، وكان عليه أن يستقبل الصوم .

٣ ولو أن رجلا صامهن قبل أن يحنث في يمينه لم يحزه ذلك وكان عليه أن يستقبل الصوم ٣ إذا حنث . ولو صامهن وهو يجد ما يطعم أو يكسو لم يحزه ذلك ، لأن الله عز وجل يقول ﴿ فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ فهو قد وجد فلا يحزه الصيام .

ولو أن رجلا كان ماله غائبا عنه أو دين له على الناس فكان لا يجد ما يطعم ولا ما يكسو ولا يجد ما يعتق أجزاء أن يصوم

= وهي لفظ غريب؛ انتهى كلامه - كذا في نصب الراية مختصرا ٢/ ٤٨٤، ٨٥ .
وروى الدارقطني عن محمد بن إسماعيل الفارسي عن عثمان بن خرزاذ عن محمد بن خالد الطحان عن أبيه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة: يوم الفطر، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشریق - ٨١ ص ٢٥٢ .

(١) وفي « صام فيها في رمضان كان صومه يوم النحر » سهو الناسخ .

(٢) لفظ « من الصيام » سقط من « .

(٣-٢) من قوله « ولو أن رجلا صامهن » ساقط من « .

(٤) وفي « غنيا » مكان « غائبا » تصحيف .

ثلاثة أيام في كفارة يمينه .

ولو أن رجلا له مال و عليه دين مثله أو أكثر أجزاء الصوم بعد ما يقضى ٢ دينه من ذلك المال ٣؛ ألا ترى أن الصدقة تحل لهذا !

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٥٥ : (وإذا حنت الرجل و هو معسر فعليه ثلاثة أيام متتابعة ، فإن أصبح في يوم مفطرا ثم عزم على الصوم عن كفارة يمينه لم يجزه) لأنه دين في ذمته ، و ما كان ديناً في الذمة لا يتأدى إلا بنية من الليل ، وهذا لأنه إنما يتأدى بالنية من النهار صوم يوم توقف الإمساك في أول النهار عليه باعتبار أن النية تستند إليه ، وهذا فيما يكون غنيا في الوقت دون ما يكون ديناً في الذمة . ١ وإذا أفطرت المرأة في هذا الصوم لمرض أو حيض فعليها أن تستقبل لأنها تجد ثلاثة أيام خالية عن الحيض والمرض فلا تعذر فيها بالإفطاره بعذر الحيض ، بخلاف الشهرين المتتابعين ، وقد بينا هذا في الصوم (ولا يجزى الصوم عن هذا في أيام التشريق) لأنه واجب في ذمته بصفة الكمال ، والصوم في هذه الأيام ناقص لأنه منهي عنه فلا يتأدى به ما وجب في ذمته بصوم الكمال (فإن كان لهذا المعسر مال غائب عنه أو دين و هو لا يجد ما يطعم أو يكسو ولا ما يعتق : أجزاء أن يصوم) لأن المانع قدرته على المال و ذلك لا يحصل بالملك دون اليد . فما يكون ديناً على مفلس أو غائبا عنه فهو غير قادر على التكفير (إلا أن يكون في ماله الغائب عبد فحينئذ لا يجزيه التكفير بالصوم) لأنه متمكن من التكفير بالعق فان نفوذ العتق باعتبار الملك دون اليد (وكذلك العبد الآبق و هو يعلم حياته فانه لا يجزيه التكفير بالصوم) لقدرته على التكفير بالعق - ص ١٥٦ .

(٢) وفي ٥ م « قبل أن يقضى » .

(-) قال السرخسي في شرح المختصر : (ولو كان له مال و عليه دين مثله أجزاء =

ولو أن عبدا صام في كفارة يمين ثم أعتق قبل أن يفرغ فأصاب مالا لم يجزه الصوم، وكان عليه الطعام أو الكسوة أو العتق^١.
ولو أن رجلا صام ستة أيام عن يمينين عليه أجزاء ذلك منهما^٢ إذا كان لا يجد ما يطعم. وإن لم ينو ثلاثة أيام لكل واحد منهما أجرى عنه^٣.

= الصوم بعد ما يقضى دينه عن ذلك المال) وهذا غير مشكل لأنه بعد قضاء الدين بالمال غير واحد لمال يكفر به، وإنما الشبهة فيما إذا كفر بالصوم قبل أن يقضى دينه بالمال، فنمنا من يقول بأنه لا يجوز، ويستدل بالتقييد الذي ذكره بقوله « بعد ما يقضى دينه » وهذا لأن المعتبر هنا الوجود دون الغنى، وما لم يقض الدين بالمال فهو واحد، والأصح أنه يجزيه التكفير بالصوم لما أشار إليه في الكتاب من قوله: ألا ترى أن الصدقة تحل لهذا! وفي هذا التعليل لا فرق بينا قبل قضاء الدين وبعده، وهذا لأن المال الذي في يده مستحق بدينه فيجعل كالمعدوم في حق التكفير بالصوم. كالمسافر إذا كان معه ماء وهو يخاف العطش يجوز له التيمم لأن الماء مستحق لعطشه فيجعل كالمعدوم في حق التيمم - اهـ ص ١٥٦.

(١) سقط كلمة « لم » من « من هـ، م ».

(٢) لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل، وقد بينا مثله في الحر المعسر إذا أيسر، فكذلك في غيره. لأن السبب الموجب للكفارة بالمال متحقق في حقه ولكن لانعدام الملك كان يكفر بالصوم وقد زال ذلك بالعتق فكان هو والحر سواء - كذا قال السرخسي في شرح المسألة ٨/ ١٥٦.

(٣) وفي « عنها ».

(٤) لأن الواجب عليه نية الكفارة دون نية التمييز، فان التمييز في الجنس =

ولو أن رجلا صام يومين ثم أفطر وأطعم ثلاثة مساكين أو بدأ
بالطعام ثم الصيام لم يحزه ذلك، وكان عليه أن يستقبل الصوم
إن كان لا يجد ما يطعمه ٣ .

= الواحد غير مفيد، وإنما يستحق شرعا ما يكون مفيدا، والصوم في نفسه أنواع
فلا يتعين نوع من الكفارات إلا بالنية، فأما كفارات الإيمان نوع واحد
فلا يعتبر نية التمييز فيما بينها، كقضاء رمضان فإن عليه أن ينوي القضاء وليس
عليه نية تعيين يوم الخميس والجمعة، ثم فرق أبو حنيفة وأبو يوسف بين هذا
وبين الإطعام والكسوة من حيث أن هناك لو أعطى كل مسكين صاعا أو ثوبين
عن يمينين لم يحز إلا عن واحد، لأن الأداء يكون دفعة واحدة، وهنا صوم
سنة أيام عن يمينين لا يتصور دفعة واحدة بل ما لم يفرغ عن صوم ثلاثة أيام
لا يتصور صوم ثلاثة أخرى، فلهذا جاز كل ثلاثة عن كفارة وزان هذا
من الطعام والكسوة ما لو فرق فعل الدفع - اه ما قاله السرخسي في شرح
المسألة ص ١٥٦ .

(١) وفي م « او » خطأ .

(٢) وفي ز « وبدأ » وليس بصواب .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٥٦ (وإن كان عنده طعام إحدى
الكفارتين فصام لإحدهما ثم أطعم للآخرى لم يحزه الصوم) لأنه كفر بالصوم
في حال وجود ما يكفر به من المال (وعليه أن يعيد الصوم) بعد التكفير بالإطعام
لأنه لا كفر بالإطعام عن يمين فقد صار غير واجد في حق اليمين الأخرى،
وهو نظير محدثين في سفر وجدا من الماء مقدار ما يكفي لوضوء أحدهما فقيم
أحدهما أولا ثم توضأ الآخر به : فعل من تيمم إعادة التيمم بعد ما توضأ به
الآخر لهذا المعنى - اه ص ١٥٧ .

ولو أن رجلا كانت عليه يمينان وعنده طعام لإحدهما فأطعم
لأثم صام للأخرى أجزاء ذلك، ولو صام لإحدهما ثم أطمع بعد ذلك
لأخرى لم يحزه الصوم، لأنه صام وهو يطعم، و كان عليه
أن يستقبل الصوم التي صام لها .
ولو صام رجل عن رجل بأمر في كفارة يمينه أو في غير ذلك ه
لم يحزه ذلك، وكذلك لو أن ميتا أوصى عند موته أن يصام عنه في
كفارة يمين لم يحزه ذلك، لأنه لا يصوم أحد عن أحد، بلغنا ذلك
عن ابن عمر رضي الله عنهما ٣ .

باب اليمين في مجالس مختلفة

ولو أن رجلا حلف على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف أيضا في ١٠

- (١) وفي ع ، « لأحدهما » .
- (٢) وفي « لأحدهما » والصواب ما في بقية الأصول .
- (٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (ولا يجوز صوم أحد عن أحد) حي
أو ميت (في كفارة اليمين أو غيرها ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما) موقوفا
عليه ومرفوعا « لا يصوم أحد عن أحد » ولأن معنى العبادة في الصوم في
الابتداء بما هو شاق على بدنه وهو الكف عن اقتضاء الشهوات ، وهذا لا يحصل
في حق زيد بأداء عمرو - ١٥٧ / ٨٥١ . قلت : الحديث هذا أخرجه عبد الرزاق
في مصنفه في كتاب الوصايا : أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال :
لا يصلين أحد عن أحد ، ولا يصومن أحد عن أحد ، ولكن إن كنت فاعلا
تصدقت عنه أو أهديت - انتهى . وفي الإمام رواه أبو بكر بن الجهم في كتابه
الموطأ بلاغ - ٨١ ما في ٢ / ٤٦٣ من نصب الراية بالاختصار .

ذلك المجلس أو في مجلس آخر لا يفعله أيضا أبدا ثم فعل ذلك الذي حلف عليه كانت عليه كفارة يمينين، إلا أن يكون نوى باليمين الأخرى اليمين الأولى فيكون عليه كفارة واحدة، وإن لم يكن غنى باليمين الآخرة الأولى فعليه يمينان و عليه لها كفارتان ؛ بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي ^١ . وكذلك لو أراد باليمين الآخرة التغليظ والتشديد ^٢ على نفسه ^٣ .

(١) أخرجه المؤلف في باب الظهار من آثاره ص ٩٥ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يقول لامرأته «أنت على كظهر أمي كظهر أمي» يريد التغليظ : إن عليه كفارتين ؛ قال : وكذلك اليمينان ، فإذا أراد الأولى فهي واحدة ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ١٥١ رقم ٩٩٣ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يظاهر من امرأته ثم يظاهر أيضا مرتين : إن أراد التغليظ فعليه لكل ظهار كفارة ، وإن كان أراد ظهاره الأول فعليه كفارة واحدة ، وكذلك اليمين - اهـ .

(٢) وفي هـ «التشديد» .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ٨ / ١٥٧ (وإذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو في مجلس آخر لا يفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين) لأن اليمين عقد يباشره بمبتدأ وخبر وهو شرط وجزاء ، والثاني في ذلك مثل الأول فهما عقدان فيوجد الشرط مرة واحدة يبحث فيها ، (وهذا إذا نوى يميناً أخرى أو نوى التغليظ) لأن معنى التغليظ بهذا يتحقق (أولم يكن له نية) لأن الاعتبار صيغة الكلام عند ذلك ، ثم الكفارات لا تندرج بالشبهات ، خصوصاً في كفارة اليمين فلا تتداخل (وأما إذا نوى بالكلام الثاني اليمين الأولى فعليه كفارة واحدة) لأنه قصد التكرار ، والكلام الواحد =

ولو أن رجلا حلف على حق امرئ^١ مسلم على مال له عنده
^٢خلف ما له عنده^٢ شيء وهو كاذب لم يكن عليه كفارة . وكذلك كل
 يمين تكون على المدعى عليه إنما يحلف على شيء قد مضى .

وقد^٣ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليمين

الغموس تدع الديار بلاقع^٤ ، ؟ وهذا عندنا اليمين الغموس^٥ . »

= قد يكرر ، فكان النوى من احتمالات لفظه وهو أمر بينه وبين ربه ، وروى
 أبو يوسف عن أبي حنيفة قال : هذا إذا كانت يمينه بحجة أو عمرة أو صوم أو صدقة ،
 فأما إذا كانت يمينه بالله تعالى فلا تصح نيته وعليه كفارتان ، قال أبو يوسف :
 هذا أحسن ما سمعنا منه ، ووجهه أن قوله « فعليه حجة » مذكور بصيغة الخبر
 فيحتمل أن يكون الثاني هو الأول ، فأما قوله « والله » هذا إيجاب تعظيم القسم
 به نفسه من غير أن يكون بصيغة الخبر فكان الثاني إيجاباً كالأول ، فلا يحتمل معنى
 التكرار لأن ذلك في الإخبار دون الإيقاع والإيجاب - هـ .

(١) وفي هـ « امر » تصحيف .

(٢ - ٣) من قوله « خلف » ساقط من هـ .

(٣) سقط لفظ « قد » من ز .

(٤) أخرجه المؤلف في آثاره ص ١٤٦ : أخبرنا أبو حنيفة عن ناصح عن يحيى بن أبي
 كثير اليماني عن أبي سادة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من
 عمل أطيع الله فيه أعجل ثواباً من صلة الرحم ، وما من عمل عصى الله فيه أعجل
 عقوبة من النفي ، واليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع - هـ . قلت : وفي المغرب
 ٧٩/٢ : و البلقع المكان الخالي ، والمعنى أنه بسبب شومها تهلك الأموال وأصحابها
 تبقى الديار بلاقع ، فكأنها هي صيرتها كذلك . قلت : وأخرجه الحارثي من طريق
 محمد بن الحسن وحماد بن أبي حنيفة وعلي بن زبير و أبي عبد الرحمن المقرئ ،
 وأخرجه طلحة بن محمد من طريق يونس بن بكير ومحمد بن الحسن وعلي بن زبير =

و بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من اقتطع
بخصومته وجدله مال امرئ مسلم فليتبوأ مقعده من النار » ؛ فقال

= وأخرجه محمد بن المظفر من طريق القاسم بن الحكم ومحمد ، وأخرجه ابن خسرو
من طريق محمد بن الحسن ، وأخرجه محمد بن الحسن أيضا في نسخته ، والقاضي
أبو بكر محمد بن عبد الباقي من طريق محمد بن الحسن ، والكلاعي من طريق
محمد بن خالد الوهبي - ٨١ مختصرا من جامع المسانيد ٢ / ٢٥٩ .

(هـ) وفي المغرب ٢ / ٧٦ : وفي الحديث « اليمين القموس تدع الديار بلاقع »
و يروى « الفاجرة » أى الكاذبة ، وسميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في الإنم
في النار ، وفي بعض النسخ « يمين القموس » أو « يمين الفاجرة » وهو خطأ
لغة وسماعا - ٨١ .

(١) أخرج الإمام مالك في بحث الحنث على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ٣٠٣
من موطئه عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن معبد بن كعب السلمي عن
أخيه عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : من اقتطع حق مسلم يحميه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار ،
قالوا : وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله ؟ قال : وإن كان قضيبا من أراك ،
وإن كان قضيبا من أراك ، وإن كان قضيبا من أراك - قالها ثلاث مرات - ٨١ .
وأخرجه مسلم ١ / ٨٠ من طريق الإمام مالك نحوه . وأخرج البخاري ومسلم
وغيرهما عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حلف
على يمين صبر يقطع بها ماله امرئ مسلم وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان -
راجع ٤ / ٩٥ من نصب الراية . وأقرب ما ورد فيه من لفظ المؤلف آثار
وردت في مجمع الزوائد منها عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : من حلف على يمين مصبورة وهو فيها كاذب فليتبوأ مقعده من النار -
رواه الطبراني في الأوسط ؛ قال الهيثمي : وفيه محمد بن عبد الله بن علاثة وثقه =

هذه الیمین شديدة و المأثم فيها عظیم ليس فيها ١ كفارة ٢ .

ولو أن رجلا حلف بالله لا يفعل كذا وكذا ثم حلف على ذلك

أيضا بجمع ثم حلف ٢ على ذلك أيضا بالعمرة ثم فعل ذلك الشيء كانت عليه

= ابن معین وضعفه غیره و رد تضعیفه، وعن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال على المنبر: لا يحلف أحد على يمين كاذبة إلا تبوأ مقعده من النار - رواه الطبرانی في الأوسط والكبير، قال الهيثمي: و رجاله ثقات ؛ وعن الحارث بن البرصاء قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم يمشي بين جمرتين من الجمار وهو يقول: من أخذ شيئاً من مال امرئ مسلم بيمين فاجرة فليتبوأ بيتاً في النار - رواه الطبرانی في الكبير، قال الهيثمي: و رجاله رجال الصحيح ؛ وعن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حلف على يمين كاذبة متعمداً فليتبوأ مقعده من النار - رواه الطبرانی في الكبير، وقال: فيه عمر بن إبراهيم العبدی و هو ثقة ؛ وفيه كلام راجع ج ٤ باب من يحلف يميناً كاذبة يقتطع بها مالا من مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي . وفي ٤/٤ من كنز العمال: من شهد على مسلم شهادة ليس لها بأهل فليتبوأ مقعده من النار (حم و ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة عن أبي هريرة) . وفي ص ٥ منه: شاهد الزور لا تزول قدماء حتى يتبوأ مقعده من النار (أبو سعيد النقاش في القضاء عن ابن عمر) - ٥٥ . وفي مشكاة المصابيح و زجاجة المصابيح ٣/ ١٥٩ عن أبي ذر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ادعى ما ليس له فليس منا و ليتبوأ مقعده من النار - رواه مسلم .

(١) وفي ٥ « فيه » تصحيف .

(٢) هذه هي العبارة التي أحال عليها السرخسي قبل ذلك و قلت فيها: ليست هنا بموجودة و ذكرها قبل مقامها .

(٣) كذا في نسخة، ثم ؛ وفي ع ، ز « و حلف » .

كفارة يمين و حج و عمرة^١ . بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي^٢ .
 ولو أن رجلا حلف بالله ليفعلن كذا وكذا فوقت لذلك^٣ وقتنا
 و ذلك الشيء معصية لله تعالى كان الذي يحق عليه من ذلك أن
 لا يتم على ذلك و أن يترك الذي حلف عليه ، فإذا ذهب الوقت
 و وجب عليه الحنث كفر يمينه . بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم
 أنه قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير
 و ليكفر عن يمينه^٤ .

و لو أن رجلا حلف ليفعلن كذا وكذا و لم يوقت لذلك وقتنا
 كان في سعة مما حلف عليه ، فتي ما فعل ذلك بر في يمينه و خرج منها ،

(١) وفي المختصر وشرحه ١٥٧/٨ : (وإذا كانت إحدى اليمينين بحجة والأخرى
 بالله فعليه كفارة وحجة) لأن معنى تكرار الأول غير محتمل هنا فاعتقدت يمينان
 وقد حنث فيهما بإيجاد الفعل مرة فيلزمه موجب كل واحد منهما - اهـ ص ١٥٨ .

(٢) لم أطلع على من أخرجه .

(٣) وفي م « لذلك الشيء » .

(٤) سقط قوله « من ذلك » من هـ .

(٥) كذا في هـ ؛ وسقط لفظ « غيرها » من ع ، ز ، م .

(٦) كذا في هـ ، وفي البقية « وليكفر يمينه » وما في هـ موافق لما في الموطأ ،

أسنده المؤلف في باب من حلف ونذر في معصية من موطئه ص ٣٢٥ . وقد مر
 تخريج الحديث قبل ذلك فراجع .

إلا أن يموت قبل أن يفعل ذلك ، فإذا مات قبل أن يفعل ذلك وجبت عليه الكفارة و ينبغي له أن يوصى بها عند موته ^١ .

ولو أن رجلا حلف على يمين واستثنى فيها و قال « إن شاء الله ، ووصلها يمينه خرج من يمينه ^٢ .

ولو أن رجلا حلف على ذلك بآيمان كثيرة بعد أن تكون متصلة ه فقال: على كذا وكذا حجة ، وكذا كذا ، عمرة ، ومشى إلى بيت الله ، وماله في المساكين صدقة ^٣ ، و عليه عهد الله وميثاقه . إن كنت فلانا إن شاء الله ؛ ثم كلمه لم يكن عليه حنث ولم يجب عليه ^٤ شيء . في

(١) وفي « وجب » .

(٢) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (فإن حلف ليفعلن كذا إلى وقت كذا وذلك الشيء معصية يحق عليه أن لا يفعله) لأنه منهي عن الإقدام على المعصية ولا يرتفع النهي بيمينه ولكن اليمين منعقدة ، فإذا ذهب الوقت قبل أن يفعله فقد تحقق الحنث فيها بفوت شرط البر فيلزمه الكفارة (وإن لم يوقت فيه وقتا وذلك الفعل مما يقدر على أن يأتي به) كشرب الخمر والزنا ونحوه (لم يحنث إلى أن يموت) لأن الحنث بفوت شرط البر ، وشرط البر بوجود ذلك الشيء منه في عمره ، فإذا مات قبل أن يفعله فقد تحقق الحنث بفوت شرط البرحين أشرف على الموت ووجبت عليه الكفارة فينبغي له أن يوصى بها لتقضى بعد موته ، كما ينبغي أن يوصى بسائر ما عليه من حقوق الله تعالى ، كالزكاة ونحوها - اهـ ص ١٥٨ .

(٣) مرت مسألة الاستثناء قبل ذلك .

(٤) وفي « وكذا وكذا » .

(٥) وفي « صدقة عليه » .

(٦) سقط لفظ « عليه » من هـ .

أيمانه^١، وكذلك لو كان فيها عتق و طلاق . و بلغنا ذلك عن عطاء و طاوس و إبراهيم النخعي و غيرهم أنهم قالوا: من حلف بالطلاق أو بالعتاق فقال «إن شاء الله»، فلا شيء عليه، لا يقع عتاق ولا طلاق إذا استثنى^٢. و بلغنا عن عبد الله بن عباس^٣ و عن ابن مسعود^٤ و ابن عمر^٥

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (و إذا حلف بإيمان متصلة معطوفة بعضها على بعض و استثنى في آخرها كان ذلك استثناء من جميعها) لأن الكلمات المعطوفة بعضها على بعض ككلام واحد فيؤثر الاستثناء في إبطالها كلها اعتبارا للإيمان بالإيقاعات، و قيل: هذا قول أبي حنيفة و مجد. لأن الاستثناء عندهما لإبطال الكلام، و حاجة اليمين الأولى لحاجة اليمين الثانية، فأما عند أبي يوسف الاستثناء بمنزلة الشرط، فأما ينصرف إلى ما يليه خاصة، كما لو ذكر شرطا آخر، لأن اليمين الأولى تامة بما ذكرها من الشرط و الجزاء فلا ينصرف الشرط المذكور آخر الإليها، و قد بينا هذا في الجامع - اه ص ١٥٨ .

(٢) قلت: و قد مر قبل ذلك مثله، و مر تخريجه فراجعه .

(٣) و قد مر تخريج حديث ابن عباس قبل ذلك فراجعه .

(٤) أسنده المؤلف في كتاب الآثار له: أخبرنا أبو حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن

عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: من حلف على يمين فقال «إن

شاء الله» فقد استثنى - اه ص ١٢٣ .

(٥) أخرجه في الآثار: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبيد الله عن سعيد بن جهميل

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: من حلف على يمين فقال «إن شاء الله» فلا حنث

عليه؛ قال مجد: فبهذا نأخذ و هو قول أبي حنيفة في الإيمان كلها إذا كانت قوله

«إن شاء الله» موصولا بكلامه قبل كلامه أو بعد كلامه - اه ص ١٢٣ .

و أخرجه في باب الاستثناء في اليمين ص ٣٢٤ من موطئه: أخبرنا مالك حدثنا =

وعن إبراهيم النخعي^١ وغيرهم أنهم قالوا: من حلف على يمين فقال «إن شاء الله» فلا حنث عليه ولا كفارة. وكذلك لو قال «إلا أن يبدو لي» أو قال «إلا أن أرى خيرا من ذلك» فأما إذا قال «إلا أن لا أستطيع ذلك» فهو على وجهين^٢، إن كان يعنى ما سبق من القضاء

== نافع أن عبد الله بن عمر قال «واقه» ثم قال «إن شاء الله» ثم لم يفعل الذى حلف عليه لم يحنث؛ قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا قال «إن شاء الله» وصلها بيمينه فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة.

(١) أخرجه في كتاب الآثار ص ٩٠ و ص ١٢٤: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في رجل قال لامرأته «أنت طالق ثلاثا إن شاء الله» قال: ليس بشيء، ولا يقع عليه الطلاق، قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كان استثناء موصولا بيمينه قدمه أو أخره، وهو قول أبي حنيفة - اه؛ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: الاستثناء إذا كان متصلا وإلا فلا شيء، قال محمد: وبهذا كله نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وذلك يحزبه وإن لم يرفع به صوته؛ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إذا حرك شفثيه بالاستثناء فقد استثنى؛ قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - اه ص ١٢٣.

(٢) وقال السرخسي في شرح المختصر ص ١٥٨: فهذا على ثلاثة أوجه: فإن كان يعنى ما سبق به من القضاء فهو موسع عليه ولا يلزمه الكفارة لأن المنوى من محتملات لفظه، فالذهب عند أهل السفة أن كل شيء بقضاء وقدر، وأن الاستطاعة مع الفعل، فإذا لم يفعل علمنا أن الاستطاعة التى قد استثنى بها لم توجد، ولكن هذا في اليمين بالله فإن موجبة الكفارة وذلك بينه وبين ربه، فإن كانت اليمين الطلاق أو العتاق فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى، ولكن =

فهو موسع عليه و له أن يكلمه و لا يقع عليه شيء ، و إن كان يعنى
 « إلا أن لا أستطيع » ، لشيء يعرض عليه من البلايا أو الحاجة التى حلف
 عليها فان فعل ذلك قبل أن يعرض ذلك له حث ؛ و إن فعل بعد
 ما يقع به ما قال لم يثبت ، و إن لم يكن له نية فى الاستطاعة فهو
 ه على أمر يحدث و لا يكون على القضاء و لا على القدر إلا أن ينوى ذلك .

ولو أن رجلا قال « والله لا أكلم فلانا و لا فلانا إن شاء الله »
 يعنى بالاستثناء اليمينين جميعا و لم يكن بينهما سكوت كان الاستثناء
 عليهما جميعا . و كذلك لو قال « على حجة إن كلمت فلانا و على عمرة

= لا يدين فى الحكم لأن العادة الظاهرة أن الناس يريدون بهذه الاستطاعة
 ارتفاع الموانع ، فان الرجل يقول : أنا مستطيع لكذا و لا أستطيع أن أفعل كذا ؛
 على معنى أنه يمنع ما من ذلك ، قال الله تعالى « و لله على الناس حج البيت من
 استطاع إليه سبيلا » و فسر رسول الله صلى الله عليه و سلم الاستطاعة بالزاد
 و الراحة ، فاذا كان الظاهر هذا و القاضى مأمور باتباع الظاهر لا يدينه فى
 الحكم (فان كان يعنى شيئا يعرض من البلايا لم يسقط عنه يمينه ما لم يعرض
 ذلك الشيء ، و كذلك إن لم يكن له نية فى الاستطاعة فهو على أمر يعرض له
 فلا يكون على القضاء و القدر ما لم ينوه) لما بينا أن الكلام المطلق محمول على
 ما هو الظاهر و المتعارف - اه ص ١٥٩ .

(١) و فى « فان » .

(٢) و فى ز « و ان لم تكن » .

(٣) و فى المختصر و شرحه للسرخسي : (و لو قال : والله لا أكلم فلانا ، و والله
 لا أكلم فلانا) رجلا آخر (إن شاء الله ؛ يعنى بالاستثناء اليمينين جميعا كان الاستثناء =

إن كنت فلانا إن شاء الله ، فكلمه لم يحنث . فأما إذا ^١ قال « عبدى حر
 إن كنت فلانا ، عبدى الآخر حرّ إن كنت فلانا إن شاء الله . ثم كله
 كان عبده الأول حرا في القضاء ، ولا يدين في ذلك إلا فيما بينه وبين
 الله تعالى .

وكذا لو قال لامرأته « إن كنت فلانا فأنت طالق ، أنت طالق ^٥
 إن كنت فلانا إن شاء الله . ثم كنت فلانا كان في القضاء يقع عليها
 التطليقة الأولى إذا كنت فلانا ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان ^٢ يعنى
 في الاستثناء ذلك كله فإنه لا يقع عليها شيء فيما بينه وبين الله تعالى .
 ولو قال « إن كنت فلانا فأنت طالق ، أنت طالق إن شاء الله ،
 كان هذا في القضاء يحنث ، وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ^٣ عليها ^{١٠}
 شيء حتى تكلمه . وكذلك العتق ^٤ في هذا أيضا .

(= عليها) لكون إحدى اليمينين معطوفة على الأخرى ، وفي بعض النسخ لم يذكر
 حرف العطف ولكن قال « والله لا أكلم فلانا » وهذا صحيح أيضا لأن موجب
 هذه اليمين الكفارة وذلك أمر بينه وبين ربه (فإذا لم يسكت بين اليمينين كان
 المنوى من محتملات لفظه) أو يجعل الكلام الثاني للعطف دون القسم فكأنه
 قال « والله والله » - اه ص ١٥٩ . (٤) وفي « وكذا » .

(١) وفي « وإذا » والصواب « فأما إذا » كما في بقية الأصول .

(٢) وفي « إن كان » .

(٣) وفي « ولا يقع » تحريف .

(٤) وفي « العبد » مكان « العتق » .

وكذلك لو قال لامرأته «إن حلفت بطلاقك فعبدى حراً» وقال لعبدته: «إن حلفت بعثتك فامرأته طالق» فإن عبده يعتق لأنه قد حلف بطلاق امرأته. ألا ترى أنه لو قال «إن كلمت فلانا فأنت طالق» فإنه قد حلف بطلاقها، وكان عبده حراً. ولو قال لها «إن حلفت بطلاقك فأنت طالق» فإن حلفت بطلاقك فأنت طالق، وإن حلفت بطلاقك فأنت طالق، و كانت عليه التطليقة الأولى والثانية إن كان دخل بها، وكانت في عدة منه لأنه قد حلف بطلاقها في المرة الثانية فصارت طالقاً بالتطليقة الأولى، وحلفه بطلاقها الثانية فصارت طالقاً بالثانية أخرى، وصارت الثالثة ٢ يمينا أخرى لم يحنث بعد إن عاد في الكلام وقعت عليها أيضاً ١٠ تطليقة أخرى، وإن كان لم يدخل بها والمسألة على حالها وقعت عليها تطليقة واحدة وسقط ما سوى ذلك*.

ولو أن رجلاً قال لعبدته «أنت حرة إن حلفت بطلاق امرأتى».

(١) وفي م «قانه» وليس بشئ.

(٢) وفي م «وجب» مكان «وقعت» وليس بشئ.

(٣) وفي م «الثانية» تصحيف.

(٤) سقط لفظ «في» من م.

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ١٥٩/٨: (وإن لم يسكن دخل بها لا تطلق إلا واحدة) لأنها بانة بالأولى لا إلى عدة، ولأن شرط الحنث في اليمين الثانية لا يوجد باليمين الثالثة لأن الشرط هو الحلف بطلاقها وذلك لا يتحقق في غير الملك بدون الإضافة إلى الملك، فلماذا لا تطلق إلا واحدة - اه ص ١٦٠.

ثم قال لامرأته « أنت طالق إن شئت ، ولم يقل غير ذلك فان عبده رقيق ولا يقع عليه العتق ، وليس هذا يمين » . وكذلك لو قال لها « أمرك بيدك ، أو « اختارى ، أو « أنت طالق إذا حضت حيضة ، فليس هذا يمين ٢ . ألا ترى أنها لو قامت من مجلسها ذلك بطل ما جعل إليها من ذلك من « أمرك بيدك ، أو « اختارى » .

ولو قال لها « أنت طالق إن دخلت هذه الدار » لم يبطل ذلك أبداً وكانت طالقا متى ما دخلت ٣ الدار فهذه يمين يعتق بها العبد . وكذلك قوله « أنت طالق إن تكلمت ، أو : أنت طالق إن قت ،

(١) قال السرخسي في شرحه ص ١٥٩ : وإن وجد الشرط والجزاء صورة بل هو غير بمنزلة قوله « أمرك بيدك » أو « اختارى » فقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه رضى الله عنهن مع نهيه عن اليمين بالطلاق ، والدليل عليه أنه يشترط وجود المشية منها في المجلس ، ولو كان يميناً لم يتوقف بالمجلس كقوله « أنت طالق » انتهى ص ١٦٠ .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وكذلك إذا قال « حضت حيضة » لم يعتق عبده) لأن هذا تفسير لطلاق السنة بمنزلة قوله « أنت طالق للسنة » ؛ وعلى قول زفر يعنى لأن هذا ليس بإيقاع بطلاق السنة ، بدليل أنه لو جامعها في الحيض ثم طهرت وقع الطلاق عليها ، ولو كان هذا كقوله للسنة لم يقع ؛ قلنا : هو سنى من وجه فلا يحنث بالحيض ، وتطلق لوجود الشرط حقيقة - ص ١٦٠ .

(٣) وفي « متى دخلت » .

(٤) وفي « فيها » مكان « ذبها » .

أو: أنت طالق إن حضت ، فهذه يمين أيضا يقع بها عتق العبد و طلاق المرأة .

باب المساكنة في كفارة اليمين

ولو أن رجلا حلف بالله أن لا يساكن فلانا ولا نية له فساكنه
 ه في دار وكل واحد منهما في مقصورة وحدها لم يحنث^١ ، فان كان
 نوى ذلك فقد ساكنه ووقع عليه الحنث والكفارة^٢ ، فان كان نوى
 حين حلف أن لا يساكنه في بيت أو في حجرة أو في منزل واحد

(١) قال السرخسي في شرح المختصر ص ١٦٠: لأن «المساكنة» على ميزان «المقابلة»
 فشرط حنثه وجود السكنى مع فلان ، و السكنى المكث في مكان على سبيل
 الاستقرار والدوام فتكون المساكنة بوجود هذا الفعل منها على سبيل المخالطة
 والمقارنة ، وذلك إذا سكنا بيتا واحدا أو سكنا في دار كل واحد منهما في بيت
 منها لأن جميع الدار مسكن واحد ، فأما إذا كان في دار مقاصير وحجر فكل
 مقصورة مسكن على حدة فلا يكون هو مساكننا فلانا فلا يحنث في يمينه ، بمنزلة
 ما لو سكنا في محلة كل واحد منهما على حدة (إلى أن قال) وعن أبي يوسف
 قال : هذا إذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ونظيره دار نوح
 ببخارى ، لأن ذلك بمنزلة المحلة ، فأما إذا لم يكن بهذه الصفة فانه يحنث سواء
 كانت دارا تشتمل على مقاصير أو على بيوت ، لأن في عرف الناس هذا مسكن
 واحد ويعد الخالف مساكننا لصاحبه وإن كان كل واحد منهما في مقصورة -
 اه باختصار ص ١٦١ .

(٢) لأن النوى من محتملات لفظه - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ١٦١ .

يكونان جميعا فيه لم يحث حتى يساكنه فيما نوى ، وكذلك لو سمي بيتا أو لم يسم بيتا ، ولو لم ينو ثم ساكنه في قرية أو في مدينة وكل واحد منهما في دار وحدهما لم يحث ولم يقع عليه اليمين إلا أن ينو ذلك ، فان نوى أن لا يساكنه في مدينة ولا في قرية ولا في مصر ولم يسم ذلك ، أو سمي ذلك فساكنه في شيء من ذلك جث . ٥
ولا تكون المساكنة في ذلك إذا لم ينو إلا في دار واحدة أو بيت واحد . ٢

ولو حلف أن لا يساكنه في بيت فدخل عليه في بيته زائرا أو أضافه فأقام في بيته يوما أو يومين لم يحث ، لأن هذا ليس بمساكنة إلا أن ينو هذا ، وإنما المساكنة النقلة إليه بمتاعه وأهله . ألا ترى أن الرجل ١٠
قد يمر بالقرية فيدخلها وبيت ٣ فيها و' يقيل فيها ثم يقول ' ما سكتها '

(١) وفي ٥ « مميأ » تصحيف .

(٢) وعن أبي يوسف أنه في هذا الفصل يحث إذا جمعها المكان الذي سمي في السكنى وإن كان كل واحد منهما في دار على حدة لأجل العرف فانه يقال : فلان يساكن فلانا قرية كذا وبلدة كذا وإن كان كل واحد منهما في دار على حدة ، فأما في ظاهر الرواية لا يحث في ذلك ، إلا أن ينويه لحينئذ تعمل نيته لما فيه من التشديد عليه - كذا قال المرخسي في شرح المختصر ٨/ ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) وفي م « فييت » .

(٤) وفي ٥ ، م « او » وليس بصواب .

(٥) وفي ز « سكنها » .

قط ، فيكون صادقا^١ .

ولو أن رجلا كان ساكنا في دار خلف أن لا يسكنها ولا نية له ثم أقام فيها بعد يمينه يوما^٢ أو أكثر من ذلك وقع عليه الخنث ، وكان قد سكنها فينبغي له حين حلف أن يخرج منها من ساعته^٣ .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن حلف لا يساكنه في بيت فدخل عليه فيه زائرا أو ضيفا وأقام فيه يوما أو يومين لم يحنث ، لأن هذا ليس بمساكنة ، إنما المساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بمناعه ونقله) ألا ترى أن الإنسان يدخل في المسجد كل يوم مرارا ولا يسمى ساكنا فيه ، ويدخل على الأمير ويكون في داره يوما ولا يسمى مساكنا له في داره ! فكذلك هذا الذي دخل على فلان زائرا أو ضيفا لا يكون ساكنا فيه فلا يحنث (إلا أن ينويه) فحينئذ في نيته تشديد عليه فيكون عاملا (ألا ترى أن الرجل قد يمر بالقرية فيبيت فيها ويقول : ما سكنتها قط ، فيكون صادقا) في ذلك - اه ما قاله السيرخسي ص ١٦٢ .

(٢) وفي « يمينا » مكان « يوما » تصحيف .

(٣) لأن السكنى فعل مستدام حتى يضرب له مدة ، ويقال : سكن يوما أو شهرا ، والاستدامة كأنشاء ، قال الله تعالى " وأما ينسيتك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى " أي لا تمكث قاعدا ، فيجعل استدامة السكنى بعد يمينه كأنشاءه ، وكذلك اللبس والركوب لأنه يستدام كالسكنى ، فأما إذا أخذ في النقلة من ساعته أو في نزع الثوب أو في النزول عن الدابة لم يحنث عندنا استحسانا ، وفي القياس يحنث ، وهو قول زفر لوجود جزء من الفعل المحلوف عليه بعد يمينه إلى أن يفرغ عنه - اه ما قاله السرخسي في شرح المسألة ٨ / ١٦٢ . وحجج الجائنين مبسوطة فيه ، راجعه إن شئت أن تقف على البحث الكامل .

ولو أن رجلا حلف أن لا يسكن فلانا في دار قد سماها بعينها فاقسما الدار و ضربا بينهما حائطا ثم فتح كل واحد منهما بابا لنفسه ثم سكن الحالف في طائفة ١ و الآخر في طائفة ٢ : كان قد ساكنه و وقع عليه الحنث ، لأنه قد ساكنه فيها بعينها ٣ .

ولو حلف لا يساكنه في منزل و لم يكن له نية و لم يسم دارا بعينها و كانت الدار قد قسمت قبل ذلك ف ضربا حائطا بينهما و فتح كل واحد منهما بابا لنفسه على حدة ثم سكن الحالف في أحد القسمين و الآخر في القسم الآخر لم يقع عليه الحنث ، و كان على يمينه كما هو ، و لم يكن عليه حنث و لا كفارة ٤ .

(١) وفي م « طائفة » في كلا الحرفين - تصحيف .

(٢) سقط قوله « و الآخر في طائفة » من هـ .

(٣) لأنه قد ساكنه فيها بعينها ، و المعنى فيه أن شرط حنثه حين عقد اليمين أن يجمعها فعمل السكنى في الموضع الذي عينه و قد وجد ذلك بعد القسمة و ضرب الحائط كما قبله - اهـ ما قاله السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٦٤ .

(٤) سقط قوله « و لا كفارة » من هـ . قال السرخسي : لأن هناك بالقسمة

و ضرب الحائط صار كل جانب منزلا على حدة ، و لأن في غير العين يعتبر الوصف و في العين يعتبر العين دون الوصف ، كما لو حلف أن لا يكلم شابا فكلم شيخا كان شابا وقت يمينه لم يحنث ، بخلاف ما لو حلف أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ ، و هذا لأنه في الدار المعينة أظهر بيمينه التبرم منها لا من فلان ، و في غير المعين إنما أظهر التبرم من مساكنة فلان ، و لا يكون مساكنة إذا لم يجمعها منزل واحد - اهـ ما في الشرح ص ١٦٤ .

ولو حلف رجل لا يساكن رجلا ولم يكن له نية فساكنه في دار عظيمة فيها مقاصير فكان الخالف في مقصورة يعلق عليها باب ويسكن الآخر في مقصورة أخرى: لم يقع عليه الحنث، وإنما يقع اليمين في هذا على المنزل الواحد. ألا ترى لو كان ساكنا في ناحية من الدار ه مثل دار الوليد وكان الآخر في منزل في أقصاها أنه لا يحنث.

وإذا حلف الرجل ' لا يساكن رجلا ' هو يعني في بيت واحد فساكنه في منزل وكل واحد في بيت: لم يحنث ٢.

ولو حلف أن لا يساكنه في دار فهو كما عني، إن ساكنه في دار حنث.

١٠ وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنيت بناء آخر فسكنها ولم يكن له نية: فقد حنث. لأنها تلك الدار بعينها.

(١) وفي م «رجل» .

() وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٦٤: (ولو حلف أن لا يساكنه وهو ينوي في بيت واحد فساكنه في منزل كل واحد منها في بيت لم يحنث) لأنه نوى أكل ما يكون من المساكنة فتصح نيته ويصير المنوي كالملفوظ - هـ.

(٣) سقط حرف «أن» من م .

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٦٤: (وإن حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنيت بناء آخر فسكنها يحنث لأنها تلك الدار بعينها)، ومعنى هذا أن البناء وصف، ورفع البناء الأول وإحداث بناء آخر يغير الوصف، وفي العين لا معتبر بالوصف، واسم الدار يبقى بعد هدم البناء، حتى لو سكنها كذلك صار حائثا، وهذا لأن اسم الدار لما أدير عليه الحائط فلا يزول ذلك برفع =

وإذا حلف الرجل لا يسكن دار فلان هذه فباع فلان داره
نلك التي حلف عليها الرجل فسكنها الخالف فان كان حين حلف نوى
ما دامت لفلان فانه لا يحث ، وإن لم يكن نوى ذلك فانه يحث ،
لأنها تلك الدار بعينها في قول محمد ، ولا يحث في قول أبي حنيفة
وأنى يوسف ٢ .

= البناء ، أما ترى أن العرب تطلق اسم « الدار » على الخرابات التي لم يبق منها
إلا الآثار ، قال القائل :

عفت الديار محلها فقامها

وقال الآخر :

بادار مية بالعلياء فاسند

وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيت
آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحث ، لأن اسم البيت يزول بهدم البناء ،
ألا ترى أنه أوسكنه حين كان صحراء لم يحث ! وهذا لأن البيت اسم لما يكون
صالحا للبتوة فيه ، والصحراء غير صالح لذلك اليمين المعقودة باسم لا يبقى بعد
زوال الاسم ، ثم إنما حدث اسم البيت لذلك الموضع بالبناء الذي أحدث فكان
هذا اسما غير ما عقد به اليمين ووزانه من الدار أن لو جعلها بستانا أو حماما ثم
بنى دارا فسكنها لم يحث ، لأن الاسم زال لما جعلها بستانا أو حماما ثم حدث اسم
الدار بصفة حادثة فلم يكن ذلك الاسم الذي انعقد به اليمين - اه ص ١٦٥ .

(١) وفي « لا يحث » تحريف .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ٨ / ١٦٥ : (وإذا حلف لا يسكن دار فلان
هذه فباعها فسكن الخالف ولم تكن له نية لم يحث في قول أبي حنيفة وأنى يوسف ،
(زفر) يحث) وكذلك العبد والثوب وكل ما يضاف إلى إنسان =

و إذا حلف الرجل لا يسكن بيتا فهدم ذلك البيت حتى ترك صحراء ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنث، لأن هذا ليس بذلك البيت، وهذا والدار مختلف، قد تسمى الدار دارا ولا بناء فيها، ولا يسمى البيت بيتا وهو صحراء ١٠. وكل يمين حلف في هذه السكنى كلها بعق أو طلاق أو غير ذلك فهو سواء .

و إذا حلف الرجل لا يسكن دارا لفلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها لم يحنث ٢، وإن سكن دارا له

= بالملك - الخ . راجعه إن أردت أن تطلع على أدلة الجاهلين .

(١) مرتعليق هذه المسألة قبل ذلك في شرح قوله « وإذا حلف الرجل أن لا يسكنه في دار - إلى آخره » ص ... فراجعه .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ٨ / ١٦٥ : (وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان أو دارا لفلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها بعد يمينه لم يحنث) لأنه جعل شرط الحنث وجود السكنى في دار مضافة إلى فلان ولم يوجد، بخلاف قوله : زوجة فلان، أو : صديق فلان، لأن هناك إنما يقصد هجرانها لعينها فيتعين ما كان موجودا وقت يمينه بناء على مقصوده، كما لو عينه، وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف التسوية بينهما، ووجهه أنه عقد اليمين بالإضافة، وحقيقة ذلك فيما كان موجودا وقت يمينه، ولكن على هذه الرواية لا بد من أن يقال : إذا جمع بين الإضافة والتعيين يبقى اليمين بعد زوال الإضافة عند أبي يوسف، كما هو قول محمد، وأما إذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين إلى وقت السكنى فهو حائن بالاتفاق - اه ص ١٦٦ .

قد اشتراها حنث^١، وإنما^٢ يقع اليمين على ما يملك يوم يسكنها. ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل من طعام لفلان^٣ فأكل من طعام قد ابتاعه فلان بعد تلك اليمين: حنث^٤. وقال أبو يوسف: إذا حلف فالحلف على الدار التي يملك فلان يومئذ، وإن اشترى دارا أخرى فسكنها أو دخلها لم يحنث، ولا يشبه الدار الطعام والشراب.

وإذا حلف الرجل لا يسكن دارا لفلان فسكن دارا لفلان^٥، ولاحر لم يحنث، لأنها ليست لفلان كلها، ولو كانت لفلان كلها إلا سهما^٦ منها^٧ من مائة سهم لم يحنث الحالف^٨.

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن سكن دارا اشتراها فلان بعد يمينه حنث في قول أبي حنيفة ومجد، ولم يحنث في قول أبي يوسف) وكذا العبد والدابة والثوب - اه ص ١٦٦.

(٢) سقط الواو من « وإنما » من م.

(٣) سقط لفظ « لفلان » من هـ، وفي م « فلان ».

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٦٦: (ولو حلف لا يأكل طعام فلان، أو: لا يشرب شراب فلان، فتناوله شيئا مما استحدثه فلان لنفسه فهو حانث بالاتفاق، وقد أشار ابن سماعة إلى التسوية بين الكل عند أبي يوسف، لما بينا أنه عقد اليمين على الإضافة، فما لم يوجد حقيقة وقت اليمين لا يقتضيه اليمين - اه. سقط قوله « فسكن دارا لفلان » من هـ.

(٦) وفي هـ « بينهما » تصحيف، والصواب « سهما » كما هو في البقية.

(٧) وفي ز « سهما واحدا منها ».

(٨) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٦٧: (وإن حلف لا يسكن دارا لفلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنث، قل نصيب الآخر أو أكثر) لأنه جعل شرط =

وإذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتراها فلان فاشترى فلان دارا لغيره فسكنها الحالف: حنث، إلا أن يكون نوى لا يسكن دارا اشتراها فلان لنفسه، فإن نوى ذلك لم يحنث، وإن كان حلف بعق أو طلاق لم يدين في القضاء ووقع عليه ذلك وحنث^١.

وإذا حلف الرجل لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعر من بيوت أهل البادية أو فسطاطا^٢ أو خيمة لم يحنث الحالف إذا كان من أهل الأمصار، وإنما يقع هذا على معاني كلام الناس، ولو كان من أهل بادية فسكن بيت شعر حنث^٣.

= الحنث وجود السكنى في دار يملكها فلان، والمملوك لفلان بعض هذه الدار وبعض الدار لا يسمى دارا - اهـ.

(١) لأنه نوى التخصيص في اللفظ العام - قاله السرخسي ص ١٦٧.

(٢) كذا في المختصر، وكان في الأصول « فسطاط ».

(٣) وفي هـ « إن » مكان « إذا ».

(٤) لأن البيت اسم لموضع يبات فيه، واليمين يتقيد بما عرف من مقصود الحالف، فأهل الأمصار يسكنون البيوت المبنية عادة، وأهل البادية يسكنون البيوت المتخذة من الشعر، فإذا كان الحالف بدويا فقد علمنا أن هذا مقصوده يمينه فيحنث، بخلاف ما كان من أهل الأمصار. واسم البيت للبنى حقيقة فلا يختلف فيه حكم أهل الأمصار وأهل البادية، لأن أهل البادية يسمون البيت للبنى حقيقة، والأصل في هذا أن سائلا سأل ابن مسعود رضي الله عنه فقال: إن صاحبنا أوجب بدنة أفتجزى البقرة! فقال: ممن صاحبكم؟ فقال: من بني رياح، قال: ومتى اتنت بنو رياح البقر! إنما وهم صاحبكم الإبل؛ فدل أن عند إطلاق الكلام يعتبر عرف التكلم فيما يتقيد به كلامه - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٦٧.

و إذا حلف الرجل لا يسكن بيتا لفلان ولا نية له فسكن صفة
لفلان حث ، لأن الصفة بيت ، إلا أن يكون نوى البيوت دون الصفات ،
فان نوى ذلك لم يحث . وكذلك لو حلف في هذا بعق أو طلاق
دين فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يدين في القضاء .

و إذا حلف الرجل لا يسكن دار فلان هذه فسكن منزلا منها ه
فقد سكنها ، إلا أن يكون عني لا يسكنها كلها ، فان كان عني ذلك لم يحث
حتى يسكنها كلها ١٢ . وإن لم يكن له نية فسكنها حث ، لأن كلام
الناس على هذا يقع . وكذلك لو حلف على هذا بعق أو طلاق .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (و إذا حلف لا يسكن بيتا لفلان فسكن
صفة له حث لأن الصفة بيت إلا أن يكون نوى البيوت دون الصفات ، فدين فيما
بينه وبين الله ولا يدين في القضاء) لأنه نوى تخصيص اللفظ العام ، من أصحابنا من
يقول : هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة ، لأن « الصفة » عندهم اسم
ليت يسكنونه يسمى صفا ، ومثله في ديارنا يسمى « كاشانه » فأما الصفة في
عرف ديارنا غير البيت فلا يطلق عليه اسم البيت بل ينفي عنه فيقال : هذا صفة
وليس بيت ، فلا يحث ؛ قال : والأصح عندي أن مراده حقيقة ما نسميه الصفة ،
ووجه أن البيت اسم لمنى مسقف مدخله من جانب واحد وهو مبنى للبيتونة
فيه ، وهذا موجود في الصفة إلا أن مدخله أوسع من مدخل البيوت المعروفة
فكان اسم البيت متناولا له فيحث بسكناه (إلا أن يكون البيوت دون الصفات
لحينئذ يصدق فيما بينه وبين الله تعالى) لأنه خص العام بنبته - ٨١ ص ١٦٨ .

(٢) لأنه نوى حقيقة كلامه ، ومطلق الكلام وإن كان محولا على التعارف
فنية الحقيقة تصح فيه ، كما لو قال يوم يقدم فلان فامرأته طالق ، حمل على =

وإذا حلف الرجل لا يسكن داراً لفلان وهو يعني بأجر^١ ولم يقع قبل هذا كلام فسكنها بغير أجر فقد حنث، ولا تغني عنه النية هاهنا شيئاً^٢، لأنه لم يكن قبل هذا كلام يذكر فيه الأجر^٣. وكذلك لو حلف لا يسكنها وهو^٤ يعني عارية فسكنها بأجر ه أو سكنها على وجه غير عارية فانه يحنث.

باب الدخول في كفارة اليمين

وإذا حلف الرجل لا يدخل بيتاً لفلان ولم يسم بيتاً بعينه ولم ينو ولم يكن له نية في يمينه ثم دخل بيتاً لفلان هو فيه ساكن = الوقت للعرف، فان نوى حقيقة يياض النهار عملت نيته في ذلك، فهذا مثله، حتى لو كان حلف بعق أو طلاق يدين في القضاء لأن هذه حقيقة غير مهجورة - اه شرح السرخسي ص ١٦٨.

(١) كذا في ز، م؛ وفي ه، ع «باخر».

(٢) لأنه نوى التخصيص فيما ليس من لفظه، فان في لفظه فعل السكنى وهو نوى التخصيص في السبب الذي يتمكن به من السكنى، إلا أن يكون قبل هذا كلام يدل عليه، بأنه استعاره فأبى لحلف وهو نوى العارية ثم سكن بأجر فحنث لا يحنث، لأن مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ويصير ذلك كالمقصود عليه - اه ما قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٦٨.

(٣) وفي ه «الآخر» تصحيف.

(٤) وفي ه «وهى».

(٥) سقط لفظ «فسكنها» من ه.

(٦) وفي ز «ولم تكن».

فانه يحث، لأن هذا بيت لفلان . ألا ترى أنك تقول: بيت فلان،
ومنزله فلان^١ - وهو ساكن فيه باجارة أو سكنى .

وإذا حلف الرجل أن^٢ لا يدخل على فلان ولم يسم شيئاً
ولم يكن^٣ له نية فدخل عليه في بيته فانه يحث^٤ . وكذلك إن دخل
عليه في بيت لرجل آخر، وكذلك لو دخل عليه في صفة البيت، والبيت^٥
والصفة سواء، لأن الصفة بيت . ولو كان الخالف من أهل البادية
فحلف لا يدخل عليه بيتاً فدخل عليه في بيت شعر أو بيتاً مبنيّاً كان
سواء وكان^٦ يحث في ذلك .

(١) سقط لفظ «فلان» من هـ .

(٢) سقط لفظ «أن» من هـ .

(٣) وفي زه «ولم تكن» .

(٤) وفي هـ «حث» .

(٥) سقط لفظ «كان» من هـ .

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٦٩ : (وإذا حلف لا يدخل على فلان
ولم يسم شيئاً ولم يكن له نية فدخل عليه في بيته أو في بيت غيره أو في صفة
حث) لأنه وجد الدخول على فلان فإن الدخول عليه في موضع بيت هو فيه
أو مجلس الدخول الزائر عليه، وذلك يكون في بيته تارة وفي بيت غيره
أخرى، والصفة في هذه كاليث فيحث لهذا (وإن دخل عليه في مسجد
لم يحث) لأنه معد للعبادة فيه لا للبيتوتة والجلوس الدخول الزائر عليه، وكذلك
إن دخل عليه في ظلة أو سقيفة أو دهليز باب دار لم يحث لأن العرف الظاهر
أن جلوسه الدخول الزائر عليه لا يكون في مثل هذه المواضع عادة . وإنما
يكون نادراً عند الضرورة، فأما الجلوس عادة يكون في الصفة أو البيت، فهو =

ولو حلف رجل لا يدخل بيتا أبدا ولم يكن له نية ولم يسم شيئا فدخل المسجد لم يحنث؛ ولو دخل الكعبة لم يحنث، لأن الكعبة مصلى بمنزلة المسجد^٢، وكل شيء من المساكن يقع عليه اسم بيت فهو بيت يحنث فيه إن دخله، وكل شيء لا يقع عليه اسم بيت^٣ فإنه لا يحنث؛ ألا ترى أنه لو دخل عليه في قبة أو ظلة لم يحنث.

وإذا حلف الرجل لا يدخل بيت فلان هذا، فهدم ذلك البيت حتى صار صحراء ثم دخل ذلك المكان لم يحنث، لأنه لا يسمى بيتا

= وإن أتاه في هذه المواضع لا يكون داخلا عليه ولا يحنث (وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة أو بيت شعر لم يحنث إلا أن يكون الحالف من أهل البادية) والحاصل أنه جعل قوله «لا أدخل على فلان» وقوله «لا أدخل عليه بيتا» سواء لاعتبار العرف، كما بينا - اهـ.

(١) وفي ز «لم تكن».

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٦٩: (وإذا حلف لا يدخل عليه بيتا فدخل في المسجد أو الكعبة لم يحنث) لأنه مصلى والبيت اسم للوضع المعد للبيتوتة فيه، فإن قيل: أليس أن الله تعالى سمى الكعبة بيتا بقوله «إن أول بيت وضع للناس» وسمى المساجد بيوتا في قوله «في بيوت أذن الله»! قلنا: قد بينا أن الآيمان لا تنبنى على لفظ القرآن، وقد سمى بيت العنكبوت بيتا فقال «وان أو هن البيوت ليبت العنكبوت» ثم هذا لا يدل على أن مطلق اسم البيت في اليمين يقتضيه - اهـ ص ١٧٠.

(٣) قوله «اسم بيت» كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «اسم المساكن بيت» تحريف.

(٤) قال السرخسي: ومراده ما يطلق عليه الاسم عادة في الاستعمال - اهـ ص ١٧٠.

(٥) سقط قوله «لا يدخل» من م.

و قد صار صحراء . و لو بنى فى موضعه بيتا آخر فدخله لم يحث ، لأن هذا ليس بذلك البيت ، و ليس الدار فى هذا كالبیت .
 و لو حلف لا يدخل دارا بعينها فهدمت تلك الدار حتى صارت صحراء ثم دخلها حث ، لأنها ليست دارا أخرى ؛ و كذلك لو بنيت دارا أخرى كانت تلك الدار بعينها ، و البيت لا يكون بيتا إلا بالبناء ، و الدار قد تكون دارا بغير بناء .

و إذا حلف الرجل 'أن لا يدخل' على فلان و لم ينو شيئا فدخل الدار و فلان فيها لم يحث . ألا ترى أن فلانا لو كان فى بيت منها لا يراه الداخل لم يكن داخلا عليه ! أ رأيت لو كانت دارا عظيمة فيها منازل فكان فلان فى منزل منها فدخل الحالف منزلا آخر منها و هو يحسب أن فلانا فيه لم يحث و لم يكن داخلا على فلان ! و إنما يقع اليمين فى هذا إذا دخل عليه بيتا أو صفة .

و إذا حلف الرجل لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا و فلان فيه لا ينوى بذلك الدخول عليه : لم يحث . أ رأيت لو نوى الدخول على

(١) و فى ز « شيئا آخر » .

(٢) و فى ه « دار » .

(٣) و فى ز « دار » .

(٤-٤) و فى ه ، م « لا يدخل » .

(٥) و فى ه « دارا » مكان « بيتا » .

(٦) و فى ه « بيتا منها » .

غيره وهو في البيت معه أ كان يحنث؟ إنما دخل على غير الذي حلف عليه .
و إذا حلف الرجل أن لا يدخل ' على فلان دارا فدخل عليه في
داره فانه يحنث ٢ وكذلك لو نوى دارا ولم يسم .

و إذا حلف الرجل لا يدخل بيتا وهو فيه داخل فأقام فيه بعد
٥ الحلف أياما: لم يحنث، لأنه لم يدخل، وليس الدخول في هذا كالسكنى ٣ .
ألا ترى أنه لم يستقبل دخولا مذ حلف، والسكنى ما أقام في البيت فهو
له ساكن . ألا ترى أنه لو قال « والله لا سكنن » هذا البيت غدا . وهو
فيه يوم حلف ساكن فأقام فيه حتى مضى غدا كان ساكنا فيه وكان
قد بر في يمينه وكان ساكنا كما قال .

(١) وفي ٥ « وإذا حلف الرجل لا يدخل » .

(٢) كذا في ع، ه؛ وفي ز، م « لم يحنث » ولم يذكر المسألة السرخسي . وفي المختصر:
و إن حلف لا يدخل عليه دارا فدخل عليه في داره يحنث - اه ق ٢٤٥ .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (ولو حلف لا يدخل بيتا وهو فيه داخل
فمكث فيه أياما لم يحنث) لأن الدخول هو الانفصال من الخارج إلى الداخل
ولم يوجد ذلك بعد يمينه، إنما وجد المكث فيه وذلك غير الدخول (وهذا
بخلاف السكنى) لأنه فعل مستدام يضرب له مدة فتكون للاستدامة فيه حكم
الإنشاء، فأما الدخول ليس بمستدام، ألا ترى أنه لا يضرب له المدة فانه لا يقال:
دخل يوما أو شهرا، إنما يقال: دخل ومكث فيه يوما - اه ص ١٧٠ .

(٤) وفي ٥ « لا سكن » .

(٥) سقط لفظ « كان » من ٥ .

ولو قال « والله لأدخله غدا » ثم أقام حتى مضى غدا حنث ،
لأنه لم يدخل كما قال . قلت : فإن نوى لأدخله غدا أن يقيم فيه
كما هو ففعل^٢ ذلك ؟ قال : هذا بئر ، ولا يحنث إذا نوى ذلك^٣ .
وإذا قال الرجل « والله لا أدخل هذه الدار إلا عابر سبيل ،
فدخلها ليقعد فيها أو دخلها ليعود مريضا فيها أو دخلها ليطعم فيها ولم يكن^٥ .
له نية حين حلف فانه يحنث ، ولكن إذا دخلها مجتازا ثم بدا له فقعد
فيها لم يحنث ، وإنما أضع اليمين إذا حلف لا يدخلها إلا عابر سبيل
مثل قوله « والله لا أدخلها إلا مار الطريق » ، والله لا أدخلها إلا مجتازا ،
إلا أن ينوى أن لا أدخلها^٦ يريد النزول فيها ، فإن نوى ذلك فانه يسعه ،
وإن دخلها يريد أن يطعم فيها أو يقعد لحاجة ولا يريد المقام فيها فانه^{١٠}
لا يحنث ، [لأنه^٧] كذلك نوى^٨ .

(١) وفي « قد » تصحيف « غدا » . (٢) وفي « يفعل » تصحيف .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (ولو قال « والله لأدخله غدا » فأقام فيه حتى مضى -
الغد حنث) لأن شرط بره وجود فعل الدخول في غد ولم يوجد ، إنما
وجد المكث فيه (فإذا نوى بالدخول الإقامة فيه لم يحنث) لأن النوى من
محتملات لفظه ، فإن الدخول لمقصود الإقامة وكأنه جعل ذكر الدخول كناية
عما هو المقصود فلماذا لم يحنث - اه ص ١٧٠ .

(٤) سقط لفظ « ليطعم » من ه . (٥) وفي ز « لم تكن » .

(٦) وفي المختصر « إلا أن ينوى أن لا يدخلها » وفي شرحه « وإن نوى بكلامه
أن لا يدخلها » .

(٧) كذا في المختصر ، وحرف « لأنه » لم يذكر في الأصول التي بأيدينا ،
وزدناه منه ليرتبط به بين الجماعتين وإن كانت العبارة بدونه أيضا مستقيمة .

(٨) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧٠ : (وإن قال « والله لا أدخلها » =

وإذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره تلك من آخر فدخلها الحالف ولم يكن له نية حين حلف فانه لا يحنث متى ما دخلها ٢ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد بن الحسن: يحنث إذا قال «هذه الدار»؛ فإن كان نوى حين حلف أن لا يدخلها ما دامت لفلان فباعها فلان أو خرجت من ملكه بغير بيع فدخلها فانه لا يحنث، وإن لم يكن له نية فانه يحنث متى ما دخلها في قول محمد بن الحسن ٣. ألا ترى أنه لو قال «والله لا أكلم صاحب هذه الدار» فكلمه بعد ما باعها حنث ١ ألا ترى أنه لو قال «والله لا أكلم فلانا» زوج فلانة،

= إلا عاب سبيل « فدخلها ليقعد فيها أو يعود مريضاً أو يطعم حنث) لأنه عقد يمينه على الدخول واستثنى دخولا بصفة وعو أن يكون عاب سبيل أى مجتازاً وبارطريق. قال الله تعالى " ولا جبر " ولا جبر سبيل " وقد وجد الدخول لأعلى وجه المستثنى فيحنث (وإن دخلها مجتازاً ثم بداله أن يقعد فيها لم يحنث) لأن دخوله على الوجه المستثنى فلم يحنث به، وما وراء ذلك مكث في الدار وذلك غير الدخول فلا يحنث به أيضاً (وإن نوى بكلامه أن لا يدخلها يريد النزول فيها صححت نيته) لأنه عاب سبيل يكون مجتازاً في موضع ولا يكون نازلاً فيه . فحذر هذا مستثنى دليل على أن مراده منع نفسه مما هو ضده وهو الدخول للنزول ، فإذا صححت نيته صار النوى كاللفظ (وإذا دخلها يريد أن يطعم أو يقعد لحاجة ولا يريد المقام فيها لم يحنث) لأن شرط حنثه دخول بصفة وهو أن يكون للسكنى والقرار ولم يوجد - اه ص ١٧١ .

- (١) وفي ز « لم تكن » .
- (٢) وفي ه « متى دخلها » .
- (٣) لم يذكر لما كره هذه الصيغة . ولم يشرحها السرخسي .
- (٤) سقط لفظ « فلانا » من ه .

فكلمه بعد ما طلقها حنث ! أو قال . والله لا أكلم فلانة امرأة فلان ،
فكلمها بعد ما طلقها حنث ! وكذلك لو قال . والله لا أكلم عبد فلان
هذا ، فكلمه بعد ما باعه فلان أو بعد ما أعتقه فانه يحنث في قول محمد .
وإذا قال . والله لا أدخل دار فلان هذه ، فجعلها فلان بستانا
أو مسجدا أو جعلها غير ذلك فدخلها : لم يحنث ، لأنها ^١ قد تغيرت عن ^٥
حالتها و صارت غير دار ^٣ . وكذلك لو صنعت يعة أو حماما . وكذلك
لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا و أشرع بابه إلى الطريق
أو إلى دار فدخلها : لم يحنث ، لأنها قد تغيرت و صارت بيتا ^٤ .
وإذا حلف الرجل لا يدخل لفلان دارا و لم يسم شيئا
و لم يكن ^٥ له نية فدخل دارا قد باعها فلان لم يحنث لأنه لم يدخل له ^{١٠}
دارا . وإن دخل دارا و فلان فيها باجارة أو بغير إجارة فانه يحنث .
لأنه قد دخل دار فلان . ألا ترى أنك تقول . دخلت منزل فلان .

(١) سقط لفظ « هذا » من ٥ .

(٢) كذا في ٥ ، م و المختصر ؛ وفي ع ، ز « لأنه »

(٣) قال السرخسي : و لم يرد تغيير الوصف لأن ذلك لا يرفع اليمين إذا لم يكن
وصفا داعيا إلى اليمين ، وإنما أراد تغيير الاسم لأنه عقد اليمين باسم الدار ، والبستان
و المسجد و الحمام غير الدار ، فإذا لم يبق ذلك الاسم لا يبقى اليمين - ١٧١/٨٥١ .

(٤) قال المرخسي : و هذه إشارة إلى ما قلنا : إن اسم البيت غير اسم الدار ،

فن ضرورة اسم البيت لهذه البقعة زوال اسم الدار - ١٧١ ص ١٧١ .

(٥) وفي ز « لم تكن » .

و إنما هو فيه بأجرة ١ و يقول الرجل « هذا منزلى ، وهذه دارى ،
و هو معه ١ بالأجرة ١ و هذا فى كلام الناس جائز ٢ .

و إذا حلف الرجل لا يدخل بيتا بعينه فهدم سقف ذلك البيت
و بقيت حيطانه ثم دخله ٣ حنث ، لأنه ذلك البيت ٤ . ألا ترى أنك
٥ تقول « هذا بيت فلان ، و قد هدم سقفه .

و إذا حلف الرجل لا يدخل دارا اشتراها فلان ولم يكن
له نية فدخل دارا اشتراها فلان لغيره فانه يحنث ٦ . ألا ترى أن فلانا
هو الذى ٧ اشتراها ! و إن كان حين ٨ حلف نوى لا يدخل دارا
اشتراها فلان لنفسه فان النية تسعه ، و لا يحنث فى دخوله هذه الدار .

(١) كذا فى الأصول ، و فى المختصر « فيه » .

(٢) مرت المسألة فى ابتداء الباب ، ولم يذكرها الحاكم فى مختصره هنا و لا هناك .

(٣) كذا فى ع ، ز ، م ؛ و فى « د » دخل » .

(٤) و فى المختصر و شرحه للسرخسى : (و إن حلف لا يدخل بيتا بعينه فهدم
سقفه و بقيت حيطانه فدخله حنث لأنه بيت) و إن انهدم سقفه ، قال الله تعالى
" فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا " أى ساقطة سقفها ، و لأن البيت اسم لما هو صالح
للبيتوة فيه ، و ما بقيت الحيطان فهو صالح لذلك و لم يكن مسقفا ، بخلاف
ما لو انهدمت الحيطان لأنه صار صحراء غير صالح للبيتوة فلا يتناوله اسم البيت -
اه ص ١٧١ .

(٥) وى ز « لم تكن » .

(٦) و فى « د » حنث » .

(٧) كذا فى م ، و سقط لفظ « الذى » من البقية .

(٨) سقط لفظ « حين » من « د » .

وإذا اشترى فلان دارا و آخر معه اشترياها جميعا لأنفسهما

فدخلها لم يحنت ، لأن فلانا لم يشترها كلها ٢ .

وإذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان فاحتمله إنسان فأدخله

و هو كاره لم يحنت . ألا ترى أنه إنما أدخلها ولم يدخل هوا و إن

أمر رجلا فاحتمله فأدخله فقد دخل و حنت . و إن دخلها على دابة ه

فقد دخل و حنت ٣ .

وإذا حلف الرجل لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا

أو ماشيا عليه حذاء أو ليس عليه حذاء فانه يحنت ، لأن معاني كلام

(١) وفي ه « فدخلها » تصحيف .

(٢) لم يذكر المسألة الحاكم ولا الشارح .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (و إن حلف لا يدخل دار فلان فاحتمله

إنسان فأدخله و هو كاره لم يحنت) لأنه مدخل لا داخل ، ألا ترى أن البيت

قد يدخل الدار و فعل الدخول منه لا يتحقق (و إن أدخله بأمره حنت) لأن فعل

الغير بأمره كفعله بنفسه ، فأما إذا لم يأمره ولكنه غير ممتنع راض بقلبه حتى

أدخله فقد قال بعض مشايخنا : يحنت لأنه لما كان متمكنا من الامتناع فلم يفعل

صان كالأمر ، وإدخاله مكرها إنما يكون مستثنى لأنه لا يستطيع الامتناع منه ؛

والأصح أنه لا يحنت لأنه عقد يمينه على فعل نفسه ، وقد انعدم فعله حقيقة

و حكما لأن فعل الغير بغير أمره واستعماله إياه لا يصير مضافا إليه حكما إلا بأمره

ولم يوجد ، وأما بترك المنع والرضا بالقلب فلا (و إن دخلها على دابة حنت)

لأن سير الدابة يضاف إلى راكبها ، ألا ترى أن الراكب ضامن لما تخطأ دابته

و أنه يتمكن من إيقافه متى شاء ! فكان هذا و الدخول ماشيا سواء - ه ص ١٧١ .

(٤) كذا في ه و هو الصواب ، وفي البقية « وليس » .

الناس ههنا إنما تقع^١ على الدخول . وإن كان^٢ نوى حين حلف أن
« لا أضع قدمي^٣ فيها ماشياً ، فدخلها ركباً لم يحنث^٤ » .

وإذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان فقام على حائط من
حيطانها حنث^٥ ، ولو قام في طاق باب الدار غير أن الباب إذا أغلق^٦
كان الرجل دونه . وكذلك إن حلف لا يدخل بيتاً فقام في بابه
والباب بينه وبين البيت إذا أغلق^٦ فانه لا يحنث . ولو^٧ كان داخلًا
في البيت أو في الدار فحلف لا يخرج فقام في موضع و الباب إذا أغلق
كان الرجل خارجاً من البيت و الدار فانه يحنث ، لأنه قد خرج .

(١) وفي ز ، م « يقع » .

(٢) وفي م « كانوا » وليس بشئ .

(٣) سقط لفظ « قدمي » من م .

(٤) لأنه نوى حقيقة كلامه ، وهذه حقيقة مستعملة غير مهجورة - اهـ قاله

السرخسي في شرحه ص ١٧٢ .

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧٢ : (وإن حلف لا يدخلها فقام على

حائط من حيطانها حنث) لأنه قد دخلها ، فإن القائم على حائط من حيطانها ليس
بمخرج منها فعرّفنا أنه داخل فيها ، ألا ترى أن السارق لو أخذ في ذلك الموضع

ومعه المال لم يقطع كما أخذ في صحن الدار ! توضيحه أن الدار اسم لما أدير عليه
الحائط فيكون الحائط داخل فيه ، ألا ترى أنه يدخل في بيع الدار من غير

ذكر - اهـ .

(٦) كذا في ه ، ز ، م ؛ وفي ع « غلق » .

(٧) وفي م « وإن » .

و إذا حلف الرجل لا يدخل دارا فأدخل إحدى رجليه الدار
 ولم يدخل الأخرى فانه لا يحنث لأنه لم يدخل .
 وإذا حلف الرجل لا يدخل دارا لفلان بعينها فدخل من حائط
 لها ذليل^١ حتى قام على سطح من سطوحها فقد دخل الدار . ولو أنه
 دخل بيتا من تلك الدار قد أشرع إلى السكة كان^٢ قد دخل هـ
 الدار و حنث ٣ .

(١) وفي هـ ، م « دليل » بالهملة ، و الصواب « ذليل » بالمعجمة كما في ع ،
 ز . وفي المغرب : حائط ذليل ، أى دقيق ، على الاستعارة - اهـ ج ٢ ص ١٩٢ .
 (٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي هـ « فانه » مكان « كان » .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وإن حلف لا يدخل في الدار فقام
 على السطح يحنث) لأن السطح من الدار ، ألا ترى أن من نام على سطح الدار
 يستجير من نفسه أن يقول : بت الليلة في دارى (ولو قام في طاق باب الدار
 و الباب بينه و بين الدار لم يحنث) لأن الباب لإحراز الدار و ما فيها ، فكل
 موضع إذا رد الباب بقى خارجا فليس ذلك من الدار فلا يحنث لأنه لم يدخلها
 (وإن كان بحيث لو رد الباب بقى داخلا فهذا قد دخلها فيحنث ، ولو كان
 داخلا فيها لحلف أن لا يخرج فقام في مقام يكون الباب بينه و بين الدار إذا
 أغلقت حنث) لأن الخروج انفصال من الداخل إلى الخارج و قد وجد ذلك
 حين وصل إلى هذا الموضع (وإن أخرج إحدى رجليه لم يحنث ، وكذلك
 إن حلف أن لا يدخلها فأدخل إحدى رجليه لم يحنث) لأن قيامه بالرجلين
 فلا يكون باحداهما خارجا و لا داخلا ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وعد
 أبي بن كعب رضى الله تعالى عنه أن يعلمه سورة ليس في التوراة و لا في الإنجيل
 مثلها قبل أن يخرج من المسجد فعلمه بعد ما أخرج إحدى رجليه ولم يكن مخالفا =

وإذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان ولا نية له فدخل بيتا في علوها على الطريق الأعظم أو دخل كنيفا منها شارعا إلى الطريق الأعظم حنث، وكان هذا دخولا في الدار [والله تعالى أعلم -] .

باب الخروج في كفارة اليمين

وإذا حلف الرجل على امرأته بالطلاق أو بالعناق أو يمين غير ذلك لا يخرج ٣ من الدار حتى يأذن لها ولم يكن له نية فأذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعد ذلك بغير إذن لم يقع عليه شيء من

لوعده، من أصحابنا من يقول: هذا إذا كان الداخل والخارج مستويان، فإن كان الخارج أسفل من الداخل فباحدى الرجلين يصير خارجا لهذا المعنى، والأول أصح لأنه لم يوجد شرط الحنث حقيقة فلا يحنث، واعتبار إحدى الرجلين يوجب أن يكون حائطا والرجل الأخرى تمنع من ذلك فلا يحنث بالشك (وإن دخل من حائط لها حتى قام على سطح من سطوحها فقد دخلها) لما بينا أن السطح مما أدير عليه الحائط فالداخل إليه يكون داخلا فيها - اه ص ١٧٢ .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧٢: (ولو دخل بيتا من تلك الدار قد أشرع إلى السكة حنث) لأنه مما أدير عليه الحائط، وهذا إذا كان لذلك البيت باب في الدار وباب في السكة (وإن دخل في علوها على الطريق الأعظم أو دخل كنيفا منها شارعا إلى الطريق حنث) وهذا إذا كانت مفتحة في الدار لأنه من حجر الدار ومراققه فالداخل إليه لا يكون خارجا من الدار، وإذا لم يكن خارجا كان داخلا في الدار - اه ص ١٧٣ .

(٢) ما بين المربعين زيادة من م .

(٣) وفي م «لا يخرج» وليس بشيء .

و في

تلك الإيمان^١ . و كذلك لو حلف بذلك لا تخرج أبدا إلا أن يأذن لها ، فان كان نوى حين حلف^٢ أن لا تخرج^٣ أبدا حتى يأذن لها في كل مرة فخرجت مرة بآذنه و مرة بغير إذنه^٤ فان اليمين يقع عليها . و إذا حلف الرجل لا تخرج امرأته من منزلها إلا بآذنه أبدا فحلف على ذلك بعق أو طلاق فخرجت مرة بآذنه و مرة أخرى بغير إذنه فانه يحنث و يقع عليه ليمين ، و لو لم يسم في ذلك أبدا كان كذلك أيضا . فان نوى بذلك مرة واحدة فانه إن أذن لها مرة واحدة

(١) لأن « حتى » للغاية . قال الله تعالى " حتى مطلع الفجر " و اليمين يتوقت بالتوقيت ، و من حكم للغاية أن يكون ما بعدها بخلاف ما قبلها ، فإذا انتهت اليمين بالإذن مرة لم يحنث بعد ذلك ، و إن خرجت بغير إذنه إلا أن ينوى الإذن في كل مرة فحينئذ يكون مشدد الأمر على نفسه بلفظ يحتمله - هـ . ما قاله السرخسي ص ١٧٣ .

(٢) وفي « لا بأذن » .
(٣-٣) من ز ، وفي « لا تخرج » وفي ع . م « أن لا يخرج » تصحيف .
(٤) سقط قوله « و مرة بغير إذنه » من هـ .
(٥) سقط لفظ « في » من هـ .

(٦) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٧٣ : (و لو قال « إلا بأذني » فلا بد من الإذن لكل مرة ، حتى إذا خرجت مرة بغير إذنه حنث) لأنه استثنى خروجاً بصفة وهو أن يكون بآذنه ، فان الباء للاتصاف بكل خروج لا يكون بتلك الصفة كان شرط الحنث ؛ و معنى كلامه « إلا مستأذنه » قال الله تعالى " و ما منزل إلا بأمر ربك " أي ما مورين بذلك ، و نظيره إن خرجت إلا بقناع أو إلا بملاءة ، فإذا خرجت بغير قناع أو بغير ملاءة حنث - هـ .

سقطت عنه الإيمان .

وقوله «إلا أن آذن لك» مثل قوله «حتى آذن لك» ، ومثل قوله «حتى يقدم فلان» ، وقوله «إلا باذني» مثل قوله «لا تخرجي أبداً إلا راكمبة» أو : على دابة ، أو : إلا ٣ بدابة ، فلا بد من أن يكون ذلك معها في كل مرة ، وإلا حنث .

وإذا حلف الرجل على امرأته لا تخرج من بيته فخرجت إلى الدار فإنه يحنث ، لأنه قد سمي البيت . وكذلك وحلف رجل على (١) وفي م ، هـ «لا آذن» .

(٢) قال السرخسي في شرح المختصر . (ما إذا قال : إلا أن آذن لها ؛ فهذا بمنزلة «حتى» إذا وجد الإذن مرة لا يبقى اليمين فيه) لأن «إلا أن» بمعنى «حتى» فيما يتوقت ، قال الله تعالى «إلا أن يحاط بكم» ألا ترى أنه لا يستقيم إظهار المصدر هنا بخلاف قوله «إلا باذني» فإنه يستقيم أن يقول «إلا خروجاً باذني» فعرفنا أنه صفة للمستثنى ، وهنا أو قال «إلا خروجاً أن آذن لك» كان كلاماً مختلاً ، فعرفنا أنه بمعنى التوقيت ، وفيه طعن القراء وقد بينا - اهـ .

(٣) وفي هـ «وإلا» والصواب «أو إلا» .

(٤) لأنه جعل شرط الحنث الخروج من البيت نصاً ، والبيت غير الدار فبالوصول إلى صحن الدار صارت خارجة من البيت ، بخلاف ما لو حلف أن لا تخرج لأن مقصوده هنا الخروج إلى السكة والوصول إلى موضع يراها الناس فيه ، ولا يوجد ذلك بخروجها إلى صحن الدار - اهـ ما قاله السرخسي .

(هـ) كذا في الأصول ، والصواب «وإلا حلف» أو «وإن حلف» كما في المختصر «وإن حلف» .

رجل لا يدخل بيته فدخل داره لم يحث^٢، لأن الحلف^٢ إنما كان على البيت .

وإذا حلف الرجل على بعض أهله أن لا يخرج^٣ من باب هذه الدار فخرجت من هذه الدار من غير الباب لم يحث^٤ . وكذلك لو حلف لا يدخل من باب هذه الدار بابا بعينه فدخل من غير الباب لم يحث^٥ . ولو أحدث^٦ للدار بابا آخر فخرج منه أو دخل منه حث^٥،

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن حلف لا يدخل فلان بيته فدخل داره لم يحث) لما بينا أنه سمي البيت نصا، والدار غير البيت فالداخل في الدار لا يكون داخلا في البيت، ألا ترى أن الإنسان قد يأذن لغيره في دخول داره ولا يأذن في دخول بيته - اه ص ١٧٣ .

(٢) وفي م « الحث » مكان « الحلف » .

(٣) وفي ه « لا يخرج » وهو في م مهمل .

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧٣: (ولو حلف على امرأته أن تخرج من باب هذه الدار فخرجت من غير الباب لم يحث) لأنه حلف بتسمية الباب، فإن قيل: مقصوده منعها من الخروج لكيلا يراها الأجانب وذلك لا يختلف بالباب وغير الباب؛ قلنا: اعتبار مقصوده يكون مع مراعاة لفظه، ولا يجوز إلغاء اللفظ لاعتبار المقصود، ثم قد يمنعها من الخروج إلى الباب لكيلا يراها الجار المحاذي، وربما يتهما بانسان إذا خرجت من الباب رآها، وإذا خرجت من غير الباب لم يراها، وربما يكون على الباب كلب فكان تقييد الباب مفيدا فيجب اعتباره - اه ص ١٧٤ .

(هـ) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وكذلك لو حلف على باب بعينه فخرجت من باب آخر لم يحث) مراعاة للفظه، ألا ترى أن يعقوب عليه السلام =

إلا أن يكون قال . من هذا الباب ، فإنه لا يبحث لأن اليمين وقعت على الباب الأول وهذا باب آخر ، والبيت في هذا والدار سواء . ولو حلف لا يخرج^١ من الدار فاحتملها هو^٢ فأخرجها لم يبحث لأنها لم تخرج ، إنما أخرجت . كذلك لو احتملها غيره فأخرجها ، إلا أن تكون^٣ هي^٤ امرأته فتكون هي التي خرجت ويقع عليها اليمين .

وإذا حلف على أحد من أهله لا يخرج من المنزل إلا أن يأذن له فأذن له حيث لا يسمع ولم يكن حاضرا لذلك فإن هذا لا يكون بأذن ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وفيها قول آخر قول أبي يوسف : إن هذا إذن حضر أو لم يحضر^٥ .

== قال لأولاده " لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة " ==

وكان ذلك منه امرأته هو مفيد - أعص ١٧٤ (١٩) وفي " ولوانه أحدث " .

(١) وفي " إذا " مكان " ولو " .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي " لا يخرج " تصحيف .

(٣) سقط لفظ " هو " من م .

(٤) وفي " خرجت بحمله " .

(٥) وفي " يكون " .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي " في " مكان " هي " .

(٧) قال السرخسي في شرح المختصر : (وإن حلف أن لا يخرج إلا بإذنه فأذن له من حيث لا تسمع لم يكن إذن في قول أبي حنيفة ومحمد . وقيل أبو يوسف : هو إذن لأن الأذن فعل الإذن يعم به كالرضا ، ولو حلف أن لا يخرج إلا برضاة ==

وإذا حلف الرجل على بعض أهله لا يخرج من المنزل إلا في كذا وكذا فخرجت في ذلك الشيء مرة ثم خرجت في غيره فإنه يحنث^١ .
فإن كان عني أن لا تخرج هذه المرة إلا في كذا وكذا فخرجت فيه تلك المرة ثم خرجت في غير ذلك : لم يحنث^٢ . وإذا خرجت لذلك الشيء الذي حلف عليه ثم بدا لها^٣ فأنطلقت في غيره ولم تنطلق في ذلك لم يحنث^٤ ، ه لأن الخروج كان في الذي حلف عليه بعينه ولا يفسد ذلك انطلاقها^٥ في غيره^٦ .

وإذا حلف الرجل على بعض أهله لا يخرج^٧ مع فلان من المنزل .

= فرضى بذلك ولم تسمع فخرجت لم يحنث ! فهذا مثله ، وأبو حنيفة ومحمد قال : الإذن إما أن يكون مشتقا من الوقوع في الإذن وذلك لا يحصل إلا بالساع ، أو يكون مشتقا من الأذان وهو الإعلام ، قال الله تعالى " وأذان من الله ورسوله " ، وذلك لا يحصل إلا بالساع ، بخلاف الرضا فإنه بالقلب يكون ، توضيحه أن مقصوده من هذا ألا تتجاسر بالخروج قبل أن تستأذنه ، وهذا المقصود لا يحصل إذا لم تسمع بأذنه ، فكان وجوده كعدمه - اه ص ١٧٤ .

(١) لوجود الخروج ، لا على وجه المستثنى - قاله السرخسي ص ١٧٤ .

(٢) لأنه خص اللفظ العام بنيته - كذا قاله السرخسي .

(٣) وفي هـ " له " تحريف .

(٤) وفي هـ " لم تحنث " وليس بشيء .

(هـ) وكان في الأصول " إن طلائعها تصحيف ، والصواب " انطلاقتها ، إن شاء الله .

(٦) قال السرخسي : لأن خروجها بالصفة المستثنى ثم بعد ذلك وجد منها

الذهاب في حاجة أخرى لا الخروج ، وشرط حثته الخروج - اه ص ١٧٤ .

(٧) كذا في زهـ وفي عـ " لا تخرج " وهو في م غير منقوط .

ولا نية له فخرج معه غيره ثم خرج فلان فلققه لم يحنث^١ . وكذلك لو حلف لا يدخل فلان عليها بيتا فدخل فلان البيت وليست المرأة فيه ثم دخلت المرأة بعد ذلك البيت و فلان فيه فاجتمعا جميعا لم يحنث، لأن فلانا لم يدخل عليها، إنما هي التي دخلت عليه .

٥ ولو حلف رجل على بعض أهله أن لا يخرج^٢ من الدار فدخل بيتا في علوها أو كنيفا شارعا إلى الطريق الأعظم لم يكن هذا خروجا من الدار ولم يحنث، لأنها فيها بعد، لأن الكنيف من الدار والعلو من الدار .

باب الكفارة في اليمين في أكل الطعام

١٠ وإذا حلف الرجل لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا^٣ فذاق من ذلك شيئا ولم يدخله جوفه ولا حلقه فانه لا يحنث^٥ ، فأما إذا قال

(١) لأن الخروج الانقصال من الداخل إلى الخارج، ولم يكن مع فلان، وذلك شرط حنثه فلماذا لا يحنث وإن لحقه فلان بعد ذلك - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر .

(٢) كذا في ز، هـ؛ وهو في ع، م غير منقوط .

(٣) وفي هـ «ولا شرابا» .

(٤) وفي هـ «ولم يدخل» .

(٥) قال السرخسي في شرح المختصر: لأنه عقد يمينه على فعل الأكل والشرب، والذوق نيس بأكل ولا شرب فان الأكل إيصال الشيء إلى جوفه بفيه مهشوما أو غير مهشوم ممضوغا أو غير ممضوغ مما يتأتى فيه الهشم والمضغ، والشرب أيضا إيصال الشيء إلى جوفه بفيه مما لا يتأتى فيه الهشم والمضغ في حال اتصاله = لا أذوق

« لا أذوق طعاما ولا أذوق شرابا ، فذاق شيئا من ذلك لم يدخل ١ جوفه فانه يحنت . وإن غنى شربه و أكله ٢ فانه لا يحنت حتى يشربه و يأكله ٣ . فأما إذا قال « لا أذوق طعاما ولا أذوق شرابا ، ولا نية له فذاق شيئا من ذلك ولم يدخل جوفه فانه يحنت . ألا ترى أن الصائم يقول « قد ذقت كذا و كذا » ، ولا يفطره ذلك ! ولو تمضمض في وضوء الصلاة لم يحنت ! ولم يكن هذا من الذوق ، وإنما الذوق عندنا ما دخل فاه يريد أن يعلم ما طعمه » .

و إذا حلف الرجل لا يأكل شيئين من الطعام فسيهما فقال « والله لا آكل كذا و كذا ، فأيهما أكل حنت . ألا ترى أنه لو قال « والله

= والذوق معرفة طعم الشيء بفيه من غير إدخال عينه في حلقه ، ألا ترى أن الصائم إذا ذاق شيئا لم يفطره ، والأكل والشرب مفطر له ! ومتى عقد يمينه على فعل فأتى بما هو دونه لم يحنت ، وإن أتى بما هو فوقه حنت لأنه أتى بالمحلو ف عليه وزيادة - اه ص ١٧٥ .

(١) وفي ز « لم يدخله » .

(٢) وفي هـ « أكله و شربه » .

(٣) وفي هـ « يأكله و يشربه » .

(٤) وفي ز « كذا كذا » .

(هـ) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وإن لم تكن له نية فيمينه على حقيقة

ذلك) لأن ذلك متعارف أيضا ، إلا أنه روى هشام عن عذ أنه إذا تقدم ما يدل على أن مراده الأكل لا يحنت ما لم يأكل بأن قال « تقدم معي » لحلف أن لا يذوق

طعامه فيمينه على الأكل ، لأن ما تقدم دليل عليه وذلك فوق نيته - اه ص ١٧٥ .

لا آكل قليلا ولا كثيرا، حث^١ ولو قال «و الله لا أذوق طعاما ولا شرابا، فذاق أحدهما حث^٢ . وكذلك لو قال «و الله لا أكلم فلانا أو فلانا، فأيهما كلم حث^٣ .
و إذا حلف الرجل لا يأكل لحما ولم يكن^٤ له نية فأكل سمكا لم يحث^٥ ، لأن اللحم هنا واليمين^٦ إنما يقع على معاني كلام الناس .
ألا ترى أنه لو أكل ريشا^٧ أو صحناء أو صيرا^٨ أو كعدنا^٩ لم يحث^{١٠} !

(١) لأنه كرر حرف النفي فبين أن مراده نفي كل واحد منهما على الانفراد ، كما قال تعالى " لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما " (و كذلك لو قال : لا آكل كذا ولا كذا ، أو : لا أكلم فلانا ولا فلانا) و كذلك إن أدخل حرف «أو» بينهما لأن في موضع النفي حرف «أو» بمعنى «ولا» قال الله تعالى " ولا تطعم منهم اثما أو كفورا " يعني «ولا كفورا» فصار كل واحد منهما كأنه عقد عليه اليمين بانفراده ، بخلاف ما إذا ذكر حرف الواو بينهما ولم يعد حرف النفي ، لأن الواو للعطف فيصير في المعنى جامعا بينهما ، ولا يتم الحث إلا بوجودهما .
اه ما قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٧٥ .
(٢) وفي ز «و لم تكن» .

(٣) كذا في ع ، ز ؛ وفي «لأن اللحم في اليمين» وفي م «لأن اللحم لا يطلق على السمك عرفا واليمين» .

(٤) قوله «ريشا» كذا في الأصلين ؛ وفي المغرب : في الإيمان رواية أبي حفص «جريشا» أو «ريشا» قيل : الربيث و الريثة الجريث ، وفي جامع القورى : الربيث بكسر الراء وتشديد الياء ضرب من السمك - اه ج ١ ص ١٩٨ ؛ وكان في م ، «زيبيا» تصحيف .

(هـ) قوله «صحناء أو صيرا» كذا في أكثر الأصول ، وذكرهما في القاموس =

ولم يكن هذا من ' اللحم ' وإن ٢ كان يوم حلف على السمك مع اللحم فأكله حنث ، الطرى والمالح في ذلك سواء . ألا ترى إلى قول الله ٢ تبارك و تعالى في كتابه ﴿ لتأكلوا منه لحما طريا - ١ ﴾ .

== فقال : والصحن والصحناء ويمدان ويكران إدام يتخذ من السمك الصغار مشه مصطلح للعدة - اه ج ٤ ص ٢٤١ وفي هـ « لحا صبرا » وهو تصحيف « صحناء و صيرا » والصير بالكسر ويفتح : السميكات المملوحة يعمل منه الصحناء - راجع ج ٢ ص ٧٤ منه . وفي المغرب : الصحناء بالفتح والكسر : الصير ، وهو بالفارسية « ماهياب » - اه ج ١ ص ٢٩٨ .

(٦) وكانت في الأصل وفي ز « كنفدا » وفي هـ « كنفدا » غير منقوط بشكل الفاء أو القاف ، كلها تصحيف ، وفي م « كنفدا » على شكل « كنفدا » وهو مع التصحيف مقلوب أيضا ؛ والصواب « كنفدا » بالنون والعين ، وهو نوع من سمك بحرى ، قال في لسان العرب ج ٣ ص ٨٢ : الكنفعت ضرب من السمك كالكنعد ، قال : وأرى تاءه بدلا والنون ما كتبه والعين منصوبة (مفتوحة) وأنشد :

قل لطعام الأزد : لا تطروا بالشيم والجريث والكنعد

وقال جرير :

كانوا إذا جعلوا في صيرهم بصلا ثم اشتوا كنفدا من مالح جلدنوا
وفي محيط المحيط : الكنفعد سمك بحرى - اه .

(١) حقط حرف « من » من هـ .

(٢) وفي هـ « وإذا » .

(٣) وفي هـ قوله « . » .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسى ص ١٧٥ : (وإن حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا

طريا أو مالحا لم يحنث) إلا على قول مالك ، فانه يحمل الإيمان على ألفاظ القرآن

وقد قال الله تعالى « لتأكلوا منه لحما طريا » وقد بينا بعد هذا ، والدليل عليه =

وإذا حلف الرجل لا يأكل لحما ولا نية له فأى لحم أكل فانه يحنث،
إن أكل لحم غنم أو إبل أو بقرة أو طير^١ مشوى أو مطبوخا أو صفيقا^٢
فانه يحنث^٣. وكذلك لو أكل شيئا من البطون^٤ أو الرأس. وكذلك

== أن من حلف لا يركب دابة فركب كافرا لا يحنث. وقد قال "إن شر الدواب
عند الله الذين كفروا" ثم معنى اللحمية ناقص في السمك لأن اللحم ما يتولد من الدم
وليس في السمك دم، ومطلق الاسم يتناول الكامل، وكذلك من حيث العرف
لا يستعمل السمك استعمال اللحم في اتخاذ الباجات منه، وبائع السمك لا يسمى
لحاما، وأعرف في اليمين معتبر (إلا أن يكون نوى السمك) فحينئذ تعمل نيته
لأنه لحم من وجه، وفيه تشديد عليه، وهو نظير قوله كل امرأة له طالق،
لا تدخل المختلعة فيه إلا بالنية، وكل مملوك له لا يدخل فيه المكاتب، قال: ألا ترى
أنه لو أكل صيرا أو كنعدا لم يحنث! وفي رواية أبي حفص: أوز ينثاه.
ص ١٨٦. قلت: كان في الأصل «رثة أو كبدا يحنث»، وفي رواية أبي حفص:
أو طحالا، كلها تحريفات فتنه.

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «غير» مكان «طير» تصحيف.

(٢) كذا في ز، م «صفيقا» بالصاد والقوانين بينهما ياء مثناه تحتانية وهو
الصواب؛ وفي الأصل «صفيقا» وفي هـ «صعيقا» تصحيف. قال في المغرب:
والصفيق في كتاب الإيمان اللحم القديم الخفيف في الشمس، وفي المتنقي: لا نطعم
في اللحم طريه وصفيقه ومالحه، وفي اللغة ما شرح وصف على الحجر لينشوى -
الخ ٢/٣٠٣. قوله «مطبوخا أو صفيقا» كذا في لأصل وكذا هو في هـ، م
بالنصب؛ وفي ز «مطبوخ وصفيقا» الأول بالجر والثاني بالنصب. وفي
المختصر «مطبوخ وصفيق» كلاهما بالجر وهو الظاهر.

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن أكل لحم غنم أو طير مشوى =

لو أكل شحما مما يكون مع اللحم حنث ١ ، فأما إذا كان من شحم البطن فانه ٢ لا يحنث إلا أن يكون نوى ذلك ، لأن الشحم غير اللحم . وكذلك لو أكل من الآلية شيئا فانه لا يحنث إلا أن يكون نوى ذلك ، لأن الشحم والآلية غير اللحم ٣ .

= أو مطبوخ أو قديد حنث (لأن المأكل لحم مطبق ، ألا ترى أن معنى الغذاء تام فيه ، ويستوى في ذلك الحرام والحلال حتى لو أكل لحم خنزير أو إنسان حنث ، لأنه لا نقصان في معنى اللحمية فيه فإن كمال معنى اللحمية يتولده من الدم ، وما يحل وما يحرم من الحيوانات والطيور فيها دم - اه ص ١٧٦ .
(٤) كذا في ع ، ز ؛ وفي م ، هـ ، « او » مكان « واو » .

(١) سقط لفظ « حنث » من ز .

(٢) كذا في ز ، ولم يذكر لفظ « فانه » في بقية الأصول .

(٣) وفي المختصر وشرحه : (وكذلك لو أكل شيئاً من الرأس) فإن ما على الرأس لحم لا يقصد بأكله سوى أكل اللحم ، بخلاف ما لو حانف لا يشتري اللحم فاشتري رأساً لم يحنث لأن فعل الشراء لا يتم به بدون البائع ، وبائع الرأس يسمى رأساً لا لحماً ، فكذلك هو لا يسمى مشترياً للحم بشرائه الرأس ، فأما الأكل يتم به وحده فيعتبر فيه حقيقة المأكل (وكذلك إن أكل شيئاً من البطون كالكرش والكبد والطحال) قيل : هذا بناء على عادة أهل الكوفة فانهم يبيعون ذلك مع اللحم ، فأما في البلاد التي لا يباع مع اللحم عادة لا يحنث بكل حال ، وقيل : بل يحنث بكل حال لأنه يستعمل استعمال اللحم لاتخاذ المرفقة ، واللحم ما يتوله من الدم ، والكبد والطحال عينه دم فعن اللحمية فيها أظهر (وكذلك إن أكل شحم الظهر) فانه لحم إلا أنه سمين . ألا ترى أنه يباع مع اللحم وأنه يسمى سمين اللحم (ولا يحنث في شحم البطن والآلية) لأنه ينفي عنه اسم اللحم ، =

تتلب الأصل الآيمان - الكفارة في البين في أكل الطعام ج - ٣

وإذا حلف الرجل لا يأكل إداما، ولا نية له إداما ٢ فالإدام ٣ عندنا اللبن، والزيت، والخل، والزبد، وأشباه ذلك، فإن أكل شيئا من ذلك حث، وإذا أكل حينا ٤ أو أيضا ٥ أو ما أشبه ذلك مما لا يؤتد به لم يحث،

= ويقال: إنه شحم وليس بلحم، ولا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات، والآية كذا، فإنه ليس بلحم ولا شحم بل اسم خاص وفيه مقصود لا يحصل بغيره (إلا أن ينوى ذلك) فينبذ بعمل نيته لأنه من احتملات لفظه وفيه تشديد عليه - ١٧٦ ص ١٠

(١) وفي «إداما» في كلا اللفظين

(٢) سقط لفظ «له» من «منه»

(٣) وفي المغرب: والإدام هو ما يؤتد به، والجمع «أدم» بضحتين، قال ابن الأنباري: معناه الذي يطيب الخبز ويصلحه، يلتذ به الأكل، والأدم مثله، والجمع آدم، لحم وأحلام، والإدام عام في المانع وغيره، وأما الصنع فمختص بالمانع، وكذا الصباغ - ١٧٦ ص ١٢ بالاختصار

(٤) كذا في المختصر. وفي «الزبد» سقط منه نقطة الزاي؛ وفي ع، زه، والزيت والزبد «لفظ «الزيت» مكرر فهو من سهو النسخ، والصواب «الزبد»؛ و«الزبد» بصحيف؛ وهو في «أبضا» «الزبد»

(٥) الحين والحين ما جمد من اللبن أقراما، وفي القانون: الحين قد يتخذ من الحليب وقد يتخذ من الرائب، وهو المسمى: الأقط - ١٧٦ ص ١٢

ج ١ ص ٢٧ من مجمع بحار الأنوار: الأقط لبن مجفف يابس مستخرج يطبخ به ماء؛ وفي المغرب: أو إنفحة الجدي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء وتشديد هاء، وقد يقال: منفحة أيضا وهي شئ يستخرج من بطن الجدي أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كاللبن، ولا يكون إلا أكل دى كرش، ويقال: كرشه، =

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: يحث في كل شيء يؤكل مع الخبز مما الغالب عليه ذلك، مثل اللحم المشوي والخبز والنحو ذلك فهو آدم كله يحث ٢. بعضه حلال وبعضه حرام

== إلا أنه ما دام رضيعا سمي ذلك الشيء أنفة، فإذا نظم ورعى في العشب قيل: استكرش، أي صارت أنفته كرشا - اه ج ٢ ص ٢٢٠. وفي القاموس: الأنظ مثانة ويحرك ويكتف ورجل وإبل، شيء يتخذ من الخيض الغنمي، جمعه اقطان - اه ج ٢ ص ٢٤٩. (٦) وفي ٥ « يؤدم ».

(١) وفي م « وهذا ».

(٢) وفي م « نخت » وليس بشيء. وفي المختصر وشرحه للشيخ ص ٧٦: (ولو حلف لا يأكل إداما ولا نية له فالإدام الخل والزيت واللبن والزبد وأشياء ذلك) مما يصنع الخبز به ويختلط (فأما اللبن والسمك والبيض واللحم فإنه ليس بإدام في قول أبي حنيفة) وهو الظاهر من قول (أبي يوسف، وعلى قول محمد) وهو رواية عن أبي يوسف في الأمالي (يحث) وروى هشام عنه أن الجوز اليابس إدام كاللبن؛ وجه قول محمد أن الإدام ما يؤكل مع الخبز غالبا، فإنه مشتق من المؤادمة وهو الموافقة، قال صلى الله عليه وسلم للغيرة بن شعبة «لو نظرت إليها فانه أحوى أنت يؤدم بيسكا» أي يوفق، فما يؤكل مع الخبز غالبا فهو موافق له فيكون إداما، وقال صلى الله عليه وسلم «سيد إدام أهل الجنة اللحم» وأخذ لقمة يمينه وتمره بشأله وقال «هذه إدام عذة» فعرفنا أن ما يوافي الخبز في الأكل فهو إدام، إلا أنه خصصنا ما يؤكل غالبا وحده، كالبطيخ والتمر والعنب، لأن الإدام تبسح، فما يؤكل وحده غالبا لا يكون تبعا، فأما اللبن والبيض واللحم لا يؤكل وحده غالبا فكان إداما، ولكن أبو حنيفة قال: ==

وإذا حلف الرجل لا يأكل من طعام فلان ولا ينة له فاشترى فلان طعاما بعد اليمين فأكل منه فانه يحنث ما كان في ملكه يوم حلف الحالف، وما أصاب بعد ذلك فهو سواء. ألا ترى أنه طعامه! وكذلك لو حلف لا يدخل منزلا فاشترى منزلا فدخله.

٥ وإذا اشترى الحالف من طعام المحلوف عليه أو وهبه لغيره فاشتراه^٢ أو اشتراه غيره فأكل منه الحالف لم يحنث، لأنه ليس بطعام لفلان المحلوف عليه.

وإذا حلف الرجل لا يأكل طعاما ينوى طعاما بعينه أو حلف لا يأكل لحما ينوى لحما بعينه فأكل غيره من اللحم أو غيره من الطعام ١٠ فانه لا يحنث.

ولو حلف على ذلك بعق أو طلاق لم يحنث فيما بينه وبين الله

= الإدام تبع؛ ولكن حقيقة التبعية فيما يختلط بالخبز ولا يحتاج إلى أن يحمل معه كالخل فان النبي صلى الله عليه وسلم قال « نعم الإدام الخل » فما يصبغ به فهو بهذه الصفة، فأما اللحم والجن والبيض يحمل مع الخبز فلا يكون إداما وإن كان قد يؤكل معه كالعنب، توضيحه أن الإدام ما لا يتأقأ كله وحده، كاللح فانه إدام، والخل واللبن لا يتأقأ فيه الأكل وحده، لأن ذلك يكون شربا لا أكلا، فعرفنا أنه إدام؛ فأما اللحم والجن والبيض يتأقأ الأكل فيها وحدها فلم تكن إداما إلا أن ينوى ذلك فتعمل نيته لما فيه من التشديد عليه - اهـ ص ١٧٧.

(١) سقط لفظ « حلف » من ز.

(٢) سقط لفظ « فاشتراه » من هـ.

تعالى ، فأما في القضاء فإنه لا يدين في ذلك و يقع عليه العتق و الطلاق ١ .
وإذا حلف الرجل لا يأكل شواء ٢ و هو ينوى كل شيء يشوى فأى
ذلك أكل فإنه يحث ٣ فان لم يكن ٢ نه نيه فلا يقع هذا إلا على

(١) وفي المختصر وشرحه للمرخمى ص ١٧٦ : (ولو حلف لا يأكل طعاما ينوى طعاما
بعينه أو حلف لا يأكل لحما بعينه فأكل غير ذلك لم يحث ، إلا أنه إذا كانت يمينه
بالطلاق يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء) لأنه نوى التخصيص في
اللفظ العام لأنه ذكر الطعام مكررا في موضع النفي ، والنكرة في موضع النفي تعم
(وإن قال «لا أكل» وعنى طعاما دون طعام لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين
الله تعالى) عندنا ، وعند الشافعى هذا والأول سواء لأن الأكل يقتضى ما كولا
فكانه صرح بذكر الطعام ، وهو بناء على أصله أن الثابت بمقتضى اللفظ كالمفوض ،
فأما عندنا لا عموم للمقتضى ، ونية التخصيص إنما تصح فيما له عموم دون ما لا عموم
له ، فالأصل عندنا أنه متى ذكر الفعل ونوى التخصيص في المفعول أو الحال
أو الصفة كانت نيته لغوا لأنه تخصيص ما لا لفظ له ، أما نية التخصيص في المفعول
كما بينا ، ونية التخصيص في الحال بأن يقول «لا أكل هذا الرجل» وهو قائم
بين يديه ونوى حال قيامه فنيته لغو ، بخلاف ما لو قال «هذا الرجل القائم»
وهو ينوى حال قيامه فان نيته تعمل فيما بينه وبين الله تعالى ، وتخصيص الصفة
أن يقول «لا أتزوج امرأة» وهو ينوى كوفية أو بصرية فان نيته لغو ، ولو نوى
عربية أو حبشية عملت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى التخصيص في الجنس
وذلك في لفظه - اه ص ١٧٨ .

(٢) وفي «شوى» .

(٣) وفي «لم تكن» .

اللحم ، فإن أكل لحما مشويا حنث ، وإن أكل غيره مما يشوى لم يحنث .
 وإذا حلف الرجل لا يأكل رأسا وهو ينوى الرأس كلها من
 السمك والغنم وغيرها فأى ذلك ما أكل ٣ فانه يحنث . وإن لم يكن
 له نية فلا يقع هذا إلا على الغنم والبقر ، لأنها هي التى تباع فعليها
 يقع معانى كلام الناس ، وهذا قول أبى حنيفة ؛ وقال أبو يوسف ومحمد :
 أما اليوم فأنما اليمين فيها على رؤس الغنم خاصة .

(١) وفى هـ « لا » .
 (٢) فى المختصر وشرحه للسرخسى : (ولو حلف لا يأكل شواء ولا نية له فهو
 على اللحم خاصة ما لم ينو غيره) لأن الناس يطاقون هذه اللفظة على اللحم عادة ،
 دون الفجل والجزر المشوى ، ألا ترى أن الشواء اسم لمن يبيع اللحم المشوى ! فطاق
 لفظه ينصرف إليه للعرف ، إلا أن ينوى كل ما يشوى من بيض أو غيره فتعمل
 نيته لما فيه من التشديد عليه - اهـ ص ١٧٨ .

(٣) وفى هـ « فأى ذلك أكل » .
 (٤) وفى ز « وإن لم تكن » وفى م « ولم يكن » .

(٥) وفى المختصر وشرحه : (ولو حلف لا يأكل رأسا فهذا على رؤس البقر
 والغنم) وهذا لأننا نعلم أنه لم يرد رأس كل شيء وأن رأس الجراد والعصفور
 لا يدخل فى هذا وهو رأس حقيقة ، فإذا علمنا أنه لم يرد الحقيقة وحسب اعتبار
 العرف وهو الرأس الذى يشوى فى التناير ويباع مشويا ، فكان أبو حنيفة
 يقول أولا : يدخل فيه رأس الإبل والبقر والغنم ؛ لأنه رأى عادة أهل الكوفة
 فانهم يفعلون ذلك فى هذه الرؤس الثلاثة ، ثم تركوا هذه العادة فرجع وقال :
 يحنث فى رأس البقر والغنم خاصة ؛ ثم إن أبى يوسف ومحمد شهدا عادة أهل

وإذا حلف الرجل لا يأكل بيضا وهو ينوى بيض كل شيء من الطير والسمك وغيره فأى ذلك ما أكل حنث، فإن لم يكن له نية فأنما يقع هذا على بيض الطير من الدجاج والإوز وغيره من الطير، فإن أكل غيره لم يحنث، وإن أكل شيئا منه حنث ٢.

وإذا حلف الرجل لا يأكل طيخا وهو ينوى كل شيء يطبخ ٣ هـ من اللحم وغيره فأكل شيئا من ذلك فانه يحنث، وإن لم يكن له نية فأنما يقع هذا على اللحم، فإن كان أكل شيئا من ذلك مطبوخا حنث، واللحم كله في ذلك وغيره سواء ٥. وإن أكل غير لحم ٦

= بغداد وسائر البلدان أنهم لا يفعلون ذلك إلا في الغنم خاصة فقالا: لا يحنث إلا في رؤس الغنم، فلم أن الاختلاف اختلاف عصر و زمان لا اختلاف حكم و بيان، والعرف الظاهر في مسائل الإيمان - ١٧٨ ص ١٧٨.

(١) وفي زه لم تكن .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧٨: (وإن حلف لا يأكل بيضا فهو على بيض الطير من الدجاجة والإوز وغيرها) ولا يدخل بيض السمك ونحوه فيه (إلا أن ينويه) لأننا نعلم أنه لا يراد بهذا بيض كل شيء. فإن بيض الدود لا يدخل فيه فأنما يحمل على ما يطلق عليه اسم البيض ويؤكل عادة وهو كل بيض له قشر، كبيض الدجاجة ونحوها - ١٥.

(٣) وفي هـ «كل طيخ» .

(٤) كذا في الأصل؛ وسقط لفظ «كان» من م، ز، هـ.

(٥) وفي م «واللحم في ذلك وغيره كله سواء» .

(٦) وفي هـ «اللحم» .

لم يحث^١ في قول أبي يوسف، و القياس في هذا أنه يحث في اللحم وغيره^٢.

وإذا حلف الرجل لا يأكل فاكهة ولا نية له فأكل عنياً أو رمثاً أو رطبا فانه لا يحث^٣. ألا ترى إلى قول الله تعالى في كتابه ﴿فاكهة ونخل ورمث﴾ وقال في موضع آخر ﴿وقضباً وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا﴾ فأخرج العنب من الفاكهة، وهذا قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف ومحمد: نراه؛ حاشا. وإذا أكل

(١) قوله «لم يحث» كذا في أكثر الأصول، وفيه «يحث» سقط منها «لم» وهو سهو النسخ.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن حلف لا يأكل طيبخا فهو على اللحم خاصة ما لم ينو غيره) استحسانا (وفي القياس يحث في لحم وغيره) مما هو مطبوخ، ولكن الأخذ بالقياس بفحش فإن المسهل من الدواء مطبوخ ونحن نعلم أنه لم يرد ذلك لحملناه على أخص الخصوص وهو اللحم لأنه هو الذي يطبخ في العادات الظاهرة، فإن الطبخ في العادة ما يتخذ من الألوان والباجات وهو الذي يسمى متخذ ذلك طباخا، فأما من يطبخ الآخر لا يسمى طباخا؛ قالوا: وإنما يحث إذا أكل اللحم المطبوخ، فأما القليلة اليابسة فلا، وما يطبخ بالماء إذا أكل المرققة مع الخبز يحث وإن لم يأكل عين اللحم، لأن أجزاء اللحم فيه، ولأن تلك المرققة تسمى طيبخا - اه ص ١٧٨.

(٣) وفيه، م «إلى قوله».

(٤) وفيه «يراه».

من صنوف الفاكهة شيئا فانه يحنث ، فان كان ١ حين حلف نوى العنب
و الرمان و الرطب فأكل من ذلك شيئا فانه يحنث ٢ . ولا يدخل في الفاكهة
القثاء ولا الخيار ولا الجزر ولا أشباه ذلك . فأما المشمش و التين
و الخوخ و البطيخ و أشباه ذلك فان هذا كله يدخل في الفاكهة .

(١) وفي هـ « فان أكل » مكان « فان كان » .

(٢) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٧٨ : (وإذا حلف لا يأكل فاكهة
فأكل عنباً أو رطباً أو رماناً لم يحنث في قول أبي حنيفة ، ويحنث في قول أبي يوسف
و محمد) لأن الفاكهة يؤكل على سبيل التفكه ، وهو التمتع ، وهذه الأشياء
أكمل ما يكون من ذلك ، و مطلق الاسم يتناول السكامل ؛ وكذلك الفاكهة
ما يقدم بين يدي الضيفان للتفكه به لا للشبع ؛ و الرمان و الرطب من أنفس
ذلك كالتين ، و أبو حنيفة يقول : هذه الأشياء غير الفاكهة ؛ قال الله تعالى ” فيها
فاكهة و نخل و رمان “ و قال الله تعالى ” وقضيا و زيتونا و نخلا و حدائق
غلبا و فاكهة و ابا “ فتارة عطف الفاكهة على هذه الأشياء و تارة عطف هذه
الأشياء على الفاكهة ، و الشيء لا يعطف على نفسه ، مع أنه مذكور في موضع
المنة بلفظين ، ثم الاسم مشتق من التفكه و هو التمتع ، قال الله تعالى ” انقلبوا
فكهن “ أى متنعمين ، و ذلك معنى زائد على ما به القوام و البقاء ، و اعنب
و ارطب يتعلق بهما القوام و قد يجترى بهما في بعض المواضع ، و الرمان كذلك
في الأدوية فلا يتناولها مطلق اسم الفاكهة ؛ ألا ترى أن يابس هذه الأشياء
ليس من الفواكه فان الزبيب و التمر قوت ، و حب الرمان من التوابل دون
الفواكه ، و ما يكون رطبه من الفواكه فيأبسه من الفواكه أيضا ، كالتين
و المشمش و الخوخ ، و ملا يكون يابسه من الفواكه فرطبه لا يكون من الفواكه .
كالبطيخ فانه يقدم مع الفواكه بين يدي الضيفان و لا يتناول اسم الفاكهة - اهـ

ص ١٧٩ .

وكذلك الفاكهة اليابسة ١ يدخل فيها اللوز والجوز وأشباه ذلك ٢ .

و إذا حلف الرجل لا يأكل طعاما يومه هذا فأكل خبزاً أو فاكهة أو غير ذلك حنث ، لأن ذلك ٣ كله طعام ٤ .

و إذا حلف الرجل ليأكلن هذا الطعام اليوم فأكله غيره في ذلك

٥ اليوم فإنه لا يقع عليه الحنث ، لأنه وقت وقتا فذهب الطعام قبل

ذهاب ذلك الوقت - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ؛ وقال

أبو يوسف : إذا حلف ليأكلن هذا الطعام اليوم فأكله غيره حنث إذا

(١) سقط لفظ « اليابسة » من ٥ .

(٢) قال السرخسي في شرح المختصر : (وأما القثاء والخيار والجوز ليس من

الفواكه) إنما هي من البقول والتوابل ، بعضها يوضع على المائدة مع البقل ،

وبعضها يجعل في القدر مع التوابل ، قال (و يدخل في الفاكهة اليابسة اللوز

والجوز وأشباه ذلك) وقد بينا أن أبا يوسف يجعل الجوز اليابس من الإدام

دون الفاكهة ، لأنه لا يتفكه به عادة إنما يأكل مع الخبز كالبجن أو يجعل

مع التوابل في القدر ، ولكن في ظاهر الرواية يقول : رطب الجوز من الفواكه ؛

فكذلك يابس للأصل الذي بينا - ١٧٩ ص ١٧٩ .

(٣) وفي ز ، ٥ « هذا » مكان « ذلك » .

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧٩ : (وإن حلف لا يأكل طعاما

فأكل خبزاً أو فاكهة أو غير ذلك حنث) ومراده أو غير ذلك مما يسمى طعاما

عادة دون ما له طعم حقيقة ، فإن كل أحد يعلم أنه لا يريد السقمونيا بهذا اللفظ

وله طعم ، عرفنا أن مراده ما يسمى في العادة طعاما ويؤكل على سبيل

التطعم - ٥١ .

غربت الشمس ، ألا ترى أن له مدة موقته ! ولو أكل فيه الطعام برّ
في يمينه ولا يقع عليه اليمين والحنث قبل أن تمضي المدة . وكذلك
كل شيء . حلف عليه ليفعله ووقت لذلك وقتا وحلف على ذلك
- بطلاق أو عتاق أو غير ذلك فذهب ذلك الذي حلف عليه قبل أن
يمضي الوقت لم يحنث ولم يقع عليه اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد ، ه
ويحنث في قول أبي يوسف إذا كان ذلك الشيء الذي قد حلف عليه
قد ذهب حتى لا يقدر عليه . أرايت رجلا حلف ليأكلن هذا الطعام
غدا فأكله اليوم ، أو حلف ليقضين هذا الرجل غدا فقصاه اليوم أما
كان هذا قد بر ولا يقع عليه اليمين ولا حنث في قول أبي حنيفة ومحمد
وفي قول أبي يوسف يحنث .

١٠
وإذا حلف الرجل ليأكلن هذا الطعام ولم يوقت لذلك وقتا
فأكله غيره فإن الحالف يقع عليه اليمين والحنث . ألا ترى أنه لا يستطيع
أن يأكل ذلك الطعام ! وأنه ليس له فيه مدة وقتها لنفسه في أكله ! وكذلك
لومات الحالف قبل أن يأكله والطعام قائم بعينه فقد وجبت عليه
اليمين . وكذلك كل شيء حلف عليه من طعام أو شراب بطلاق أو عتاق ١٥
فمات قبل أن يفعله فإنه يحنث . ووقع ٣ عليه اليمين ما كان من طلاق
أو عتاق أو غيره . ولو كانت له مدة قد وقتها في يمينه ثم مات قبل

(١) وفي « ان يمضي الوقت وحلف عليه » وهو من - هو الناسخ .

(٢) سقط لفظ « قد » من « ه ، ز .

(٣) وفي « ه ، ز ، م » يقع « .

(٤) سقط حرف « قد » من « ه .

أن يفعل ذلك و قبل تلك المدة لم يحنث . ولو مضت المدة و هو حي
و الذي حلف عليه قائم بعينه فقد وقع عليه الحنث . و قال زفر : إذا خلت

(١) و في المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٧٩ : (و لو حلف يأكل هذا الطعام
اليوم فأكله غيره في اليوم لم يحنث في قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف :
يحنث إذا غابت الشمس) و الأصل فيه أن اليمين إذا كانت موقته بوقت فانقضاءها
كان موجبا للبر في آخر ذلك اليوم ، إلا أن عند أبي يوسف وجود ما حلف عليه
ليس بشرط لانقضاء اليمين ، حتى إذا قال « لأشربن الماء الذي في هذا الكوز »
ولا ماء فيه تنعقد اليمين ، وكذلك هنا انعدام الطعام في آخر اليوم عنده لا يمنع
انقضاء اليمين ، فإذا انعقدت و تحقق فوت شرط البر حنث فيها ، وعند
أبي حنيفة و محمد انعدام ما حلف عليه يمنع انعقاد اليمين ، كما في مسألة الشرب ،
فلا ينعقد اليمين هنا لما انعدم الطعام في آخر الوقت . و هذا لأن شرط حنثه ترك
أكل الطعام في آخر جزء من أجزاء اليوم و لا يتصور ذلك إذا لم يبق الطعام ،
و قد بينا أن بدون توهم البر لا ينعقد اليمين . و إن لم يكن وقت و تقا حنث ، لأن
اليمين انعقدت في الحال لتوهم البر فيها لكون الطعام قائما في الحال ثم فاته شرط
البر بأكمله الغير فيحنث ، قال : (وكذلك إن مات الحالف قبل أن يأكله و الطعام
قائم بعينه) لأن شرط البر قد فات بموته (وكذلك إن مضت المدة و هو حي
و الطعام قائم) لأن شرط البر قد فات الأكل في الوقت و قد تحقق فواته بمضي
الوقت فحنث في يمينه (و على هذا لو حلف يقضي حق فلان غدا فقضاه اليوم
لم يحنث في قول أبي حنيفة و محمد ، و يحنث عند أبي يوسف كما جاء لعد ، لأن
عنده كما جاء لعد انعقدت اليمين ، فإن عدم الخلو ف عليه لا يمنع انعقاد اليمين
عنده - اه ص ١٨٠ .

المدة . وقد هلك ذلك الشيء حث .

و إذا حلف الرجل لا يأكل من طعام يشتره فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه فانه يحث ، إلا أن ينوى أن يشتره هو وحده . ألا ترى أن فلانا قد اشترى بعضه وأن الذي اشترى فلان طعام ! وكذلك لو حلف لا يأكل من طعام يملكه فلان . ولو قال ه . لا ألبس ثوبا يشتره فلان - أو : يملكه فلان ، فلبس ثوبا اشتراه فلان وآخر معه : لم يحث لأن هذا لم يشتره فلان كله . وإذا اشترى بعضه أو ملك بعضه فليس ذلك البعض ثوب . ألا ترى أنه لو قال « هذا الثوب لفلان » كذب ! ولو قال « هذا الطعام لفلان » يعنى بعضه صدق . وقال أبو يوسف : إذا حلف ليأكل هذا الطعام اليوم فأكله ٢ إنسان ١٠ آخر ثم مضى اليوم فانه يحث .

و إذا حلف الرجل لا يأكل من هذا الدقيق شيئا فأكل من خبزه ولم يكن له نية حين حلف فانه يحث . لأن الدقيق هكذا يؤكل .

(١) وفي هـ « أن ينوى به » .

(٢) فإن كل جزء من الطعام يسمى طعاما ، بخلاف ما لو حلف لا يسكن دارا اشتراها فلان وآخر معه ، لأن نصف الدار لا يسمى دارا (إلا أن يكون نوى) في الطعام (أن يشترى هو وحده) فتعمل نيته لأنه نوى التخصيص في اللفظ العام ، فإن شراء الطعام قد يكون وحده وقد يكون مع غيره - هـ ما فاه السرخسي في شرح المسألة ص ١٨٠ .

(٣) كذا في هـ ، ز ، م ؛ وكان في الأصل « فأكل » .

(٤) وفي ز « لم تكن » .

و إن كان عني حين حلف لا يأكل الدقيق بعينه لم يحث ، فأما إذا لم يكن له نية فأنما يقع هذا على ما يضع^٣ الناس . ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة شيئا وهو يعنى أن يأكلها حبا ، كما هي فأكل مما يخبز منها أو من سويقها لم يحث . وإن لم تكن^٤ له نية فأكل من خبزها فإن أبا حنيفة قال : إنه لا يحث ، وإنما يضع من يقول هذا القول اليمين على القياس ، يقول : لا يحث إلا أن يأكلها^٥ حبا . والقول الآخر قول أبي يوسف ومحمد : إن اليمين إنما هي على ما يضع^٦ الناس ، فإذا أكل من خبزها حث ، إلا أن يعنى الحب بعينه^٨ .

(١) وفي ز « لم تكن » .

(٢) وفي هـ ، م « يصنع » .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر ص ١٨٠ : لأن الدقيق لا يؤكل عادة ، فتصرف يمينه إلى ما يتخذ منه ، كما لو حلف لا يأكل من هذه النخلة ؛ واختلف مشايخنا فيما لو أكل عين الدقيق ، فمنهم من يقول : يحث لأنه أكل الدقيق حقيقة ، والعرف وإن اعتبر الحقيقة لا تسقط به ، وهذا لأن عين الدقيق مأكول ؛ والأصح أنه لا يحث لأن هذه حقيقة مهجورة ، ولما انصرفت إلى ما يتخذ منه للعرف يسقط اعتبار الحقيقة ، كن قال للأحنفية « إن نكحتك فعبدي حر » فزنى بها لم يحث لأنه لما انصرف إلى العقد لم يتناول حقيقة الوطء (وإن كان عني أكل الدقيق بعينه لم يحث بأكل الحبز) لأنه نوى حقيقة كلامه - اهـ ص ١٨١ .

(٤) وفي هـ « حيا » بالياء المثناة - تصحيف .

(٥) وفي هـ ، م « لم يكن » .

(٦) وفي الأصل « أن لا يأكلها » وفي البقية « إلا أن يأكلها » وهو الصواب .

(٧) كذا في ع ، ز ، م « يضع » وفي هـ « يصنع » .

(٨) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وإن لم يكن له نية فأكل من خبزها =

وإذا أكل الرجل من سويقها لم يحنت في قول أبي حنيفة
وأي يوسف . ألا ترى أنك تقول ٢: هذا الخبز حنطة ، ويقول الرجل:
أكلنا أجود حنطة في الأرض - يعني الخبز .

وإن حلف الرجل لا يأكل من هذا الطلع ٣ شيئا فأكل منه

= لم يحنت في قول أبي حنيفة ، ويحنت في قول أبي يوسف وعبد ، قال في
الكتاب (يمينه على ما يصنع منها) وهذا إشارة إلى أن عندهما لو أكل من
عينها لم يحنت ، ولكن ذكر في الجامع الصغير : وإن أكل من خبزها يحنت
عندهما أيضا ، فهذا يدل على أنه يحنت بتناول عين الحنطة عندهما وهو الصحيح ،
وجه قولها أن أكل الحنطة في العادة هكذا يكون ، فانك تقول « أكلنا أجود
حنطة في الأرض » تريد الخبز ، ويقال : أهل بلدة كذا يأكلون الحنطة ، وأهل بلدة
كذا يأكلون الشعير ، والمراد الخبز ، إلا أن أبا حنيفة يقول : عين الحنطة ما كول
عادة فانها تقي فتؤكل وتغلى فتؤكل ويتخذ منها الهريسة ، ومن انعقدت يمينه على
أكل عين ما كولة ينصرف يمينه إلى أكل عينه دون ما يتخذ منه . كالعنب
والرطب ، وهذا لأن الكلامه حقيقة مستعملة ومجازا متعارفا ، ولا يراد باللفظ
الواحد الحقيقة والمجاز لأن المجاز مستعار ، والثوب الواحد في حالة واحدة لا يتصور
أن يكون ملكا وعارية ، فإذا كانت الحقيقة مرادة هنا يتنحى المجاز ، وهما لا يتكرران
هذا الأصل ولكنها يقولان : إذا أكل الحنطة إنما يحنت باعتبار عموم المجاز
لا باعتبار الحقيقة ، وقد بينا نظائره في وضع القدم وغيره - ١٨١ ص .

(١) سقط لفظ « في » من ز .

(٢) سقط لفظ « تقول » من ز .

(٣) كذا في المختصر الكافي للإمام أبي الفضل الحاكم المروزي الشهيد ، وكذا =

بعد ما صار بسرا لم يحث . وكذلك لو حلف لا يأكل من هذا البسر شيئا فأكل منه بعد ما صار رطباً أو تمراً لم يحث . ألا ترى أنه = نقله السرخسي في شرحه . وفي الأصول الأربعة التي بأيدينا من كتاب الأصل « الطلع » وهو تصحيف ، والصواب ما في المختصر وشرحه ، وليس هذا مقام الطلع ولا يصير الطلع بسرا . وفي المغرب : « و« الطلع » ما يطلع من النخلة ، وهو الكم قبل أن ينشق ، ويقال لما يبدو من الكم طلع أيضاً ، وهو شيء أبيض يشبه بلونه الأسنان وبرائحته المنى ، وقوله « طلع الكفرى » إضافة بيان ، واطلع النخل : خرج طلع - اه ج ٢ ص ١٧ . والكفرى بضم الكاف وفتح الفاء وتشديد الراء : كم النخل ، لأنه يسر ما في جوفه - اه ج ٢ ص ١٥٥ من المغرب .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٨١ : (وإن حلف لا يأكل من هذا الطلع شيئا فأكل منه بعد ما صار بسرا لم يحث) لأن الطلع عنه ما كول ، ومتى عقد يمينه على أكل ما تؤكل عينه لا ينصرف يمينه إلى ما يكون منه ، ثم البسر ليس من جنس الطلع ؛ ألا ترى أن بيع البسر بالطلع يجوز كيف ما كان ! (وكذلك لو حلف لا يأكل من هذا البسر فأكل منه بعد ما صار رطباً) لأن البسر عنه ما كول ، ولأن الرطب وإن كان من جنس البسر إلا أن الإنسان قد يمتنع من تناول البسر ولا يمتنع من تناول الرطب ، والأصل أنه متى عقد يمينه على عين بوصف يدعو ذلك الوصف إلى اليمين بتقيد اليمين ببقاء ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم ، ولهذا لو حلف لا يأكل من هذا الرطب فأكله بعد ما صار تمراً لم يحث لأن صفة الرطوبة داعية إلى اليمين فقد يمتنع الإنسان من تناول الرطب دون التمر ، وهذا بخلاف ما لو حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما شاخ يحث لأن صفة الشباب ليست بداعية إلى اليمين ، وكذلك =

لو أكل من خلّ جعل من ذلك التمر لم يحنث لأنه قد تغير و خرج من ذلك الجنس .

وكذلك لو حلف لا يأكل من هذا اللبن شيئا فأكل منه حين صنع منه جبن أو أقط أو شيراز لم يحنث لأنه قد تغير حاله . ألا ترى أنه لو حلف أنه لا يأكل طعاما وقال « عنت لونا من الطعام ، فأكل غيره فانه لا يحنث . ولو كانت يمينه بعق أو طلاق لم يقع عليه فيما بينه وبين الله تعالى في ذلك . و أما في القضاء فانه يقع عليه في ذلك الطلاق و العتاق .

و إذا حلف الرجل لا يأكل هذا السوق فشربه شربا : لم يحنث ، لأن الشرب غير الأكل ٣ .

= لو حلف لا يأكل من هذا الحمل فأكله بعد ما كبر يحنث ، لأن الصفة المذكورة ليست بداعية إلى اليمين - اه ص ١٨٢ .
(١) سقط لفظ « منه » من هـ .

(٢) قوله « شيراز » في المغرب : الشواريز جمع شيراز فهو اللبن الرائب إذا استخرج منه ماءه ، ومصحف مشرز أجزاءه : مشدودة بعضها إلى بعض ، من « الشيرازة » وليست بعربية - اه ج ، ص ٢٧٩ . وفي القاموس : والشيراز اللبن الرائب المستخرج ماءه ، ج : شواريز ، و شراريز ، و شأريز فيمن يقول : شتراز - اه ج ٢ ص ١٧٨ .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (و اوحلف لا يأكل من هذا السوق فشربه لم يحنث لأن الشرب غير الأكل) قال الله تعالى « كلوا و اشربوا » و انشئ ، لا يعطف على نفسه ، و قد بينا حد كل واحد من =

ولو حلف ليأكلن هذا السويق فأكله كله^١ إلا حبة أو شبهها كان قد بر، ولم^٢ يكن عليه الحنث. ولو حلف ليأكلن هذه الرمانة فأكلها إلا حبة أو نحوها كان قد بر، ولم^٣ يحنث لأن هذا معاني كلام الناس، إلا أن يعنى أن يأكلها كلها فلا يترك منه شيئاً.

ولو حلف فقال لامرأتين له^٤ «أبتكما أكلت هذه الرمانة فهي طالق»، فأكلتها المرأتان كلتاهما: لم يقع على واحدة منهما شيء، لأن كل واحدة منهما لم تأكلها كلها. وكذلك لو أكلت إحداهما^٥ الثلثين والآخرى^٦ الثلث^٧.

= الفعليين (وكذلك لو حلف لا يأكل من هذا اللبن فشربه أو حلف لا يشربه فأكله لم يحنث) وأكل اللبن بأن يترد فيه الخبز، وشربه أن يشربه كما هو (ولو تناول شيئاً مما يصنع منه كالحبن والأقط لم يحنث) لأن عينه ما كول وقد عقد اليمين عليه، ألا ترى أنه لو حلف لا يذوق هذا الخمر فذاقه بعد ما صار خلا لم يحنث - ١٨٢ ص.

(١) سقط لفظ «كله» من هـ.

(٢-٣) من قوله «يكن عليه...» ساقط من هـ.

(٣) سقط لفظ «له» من م.

(٤) سقط لفظ «منها» من هـ.

(٥) وفي هـ «أحداهما».

(٦) وفي هـ «والآخر».

(٧) وفي المختصر وشرحه للمرخسي: ١ ولو حلف ليأكلن هذا السويق فأكله =

وإذا حلف الرجل ^١ أن لا يأكل ^٢ سمنا فأكل سويقا قد لث ^٣
و أوسع بالسمن حتى يستين فيه ^٤ طعمه و يوجد فيه مكانه فانه يحنث ،
^٥ لأنه قد أكل سمنا . و كذلك كل شيء أكله و فيه سمن يوجد فيه
طعمه و يستين فيه فانه يحنث ^٦ ، وإن كان لا يوجد طعمه ولا يرى

= كله إلا حبة لم يحنث) لأنه يسمى في العادة أكل . ولأنه لا يتصور أكل كله
على وجه لا يبقى حبة في الإناء وبين لهواته وأسنانه ، فتحمل يمينه على ما يتأتى
فيه البر إذا كان ذلك متعارفا بين الناس (وعلى هذا لو حلف لياكل هذه الرمانة
فأكملها كلها إلا حبة واحدة كان قد بر في يمينه) لأن أكل الرمانة هكذا يكون
فانه لا يمكنه أن يأكلها على وجه لا يسقط منه حبة (إلا أن ينوى ذلك) فينثذ
قد شدد على نفسه بنية حقيقة كلامه ، ولو مص ماءها ورمى الحب لم يحنث سواء
حلف على أكلها أو شربها ، لأن هذا ليس بأكل ولا شرب ولكنه مص (وإن
قال لامرأته « أيتكما أكلت هذه الرمانة فهي طالق » فأكلتا جميعا لم تطاقا)
لأن كلمة « أى » تناول كل واحد من مخاطبين على الانفرد موشط الطلاق
أكل الواحدة جميع الرمانة ولم يوجد ذلك فلماذا لم تطاق واحدة منها - اه

ص ١٨٢ .

(١-١) وفي ٤ ، م « لا يأكل » .

(٢) وفي المغرب : لث السويق ؛ خاطئه ، من باب طلب - اه ج ٢ ص ١٦٦ .

(٣) سقط حرف « فيه » من ه .

(٤-٤) من قوله « لأنه قد أكل ... » ساقط من ه .

(٥) وفي ه « لا يوجد فيه » .

مكانه لم يحث .

و إذا حلف الرجل لا يأكل هذه التمرة ٢ فاختلطت بتمر فأكل

(١) لأنه عقد يمينه على أكل عين السمن ، فلا بد من قيام عينه عند الأكل ليحث ؛ و قيام عين المأكل بذاته أو طعمه ، فإذا كان يرى مكانه ويستبين فيه طعمه فقد علمنا وجود شرط حثه ، وزاد هشام في نوادره أن يكون بحال يمكن عصر السمن ، فأما إذا كان لا يرى مكانه ولا يستبين طعمه فيه فقد صار مستهلكا فيه ، ولم يذكر في الكتاب ما إذا عقد اليمين على مائع فاختلط بمائع آخر من جنسه أو من غير جنسه ، وذكر في النوادر عن أبي يوسف إذا حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن وشربه فإن كان اللون فيما شرب لون اللبن و يوجد طعمه وهو الغالب فيحث به ، وإن كان اللون لون الماء فيه علمنا أن اللبن مغلوب مستهلك فلا يحث ، ألا ترى أنه يقال للأول : ابن مغشوش ، وللثاني : ماء حاطط لبين ، وهكذا ذكر في نسخ الأصل (أي أصل النوادر) ؛ وعن محمد أنه يعتبر الغلبة من حيث القلة والكثرة لأن القليل لا يظهر في مقابلة الكثير ، وإن كانا سواء لم يحث في قياس للشك وال تردد ، وفي الاستحسان هو حاث لأن ما حلف عليه لم يصير مغلوبا بما سواء ، وإن حلف لا يشرب لبن هذه البقرة فحاطط بلبن بقرة أخرى فعند أبي يوسف هذا والأول سواء لأن المغلوب في حكم المستهلك سواء كان الغالب من جنسه أو من خلاف جنسه . وعند محمد يحث هنا على كل حال لأن الشيء يكثر بجنسه ولا يصير مستهلكا - اه كذا في شرح المختصر للمرخسي ص ٨٢ و ٨٣ .

(٢) كذا في ه ، ز ، م ؛ وفي الأصل : التمرة ، بالثلاثة . وكذا في الحروف الآتية « بتمر » « التمر » « التمرة » .

ذلك التمر كله فانه يحنث ، لانه قد أكل التمرة التي حلف عليها .
ولو حلف على مثل ذلك على بيضة أو جوزة كان ذلك كله سواء .
وإذا حلف أن لا يأكل شيئاً من سمن نظر إليه في إناء فخلط
ذلك السمن بعسل حتى غلب عليه العسل ولم يَرِ فيه من السمن شيئاً
ولم يجد له طعاماً فأكل ذلك العسل : لم يحنث ، لأن السمن قد ذهب .
وتغير . وكذلك كل شيء خلط به ذلك السمن حتى يغلب عليه ذلك
الشيء فلا يوجد للسمن طعام ولا يرى مكانه لم يحنث إذا أكله . وليس
هذا كالجوزة والبيضة وأشياء ذلك ، لأن هذا لم يختلط وإن كان
لا يعرف لانه على حاله لم يخالطه شيء .

وإذا حلف الرجل أن لا يأكل ٢ شعيراً فأكل حنطة ٣ فيها شعير .
حبة حبة ولم يكن له فيه فانه يحنث . لانه قد أكل شعيراً* .

(١) في « قد حلف » .

(٢) وفي « وإذا حلف الرجل لا يأكل » .

(٣) في « حبة » تصحيف .

(٤) وفي « لم تكن » .

(هـ) وهذا بخلاف ما سبق من السمن إذا كان لا يرى مكانه في السوق ، لأن
هناك يأكل الكل جملة فما يأكله من السمن مستهلك إذا كان لا يرى مكانه ،
وهنا إنما يأكل حبة حبة ، فإذا أكل حبة الشعير وحدها فقد وجد شرط الحنث ،
حتى إذا كانت يمينه على الشراء لم يحنث لأنه يشتري الكل جملة . و يشتري الحنطة
لا يسمى مشترياً للشعير وإن كان فيها حبات الشعير . لأن بانعها لا يسمى
بائع الشعير - كذا قال السرخسي في شرح المختصر ص ١٨٢ .

ولو حلف أن لا يأكل شحما فأكل لحما يخالطه^٢ شحم لم يحنث ، لأن هذا لحم عند الناس و ليس هو بالشحم - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد : يحنث^١ . ألا ترى أنه لو حلف لا يشتري شعيرا فاشترى حنطة فيها شعير لم يحنث ، لأن الشرى^٥ على الحنطة . كذلك لو حلف لا يشتري حنطة فاشترى شعيرا فيه حنطة . ولو حلف أن لا يأكل شعيرا حبا فأكل حنطة فيها حب شعير حبة حبة فانه يحنث^٥ .

(١) لم يدكر حرف « ان » في هـ .

(٢) وفي هـ « نخالطه » .

(٣) وفي هـ « وهو » مكان « وهذا » .

(٤) وقال المرخسي في شرح المختصر في شرح هذه المسألة ص ١٨٢ : وذكر الطحاوي قول محمد مع قول أبي حنيفة وجه قول أبي يوسف أن شحم يظهر شحم بذاته ، و يصلح لما يصلح له الشحم . فكان كشحم البطن ، قال الله تعالى " ومن البقر والغنم حرمت عليهم شحومها الا ما حملت ظهورهما " والمستثنى من جنس المستثنى منه هو الحقيقة ؛ وأبو حنيفة يقول : هذا لحم عند الناس ، ألا ترى أنه لو حلف لا يأكل لحما يحنث بهذا ! وكذلك في العادة يقال في العربية : سمين اللحم ، و بالفارسية : فربه (فربه) ؛ والدليل عليه أن يمينه لو كان على الشراء لم يحنث بهذا إلا أن أبا يوسف يفرق بما ذكرنا أن الشراء لا يتم به وحده ، بخلاف الأكل ، ثم سمين اللحم يستعمل استعمال اللحوم في اتخاذ القلايا و الباجات كاستعمال الشحوم ، و قد بينا أن الإيمان لا ينبنى على ألفاظ القرآن ، وفي الآية استثناء « الحوايا » أيضا و « ما اختلط بعظم » وأحد لا يقول : إن مخ العظم يكون شحما - هـ ص ١٨٤ .

(٥) وفي ز « الشراء » .

لأن الأكل مخالف للشراء^١، لأن الأكل قد وقع ههنا على الشعير،
والشرى قد وقع على الحنطة .

وإن حلف الرجل أن لا يأكل بسرا فأكل بسرا مذنباً ولم يكن^٢
له نية حين حلف فانه يحنث . وإذا حلف أن لا يأكل رطباً فأكل
ذلك البسر^٣ المذنب^٤ ففي هذا قولان، قول: إنه^٥ يحنث، وإن هذا
المذنب^٦ يقع عليه اسم البسر واسم الرطب - وهذا قول أبي حنيفة
ومحمد . والقول الآخر: إنه بسر وليس برطب حتى يرطب منه ما^٧
يسمى رطباً، وهذا لا يحنث، وهو قول أبي يوسف .^٨ وقال زفر:
إذا وقع عليه اسم الرطب حنث، وإذا لم يقع لم يحنث، وبه تأخذ^٩ .
ولو حلف الرجل أن لا يأكل بسرا فأكل رطباً وفي الرطب شيء .^{١٠}
من البسر لم يحنث في قول أبي يوسف، لأن هذا الذي في الرطب

(١) وفي هـ . م « مخالف الشراء » .

(٢) وفي زه لم تكن » .

(٣) سقط لفظ « البسر » من هـ .

(٤) وفي هـ « المذنب » وكذا « مذنباً » قبله - تصحيف .

(٥) وفي هـ « إن هذا » .

(٦) وفي هـ « ماء » تصحيف .

(٧-٧) كذا في الأصول، ولم يذكر قول زفر ولا « وبه تأخذ » في المختصر ولا في

شرحه . ونعله كان تهيقاً من بعض الفقهاء فأدخله بعض النسخ في الأصل

بظن أنه من ترك الأصل .

لا يسمى بسرا، وأما في قول أبي حنيفة^١ ومحمد فإنه يحث .

وإذا حلف الرجل أن لا يأكل من هذا العنب شيئا فأكل منه بعد ما صار زيبا لم يحث^٢ ، لأنه ليس بعنب ، قد خرج من ذلك الجنس ونسب إلى غيره .

٥ ولو حلف أن^٣ لا يأكل جوزا ولا نية له فأكل منه رطبا أو يابسا^٤ فإنه يحث ، وكذلك كل شيء من هذا الضرب مثل اللوز والجوز^٥ والفستق والتين وأشباه ذلك^٦ .

وإذا حلف الرجل لا يأكل من الحلو شيئا ولا نية له فأى شيء ما أكل من الحلو فإنه يحث من خبيص^٧ أو عسل^٨ أو سكر^٩ أو ناطف^{١٠} .

(١) وفي هـ «أبي يوسف» تحريف ، والصواب «في قول أبي حنيفة» .

(٢) لأن الوصف المذكور دأب إلى اليمين ، فقد يمتنع المرء من تناول العنب دون الزبيب ، ولأن الزبيب غير العنب ، ألا ترى أن من غصب عنباً بفعله زيبا انقطع حق صاحبه عنه ! ويمينه على عين ما كول فلا يتناول ما يتخذ منه - اهـ من شرح السرخسي مع التصرف ص ١٨٤ .

(٣) وسقط حرف «أن» من هـ .

(٤) سقط قوله «أو يابسا» من هـ .

(٥) وفي هـ «مثل الجوز واللوز» .

(٦) لأن الاسم الذي عقد به اليمين حقيقة في الرطب واليابس منه فإنه بعد اليبس لا يتجدد للعين اسم آخر ، بخلاف الزبيب - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه المختصر ص ١٨٤ .

(٧) وفي هـ «حبيص» تصحيف ، والصواب «الحبيص» كما في البقية . والحبيص نوع من الحلواء يتخذ من التمر والسمن .

=

أو

أو أشباه ذلك^١ .

وإذا حلف الرجل لا يأكل خيصاً فأكلم منه رطباً أو يابساً

حش^٢ .

وإذا حلف الرجل أن لا يأكل شيئاً فأكره على ذلك الشيء حتى

أكل منه فإنه يمحت، والمكره على هذا وغيره سواء .

ولو استحلّقه رجل وأكره حتى حلف لا يأكل شيئاً ثم أكل

بعد ذلك فإنه يمحت، والمكره على الأكل وغير المكره سواء .

وإذا حلف الرجل لا يأكل شيئاً ثم أصابه مرض فأغنى عليه

أو ذهب عقله فأكلم منه^٣ فإنه يمحت . وكذلك لو أصابه لم فأكلم حش،

= (٨) وفي ز « ومن عسل » . (٩) وفي م « أو سكر أو عسل » . (١٠) وفي

المصباح المنير : والناطف نوع من الحلوى ، يسمى القيطي ، سمي بذلك لأنه

ينطف قبل استضرابه أي يقطر - اه ج ٢ ص ١٨٧ .

(١) والحلو اسم لكل شيء خلوا لا يكون من جنسه غير حلو وذلك موجود

في هذه الأشياء ، وإن أكل عنباً أو بطيخاً يمحت وإن كان حلو ، لأن من

جنسه حامض غير حلو خصوصاً بأوزجند - كذا في شرح المختصر للسرخسي

ص ١٨٥ .

(٢) وفي ه « حيماء » تصحيف .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن حلف لا يأكل خيصاً فأكلم منه

يابساً أو رطباً حش) لأن الرطب واليابس خبيص حقيقة وعرفا - اه ص ١٨٥ .

(٤) كذا في الأصل وكذا في المختصر ؛ ولم يذكر حرف « ان » في ه ، ز ، م .

(٥) سقط لفظ « منه » من ه .

وعليه الكفارة لأنه^١ حلف وهو صحيح .

٢ وإذا حلف الرجل وهو ذاهب العقل ثم أكل وهو صحيح^٢

لم يحنث^٣ . وكذلك لو حلف وهو صغير ثم أكل بعد ما أدرك وكبر

لم يحنث ، ولم يكن عليه الكفارة لأن الحنث لم يجب عليه يوم حلف .

٥ ولو حلف وهو كافر ثم أسلم ثم حنث في يمينه لم يجب عليه

شيء .

(١) - سقط لفظ « لأنه » من م .

(٢-٢) من قوله « وإذا حلف الرجل ... » ساقط من م .

(٣) وفي المختصر وشرحه للمرخمي : (وإن حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل

شيئا سماه ما كره حتى أكله حنث) لأن الإكراه لا يعدم القصد ولا يمنع عقد

اليمين - وقد بيناه في الطلاق ، وبعد انعقاد اليمين شرط حنثه الأكل وذلك

فعل محسوس ولا يعدم بالإكراه . ألا ترى أنه لا يمنع حصول الشيع والرى به

(وكذلك إن أكله وهو مغمى عليه أو مجنون) لأن شرط حنثه الأكل ، والحنون

والإنعما لا يعدم فعل الأكل ، وجوب الكفارة باليمين لا بالحنث وهو

كان صحيحا عند اليمين فيحنث عند وجود الشرط (وإن أوجر أو صب في

حلقة مكرها وقد حلف لا يشر به لا يحنث) لأنه عقد يمينه على فعل نفسه وهو

ليس بفاعل بل هو مفعول به فلا يحنث ، ولكن لو شرب منه بعد هذا حنث

لأن ما سبق غير معتبر في إيجاد شرط الحنث ولكن لا يرتفع اليمين به لأن

ارتفاعها بوجود شرط الحنث ، وإن حلف لا يأكل طعاما سماه فضغه حتى

دخل جوفه من مائه ثم ألقاه لم يحنث ، لأن ما وصل إلى جوفه عين الطعام ولا

ما يتأق فيه المضغ والحشم ، وقد بينا أن الأكل لا يتم إلا بهذا - اه ص ١٨٥ .

وإذا حلف لا يأكل تمرا وليس له نية فأكل قسبا لم يحث .
وكذلك لو أكل بسرا مطبوخا فان كان نوى ذلك حين حلف فأكل
منه فانه يحث . قال أبو يعقوب . وقال محمد بن العنبر : قال عثمان :
إن حلف بالفارسية لا يأكل تمرا فأكل قسبا فانه يحث لأن القسب ،
بالفارسية ، خشكيز .

وإذا حلف لا يأكل تمرا فأكل رطبا لم يحث ، إلا أن يكون
على ذلك فأكله حث . وإن لم يكن له نية ، فاما أضع اليمين في هذا
على معنى كلام الناس .

وإذا حلف الرجل لا يأكل طعاما قد سماه بعينه فأدخله في فيه
فمضغه ثم ألقاه من فيه ولم يدخل^٢ في جوفه لم يحث . ولو مضغه حتى

(١) وفي المغرب : القسب تمر يابس يتفتت في الفم صلب النواة ، والصد فيه
خطأ - اهـ ج - ص ١٢٠ . وفي القاموس : القسب الصلب الشديد والتمر اليابس ،
والقسابة ردى التمر - اهـ ج ١ ص ١١٦ .

(٢) وفي « الصنبر » وهو في م غير منقوط .

(٣) كذا في الأصول ، ومن قوله « قال أبو يعقوب » إلى « قال عثمان » لا أعرف
رجال هذا السند ، ولم يذكره المرحوم فلعنه كان تعاقبا فأدخله الناسخ في الأصل
بطل أنه من ترك الأصل - والله أعلم .

(٤) هكذا في ع ، ز ، هـ ، وفي م « خشكيز » بآراء ، ولم أعرف « خشكيز » ، ولم أنهم
مقصود أبي يعقوب من هذا الكلام . والله أعلم بمزيد عيانه .

(هـ) وفي ز « لم تسكن » وهو في م غير منقوط .

(٦) وفي هـ « على معنى الناس » .

(٧) وفي م « يدخله » .

يدخل في جوفه من مائه لم يحث ١ . ألا ترى أنه لم يأكل وأن
الأكل ليس بالمضغ ! ولو مصه فدخل جوفه طعمه ولم يدخل منه
غير ذلك لم يحث ، لأنه هذا ليس بأكل ، أرايت لو غسله فشرب مائه
أكل أكل شيئا ؟ قال : لا .

٥ وإذا حلف الرجل لا يأكل حبا ولا نية له فأى الحب ما أكل
من سمسم أو غيره فانه يحث ، لأن كل شيء يقع عليه اسم الحب مما
يأكل الناس فانه يدخل في يمينه و يقع عليه الحث إذا أكله ، فان عني
شيئا من ذلك بعينه أو سماه فانه يحث إن أكل ذلك ، ولا يحث إن
أكل غيره .

١٠ وإذا حلف الرجل أن لا يأكل عسلا أو لبنا أو سويقا فشرب
شيئا من ذلك شربا فانه لا يحث . وكذلك كل شيء يؤكل و يشرب
إذا حلف لا يأكله فشربه لم يحث ، لأن الشرب غير الأكل . وإذا
حلف ٢ لا يشرب فأكله لم يحث . لأن الشرب غير الأكل ٣ .

و إذا حلف الرجل لا يأكل خبزا ولا نية له فأكل خبز الشعير
١٥ فانه يحث ، لأن خبز الشعير و الخنطة في هذا سوء . وهو خبز كله .

(١) لأنه ما وصل إلى جوفه عين الطعام ولا ما يأتى فيه المضغ والهشم .
وقد بينا أن الأكل لا يتم إلا بهذا - كذا قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٨٥ .
(٢) وفي م " وإذا حلف الرجل " .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر : لأنها فعلان مختلفان وإن كان المحل واحدا .
و شرط حثه الفعل دون المحل - اه ص ١٨٥ .

و إن أكل من سوى ١ خبز الحنطة و الشعير ٢ فانه لا يحنت . إلا أن يكون نوى ذلك ٣ ، فان نواه حنت . و إن أكل جوزينج ٤ أو أشباه ذلك لم يحنت . إلا أن يكون نوى ذلك ٥ . فان نواه حنت ، و إن لم يكن له نية لم يحنت فيه لأنه لا يسمى خبزاً .

(١) كذا في ز ، م ؛ وفي ع « سوا » وفي هـ « سواء » .

(٢) وفي هـ « خبز الشعير و الحنطة » .

(٣) قل السرخسي في شرح المختصر ١٨٥ : (و إن حلف لا يأكل خبزاً ما كل خبز حنطة أو شعير حنت) لأنه خبز حقيقة و عرفاً (و إن أكل خبز غيرها لم يحنت ، إلا أن ينويه) لأنه لا يسمى خبزاً مطلقاً ولا يؤكل ذلك عادة في عامة الأمصار ، و إن أكل خبز قطائف لم يحنت (إلا أن يكون نواه) لأنه نوى خبزاً مطلقاً و إنما يسمى قطائف ، و إن نواه فالتنوي من احتمالات لفظه لأنه نوى خبزاً مقيداً -
 اهـ . قلت : وفي قطر المحيط ج ٢ ص ١٧٤٢ : القطائف نوع من الحلوات ، سميت به لما عليها من نحو نخل القطائف الملبوسة ، و القطائف أيضاً تمر صهب متضمرة - اهـ .

(٤) كذا في ز ، وفي ع « جوزينج » بالباء الموحدة ، و عوفي م و المختصر « حورسج » غير منقوط ، و الضواب ما في ز . وفي قطر المحيط : و الجوزينج ضرب من الحلوات يعمل من الجوز كما يعمل اللوزينج من اللوز ، معرب الجوزينج كالجوزينج زنة و معنى - اهـ ج ١ ص ٣٢٣ . و كذا في محيط المحيط و زاد فقال : معرب كوزينه فارسي معرب - اهـ ج ١ ص ٣١٨ .

(٥) من قوله « فان نواه ... » س ٢ ساقط من هـ .

وإن حلف لا يأكل خبزاً فأكل خبز الأرز، نحوه^١ من الذرة وغيرها فإن كان من أهل بلد ذلك^٢ طعامهم حثت، وإن كان من أهل الكوفة ونحوهم^٣ مما لا يأكل ذلك عامتهم لم يحث. إلا أن ينوي ذلك^٤.

وإذا حلف الرجل لا يأكل تمراً فأكل حبساً فإنه يحث، لأن هذا هو التمر بعينه لم يغلب عليه شيء^٥.

وإن دخل^٦ رجل على رجل فدعاه إلى الغداء فحلف أن لا يتغدى بطلاق أو عتاق أو غيره ولا نية له ثم قام إلى أهله فتغدى هناك:

(١) وفي زه «أو نحوه».

(٢) وفي هـ «وكان ذلك».

(٣) وفي هـ «نحوها».

(٤) وإن أكل خبز الأرز فإن كان من أهل بلد ذلك طعامهم (كأهل طبرستان فهو حائث) فأما في ديار ما لا يحث، لأن خبز الأرز غير معتاد في ديارها ولا يسمى خبزاً، اهـ - اهـ ص ١٨٦.

(٥) وفي المغرب: الحيس تمر يحط بسمن وأنط ثم يدك حتى يحط - اهـ ج ١ ص ١٤٥.

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن حلف لا يأكل تمراً فأكل حبساً حث، لأن هذا هو التمر بعينه لم يغلب عليه غيره) فإن الحيس تمر يقع في اللبن حتى ينفخ فيؤكل - اهـ ص ١٨٦.

(٧) كذا في المختصر. وفي الأصل «وإن حلف رجل» تصحيف، والتصواب ما في المختصر وشرحه للسرخسي.

لم يحث ، لأنه يمينه إنما وقعت جوابا لكلام الرجل . وكذلك لو قال
« كل معي ، خلف لا يأكل معي » ، إنما يقع هذا جواب الكلام ، إلا أن
ينوى غيره ، فيكون ما نوى .

باب كفارة اليمين في الشرب في قول محمد

وإذا حلف الرجل لا يشرب شرابا ، لانية له فأى شراب شرب ه
من الماء وغيره فانه يحث ، وإن كان سمي شرابا بعيته فشرب غيره
لم يحث . وكذلك لو نوى شرابا بعيته خلف على ذلك بعق أو طلاق
ولم يسم الشراب فشرب غير الذي نوى فانه يدين ويسعه فيما بينه
وبين الله تعالى ، ولا يدين في القضاء .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (دخل رجل على رجل فدعاه إلى الغداء
خلف أن لا يتغدى ثم رجع إلى أهله فتغدى لم يحث ، لأن يمينه إنما وقعت جوابا)
لكلامه . ومعنى هذا أن مطلق الكلام يتقيد بما سبق فعلا أو قولا ، حتى لو قامت
امراته لتخرج فقال لها « إن خرجت فأنت طالق » كانت يمينه على تلك الخرجة ،
وكذلك إذا دعاه إلى الغداء فقال « إن تغديت » معناه : الغداء الذي دعوتني
إليه . ولو صرح بذلك لم يحث إذا رجع إلى أهله و تغدى . ولا إذا تغدى عنده
في يوم آخر ، وكذلك هنا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع
والنآب - ٥٥ ص ١٨٦ .

(٢) وفي م « باب الكفارة في اليمين » .

(٣) وفي « وشرب » .

وإذا حلف لا يشرب نبيذا ولا نية له فأتى نبيذ شرب فانه يحنت، والانبذة في ذلك كلها سواء ٣.

(١) سقط لفظ «نه» من ز.

(٢) وفي «والانبذة» تصحيف.

(٣) وفي المختصر وشرحه للمرخسي ص ١٨٦: (وإن حلف لا يشرب نبيذا فأى نبيذ شربه حنت) والنبيذ: الزبيب أو التمر ينقع في الماء فتستخرج حلاوته ثم يجعل شرابا، مأخوذ من النبذ وهو الطرح، قال الله تعالى "فنبذوه وراهم ظهورهم"؛ فإن شرب سكر أو فضيخا أو عصيرا لم يحنت لأنه ليس بنبيذ ولا يطلق عليه اسم النبيذ عادة، ولكن هذا إذا كانت يمينه بالعربية، أما بالفارسية اسم النبيذ يطلق على كل مسكر، والأيمان تنبئ على العرف في كل موضع (ولو حلف لا يشرب ماء فشرب نبيذا لم يحنت) لأنه غير الماء فانه قد تغير بما غلب عليه من حلاوة الزبيب و التمر، وإن طبع فلا إشكال فيه أنه غير الماء (وإن حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشربا في مجلس واحد) من شراب واحد (حنت، وإن كان الإماء الذي يشربان منه مختلفا فإن شرب الحالف من شراب والآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد حنت) لأن مراده الامتناع من متادمتة وقد وجد ذلك إذا جمعها مجلس واحد، سواء كان الشراب واحدا أو مختلفا والإماء الذي يشربان فيه واحدا أو مختلفا. لأن الشرب مع الغير هكذا يكون؛ ألا ترى أن الأمير مع ندمائه يشرب ثم إفاؤه الذي يشرب منه غير إفاؤهم، وربما يشرب الصرف و يمزج لهم إلا أن يكون نوى شرابا واحدا) حين حلف لحينئذ قد نوى أكل ما يكون من الشرب مع فلان ونبته لذلك صحيح (ولو حلف لا يأكل الطعام فأكل منه شيئا يسيرا حنت، وكذلك لو حلف لا يشرب الماء) لأن الاسم حقيقة للقليل والكثير، والفعل يتحقق في القليل والكثير (فاذا غنى الله كنه والطعام كله لم يحنت) بهذا لأن الماء والطعام اسم جنس. فاذا غنى الكل فغنى نوى حقيقة =

و إذا حلف الرجل لا يشرب لبنا أبداً^١ ولا نية له فأى لبن شرب من ألبان الإبل و البقر^٢ و الغنم حث^٣ . وإن صب لبن في ماء فشرب منه فإن كان اللبن غالباً على الماء يوجد طعمه و يرى فيه فهذا لبن و هو يحث إن شرب ، وإن كان الماء هو الغالب حتى لا يرى اللبن فيه و لا يوجد طعمه فانه لا يحث ؛ ألا ترى أن هذا ماء .^٥
و لو أن رجلاً حلف لا يشرب ماء فشرب نبيذا لم يحث ؛ و في النبيذ ماء لأن الماء ههنا قد تغير .

و لو حلف رجل لا يشرب لبناً أو عسلاً فأوجر ذلك وجوراً لم يحث لأنه لم يشرب . وكذلك لو صب في حلقه و هو كاره .
و إذا حلف الرجل لا يشرب نبيذا فشرب سكرًا^٥ لم يحث لأن^{١٠}

= كلامه فتعمل نيته فلا يحث بهذا (لأنه لا يستطيع أن يشرب الماء كله ولا أن يأكل الطعام كله ، و لو حلف لا يذوق شراباً و هو يعني لا يشرب النبيذ) خاصة (فأكله أكلاً لم يحث) لأنه ذكر الشراب و الشراب يشرب فنية الشراب فيما ذكر من الذوق صحيح ، وقد بينا أنه متى عقد يمينه على فعل الشرب لم يحث بالأكل - اه ص ١٨٧ .

(١) سقط لفظ « أبداً » من ه .

(٢) وفي ز ، م « أو البقر » .

(٣) لم يذكر الحاكم هذه المسألة في مختصره و لا السرخسي في شرحه .

(٤) الوجور: الدواء الذي يصب في وسط الفم ، يقال : أوجرته و وجرته -

المغرب ج ٢ ص ٢٤١ .

(٥) وفي المغرب : و السكر بفتح الحين عصير الرطب إذا اشتد ، و هو في الأصل =

هذا ليس بنبيذ، ولا ينبغي له أن يشرب السكر، وإتمه أعظم من الحنث والكفارة. ولو شرب بحتجا لم يحنث لأنه ليس بنبيذ. ولو شرب عصيرا لم يحنث لأن هذا ليس بنبيذ، وإما يقع هذا على ما يسمى نبيذا.

٥. وإذا حلف الرجل لا يشرب مع فلان شرابا فشربا في مجلس واحد من شراب واحد فانه يحنث وإن كان الإناء الذي يشربان فيه ٣ مختلفا، لأن الشراب هكذا يكون وإن اختلفت آنيتهن. ألا ترى أنه يقال: فلان يشرب مع فلان! فإن شرب الحالف من شراب وشراب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فانه يحنث لأنه قد شرب ١٠ مع فلان، إلا أن يكون نوى حين حلف من شراب واحد.

= مصدر - اه ج ١ ص ٢٥٧. قلت: عصير الرطب والعنب أيضا، قال الله تعالى: "ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرًا ورزقا حسنا" الآية.

(١) وفي «الشراب» مكان «السكر» وهو تحريف.

(٢) كذا في الأصل وكذا هو في ز؛ وفي ه، م غير منقوط. وفي المغرب: البحتج تعريب بخته. أي مطبوخ، وعن خواهر زاده: هو اسم لما حمل على النار فطبخ إلى الثلث، وعن الدينوري الفختج بالقاء، قال: وقد يعيد قوم عليه الماء الذي ذهب منه ثم يطبخونه بعض الطبخ ويودعونه الأوعية ويخمرونه فيأخذ أخذًا شديدًا، ويسمونه الجمهوري - اه ج ١ ص ١٧.

(٣) سقط لفظ «فيه» من ز.

(٤) وفي ز «اشرب».

(٥) سقط لفظ «نوى» من ه.

ألا ترى أنه لو قال « لا آكل مع فلان طعاما أبدا ، فأكلا على مائدة واحدة من طعام مختلف حنث .

و إذا حلف الرجل لا يذوق شرابا ولا نية له فذاقه بلسانه ولم يدخل جوفه منه شيئا فانه يحنث ، و الذوق ما أدخل فيه يريد أن يعلم ما طعمه ، إلا أن يكون عني أن يدخله جوفه .

و إذا حلف الرجل لا يشرب شرابا فضغ رمانه أو شبهها فص ماء ثم أتى ما بقي لم يحنث ، لأن هذا ليس بشراب . وكذلك لو حلف أن لا يأكله لم يحنث . لأن هذا ليس بأكل .

و إذا حلف الرجل لا يشرب الماء ولا نية له فشرب من الماء

شيئا قليلا أو كثيرا حنث . . كذلك لو حلف أن لا يأكل الطعام ١٠ فأكل منه شيئا يسيرا حنث ، وإنما معنى اليقين هاهنا أن يأكل منه شيئا ، و إن كان حين حلف إنما عني الماء كله أو الطعام كله لم يحنث أبدا لأنه لا يستطيع أن يشرب الماء كله ٣ ولا يأكل الطعام كله .

وكذلك لو قال « لا أشرب شراب فلان ، لا آكل طعام فلان ، .

ألا ترى أنه لو قال « لا أذوق الماء ، حنث إذا ذاق بعضه ! إلا أن ١٥

(١) شرح هذه المسائل مضي في التعليق من شرح المرحسي في ابتداء الجواب مراجعه .

(٢) سقط لفظ « شيئا » من ه ، م .

(٣) سقط لفظ « كله » من ه .

(٤) وفي ه « اذاق » تصحيف .

يكون عني ' أن لا يشربه كله ' فانه لا يحث .

و إذا حلف الرجل لا يشرب شرابا فأكل عسلا أو لبنا لم يحث .

و إن شرب واحدا ٢ منها حث . لأنه يسمى الشراب فلا يقع ذلك إلا على ما يشرب .

٥ و لو حلف أن لا يذوق شرابا وهو يعني أن لا يشرب النيد خاصة فأكله أكلا لم يحث ، لأنه قال « لا أذوق شرابا » ؛ إلا أن يكون عني ٣ ذلك لأنه قال « شراب » .

و لو حلف لا يذوق لبنا لم يقل « أشرب » ، ولم يكن له نية فان أكل منه حث ، و إن شرب منه حث ، لأنه قد ذاقه في الوجهين جميعا ٤ .

١٠ و إذا حلف الرجل لا يشرب الطلاء ٥ و لا نية له فشرب شيئا يقع

(١-١) وفي هـ ، م « الأشرة كلها » .

(٢) وكان في الأصل « واحد » وهو سهو الناسخ .

(٣) سقط لفظ « عني » من ز . وهو سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصول .

(٥) وفي هـ « الشراب » مكان « أشرب » .

(٦) وفي ز « لم تكن » .

(٧) وفي المختصر و شرحه للمرخمي : (و إن حلف لا يذوق لبنا و لا نية له فأكله أو شربه حث ، لأنه قد ذاقه) و زاد عليه - اهـ ص ١٨٧ .

(٨) الطلاء - وهو بالكسر والمد - الشراب المطبوخ من عصير العنب ، وهو

الرب ، و أصله القطران الحار الذي تطل به الإبل ؛ ج : هو أن يطبخ حتى

يذهب ثلاثه . و يسمى لبعض الخمر طلاء - اهـ ٢٤٦ من مجمع بحار الأنوار .

عليه اسم الطلاء فانه يحث .

و إذا حلف الرجل أن لا يشرب من دجلة ولا نية له فغرف منها بقدر ثم شرب من القدر فان أبا حنيفة قال : لا يحث إلا أن يضع فاه في دجلة نفسها فيشرب منها . وقال أبو يوسف و محمد : يحث . وكذلك لو استقى من ماء دجلة فجعل في إناء ثم صب في قدر فشرب منه فانه يحث في قول أبي يوسف و محمد ، و لا يحث في قول أبي حنيفة ٢ . و قياس هذا في قول أبي يوسف و محمد كل إناء لا يضعه ٣

(١) وفي م « بعينها » .

(٢) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٨٧ : (و لو حلف لا يشرب من دجلة فغرف منها بقدر و شربه لم يحث في قول أبي حنيفة إلا أن يضع فاه على دجلة بعينها فيشرب ، و على قول أبي يوسف و محمد يحث) لأن الشرب من دجلة هكذا يكون في العادة ، فانه يقال : أهل بلدة كذا يشربون من دجلة ، وإنما يراد بطريق الاعتراف في الأواني ، و لكن أبو حنيفة يقول : حقيقة الشرب من دجلة يكون بالكرع ، وهذه حقيقة مستعملة ، جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم نزل عندهم : هل عندكم ماء بات في شن ؟ و إلا كرعنا ؟ و قد بينا أن الحقيقة إذا كانت مستعملة فاللفظ يحمل عليه دون المجاز و الحقيقة مرادة ، فانه لو كرع يحث ، و هو حقيقة الشرب من دجلة لأن « من » للتبعية ، فالحقيقة أن يضع فاه على بعض دجلة ، و الحقيقة استعمال اللفظ في موضعه ، و المجاز استعماله في غير موضعه ؛ و لا يتصور أن يكون اللفظ الواحد مستعملا في موضعه معدولا به عن موضعه ؛ فهذا و ما تقدم من مسألة الخطئة سواء ؛ و إن عندهما في الفضلين إنما يحث العموم المجاز ؛ قال : ألا ترى أنه لو حلف لا يشرب من هذا الحب فغرف منه بقدر فشرب فانه يحث ؛ و هذا عندهما ، فأما عند =

الرجل على فيه فيشرب منه ١ فاعلم المعنى فيه أن يأخذ منه فيشرب منه
كما يشرب الناس . ألا ترى أنه لو حلف لا يشرب من هذا الحب ٢
فاغترف ٣ منه بقدر فشرب أنه يحنث ! لأن معنى "كلام هذا" .

باب الكفارة في اليمين في الكسوة

٥ وإذا حلف الرجل لا يشتري ثوبا ولا نية له ٤ فاشترى كساء
خز ٦ أو طيلسانا أو ثوبا من البياض أو الوشي ٧ أو غيره فانه يحنث .
وكذا لو اشترى فروا أو قباء أو قميصا . ولو اشترى مسحاه أو بساطا
= أبي حنيفة إذا كان ملآنا فيمليه على الكرع خاصة ، وإن لم يكن ملآنا فحينئذ
الجواب كما قالنا . لأن الكرع لا يتأق هنا ، كما لو حلف لا يشرب من هذا
البئر ، وإن تكلف للكرع من البئر ففيه اختلاف المشايخ كما بيناه في مسألة الدقيق ،
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب - أم ص ١٨٨ (٣) في
« لا يصفه » .

(١) سقط لفظ « منه » من « .

١٠ وفي « الحب » .

(٢) وفي « » وعرف » .

(٤) وفي « كفارة اليمين » .

(٥) سقط لفظ « هـ » من الأصل ، موجود في البقية .

(٦) الخز اسم ذبة ، ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزا - أم من المغرب

ج ١ ص ١٥٦ .

(٧) وفي المغرب : الوشي خاط اللون باللون ، ومنه : وشى الثوب - إذ رقه

ونقشه ، والوشى وقع من الثياب الموشية تسمية بالصدر . يقال : فلان يلبس

الوشى - أم ج ٢ ص ٢٥١ .

(٨) والمسح بالكسر لباس الرعيان ، واحد المسوح - من المغرب ج ٢ ص ١٨٤ .

لم يحث ، إنما أضع هذا على ما يلبس الناس ، ولا أضعه على البسط .
 ولو اشترى قلنسوة لم يحث لأن هذا ليس ثوب ٢ . ولو اشترى
 خرقة لا تكون نصف ثوب لم يحث ٣ . فان اشترى أكثر من نصف
 ثوب حث ٤ ، لأنه لا يسمى ٥ ثوبا . ولو اشترى ثوبا صغيرا ٦ حث .
 ولو حلف لا يلبس ثوبا ولا نية له كان مثل هذا سواء ، ولو سمي ٧
 ثوبا بعينه فلبس منه طائفة تكون أكثر من نصفه حث ٨ .
 ولو حلف لا يلبس ثوبا بعينه فقطعه قباء أو قيصا أو جبة فخشاها
 فلبسها فانه يحث ٩ .

(١) وفي ٥ « اما » .

(٢) فالثوب ما يستر العورة وتجوز الصلاة فيه - قاله السرخسي ج ٩ ص ٢ .
 (٣) لأن هذا لا يستر العورة ، ولا يتأدى به الكسوة في الكفارة - اهـ من شرح
 بالسرخسي .

(٤) الثوب ينطاق على أكثر الثوب ، ولأنه يستر عورته - اهـ ما في شرح
 المختصر للسرخسي .

(٥) وفي ٥ ، م « فانه يسمى » .

(٦) ومراده ما يكون إزارا أو سراويل يستر العورة وتجوز الصلاة فيه -
 كذا قال السرخسي في شرح المختصر .

(٧) وفي ٥ « لبس » مكان « سمي » تحريف .

(٨) لأنه يسمى لابسا له ، ألا ترى أن الإنسان قد يلبس الرداء وبعض جوانبه
 على الأرض - كذا في شرح السرخسي .

(٩) لأنه جعل شرط حثه لبس العين ، وعقد اليمين باسم الثوب ، والثوب
 باق بعد ما اتخذ منه الحبة ، فان لبس الحبة يسمى لابسا للثوب (بخلاف ما نوه

ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو يعنى من المروى ' فلبس من غيره ثوبا لم يحث فيما بينه وبين الله تعالى ، فأما في القضاء فلا يدين وهو له ٢ لازم عتقا كان أو طلاقا . ولو حلف على قميص لا يلبسه أبدا فجعله قباء فلبسه أو حلف على قباء لا يلبسه فجعله قميصا أو جبة محشوة فلبسها ولا نية له حين حلف لم يحث ، لأنه قد تغير و خرج من ذلك الجنس . ولو نوى ٣ لا يلبسه على حال ٢ حث .

وإذا حلف الرجل لا يلبس * ثوبا مسمى ١ وهو لابس له ولا نية له فتركه بعد الحلف عليه ساعة أو يوما فإنه يحث لأنه قد لبسه . وإن كان نوى حين حلف لبسا مستقبلا بعد أن يزرعه لم يحث ، إلا أن يفعل ذلك . ولو حلف على ذلك بعق أو طلاق ونوى ذلك لم يدين في القضاء ، ولكن يدين فيما بينه وبين الله تعالى .

= حلف على قميص لا يلبسه أبدا فجعله منه قباء فلبسه لم يحث (لأنه عقد اليمين باسم القميص ولا يبقى هذا الاسم بعد ما جعله قباء ، ألا ترى أن لابس القباء لا يسمى لابس القميص - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ٢ .

(١) وفي المغرب : الثياب المروية - بسكون الراء - منسوبة إلى بلد بالعراق على شط الفرات - اهـ ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) وفي هـ « هؤلاء » تصحيف .

(٣) وفي هـ « ولو كان نوى » .

(٤) وفي هـ « على أى حال » .

(٥) وفي م « ان لا يلبس » .

(٦) وفي هـ « سمي » .

وإذا حلف الرجل لا يلبس من غزل فلانة شيئاً ولا يست له نية فلبس ثوباً قد غزله حنث ، لأنه^١ لبس الغزل^٢ هكذا يكون^٣ . وإن عني^٤ لبس الغزل بعينه قبل أن يفسج ثوباً فإنه لا يحنث إذا لبسه ثوباً^٥ . وإذا حلف الرجل لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وغزل أخرى فإنه لا يحنث ، لأن الثوب كله ليس من غزلها . وإذا شركتها الأخرى فيه^٦ . وكذلك لو^٧ حلف لا يلبس ثوباً من نسج فلان . وكذلك لو^٨ حلف لا يلبس ثوباً من شراء فلان فاشترى

- (١) كذا في هـ وكذا في المختصر؛ وفي م «لأن» .
- (٢) من قوله «حنث» ساقط من الأصل ، ومن قوله «لأنه» ساقط من ز .
- (٣) كذا في المختصر وشرحه ، وسقط قوله «هكذا يكون» من الأصول التي بأيدينا .
- (٤) وفي هـ «وإن كان عني» .
- (٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٩ ص ٢ : (وإن حلف لا يلبس من غزل فلانة شيئاً فلبس ثوباً من غزلها حنث ، لأن لبس الغزل هكذا يكون) في العادة ، وفي القياس لا يحنث لأن الثوب غير الغزل ؛ ألا ترى أن من غصب غزلاً ففسجه كان الثوب له ! ولكنه ترك هذا القياس للعرف فإن أحداً لا يلف الغزل على نفسه هكذا ، ولو فعله لا يسمى لابساً ثوباً ، وإنما يسمى لابساً للغزل (وإن نوى الغزل بعينه قبل أن يفسج لم يحنث إذا لبسه) يعني (ثوباً) لأنه نوى حقيقة كلامه - اهـ ص ٣ .
- (٦) لأن الذي من غزلها بعض الثوب ، ويستوى إن نسج غزلها مختلطاً أو غزل كل واحدة منهما في جانب على حدة - اهـ ما قاله السرخسي ج ٩ ص ٣ .
- (٧) وفي هـ «إذا» مكان «لو» في كلا الحرفين .
- (٨) وفي م «شرى» .

معه آخر لم يحث^١ . وكل شيء من هذا يشرك^٢ المحلوف عليه آخر فان الحالف لا يحث .

وإذا حلف الرجل على ثوب أن^٣ لا يلبسه فقطعه قيصا أو قباء فلبسه فانه يحث ، لأنه قد لبس ذلك الثوب ولم يغيره هذا^٤ ويخرجه^٥ من أن يكون ثوبا ، فهو^٦ ثوب بعد وإن كان مقطعا .

وإذا حلف الرجل لا يلبس خزا ولا نية له فلبس ثوبا من هذه الثياب التي تسميها^٧ الناس الخز فانه يحث ، لأنه هو خز عند الناس وإن لم يكن خالصا .

وإذا حلف الرجل لا يلبس^٨ ثوبا حريرا ولا ثوب إيريسم^٩ ولا نية له فلبس ثوب خز^{١٠} سداه إيريسم أو حرير لم يحث ، وإنما يقع^{١١} الإيمان ههنا إن لبس ثوب حرير كله أو إيريسم كله . ألا ترى

(١) وهذا إذا كان فلان ذلك يباشر الشراء والنسج بيده ، فان كان ممن لا يفعل ذلك وإنما ينسج له غلمانه وأجراؤه فهو حاث إذا لبس ثوبا نسجوه له ، لأن مقصود الحالف معتبر في الإيمان - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ج ١ ص ٣ .
(٢) وفي هـ « فشارك » .

(٣) لم يذكر حرف « أن » في هـ .

(٤) وفي هـ « لهذا » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « ولم يخرجه » .

(٦) وفي هـ « فهذا » .

(٧) وفي هـ « يسميها » .

(٨) وفي م « وإذا حلف لا يلبس » .

(٩) وفي هـ « ثوبا خزا » .

(١٠) وفي م « تقع » .

أنه لو لبس ثوبا عليه إبريسم أو حرير لم يحث ! ولو لبس ثوبا ملجما لحته إبريسم أو حرير حث ! وإن كان حلف لا يلبس حريرا ولا إبريسما^١ ينوى سدى^٢ الثوب ولحته وعله فلبس ثوبا سداه أو عله أو لحته إبريسم حث^٣.

و إذا حلف الرجل لا يلبس قطنا ولا نية له فلبس ثوب قطن ه
فانه يحث . ولو لبس قباء ليس بقطن وهو محشو بقطن لم يحث ،
إنما أضع اليين ههنا على ثوب من قطن ، إلا أن يعنى الحشو . وكذلك
(١) وفي المغرب : والحرير الإبريسم المطبوخ ، وسمى الثوب المتخذ منه حريرا ،
وفي جمع التماريق : الحرير ما كان مصمتا أو لحته حرير - اه ج ١ ص ١١٦ .
(٢) وفي ه « سداه » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن حلف لا يلبس حريرا أو إبريسما فلبس ثوب خز سداه حريرا أو إبريسم لم يحث) لأن الثوب لا ينسب إلى سداه ، وإنما ينسب إلى لحته ، فإن اللحمة هي التي تظهر دون السدى ، ألا ترى أن ليس الحرير حرام على الذكور ثم لا بأس بلبس العتابي والمصمت وإن كان سداه حريرا ! لأن لحته غزل (ولو لبس ثوبا لحته إبريسم أو حرير حث) عندما بمنزلة ما لو كان حريرا كله ؛ ألا ترى أنه لا يحل للرجال لبسه ! والشافعي يعتبر اللون والبريق فيقول : إن كان الغالب عليه بريق الإبريسم ولينه حث وإلا فلا ، وأشار إلى الفرق بين هذا وبين الخرز ، ولا معنى للفرق سوى العرف فإن الناس يسمونه ثوب الخرز وإن لم تكن لحته خزا ، ولا يسمونه ثوب الحرير إلا أن يكون حريرا كله أو يكون لحته حريرا (إلا أن ينوى سدى الثوب أو لحته أو عله فينثذ يحث) إذا لبسه بتلك الصفة لأنه شدد على نفسه نيته - اه ص ٣ .
(٤) لأن القباء ينسب إلى الظهارة لا إلى الحشو ، ولا يسمى في الناس لابسا =

لو حلف لا يلبس ثوبا من كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لم يحنث ،
لأنه لم يلبس ما حلف عليه . ألا ترى أنك تقول : هذا الثوب قطن وكتان -
ولا تنسبه إلى أحدهما دون صاحبه ! والخز قد تنسبه إلى الخز دون
الإبريسم .

٥ وإذا حلف الرجل لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن
وكتان لم يحنث ، لأن هذا ليس بكتان كما قال . ألا ترى أنه لا ينسب
إلى كتان ، وليس هذا ٢ كالخز . الخز ٣ ينسب إلى الخز ولا ينسب إلى
ما فيه من الإبريسم والخز ٤ .

= للحشو ، وإنما يسمى لباسا للبقاء المحشوا فلا يحنث الكون حشوه قطناً (إلا أن
يعنيه) - اه ما قاله السرخسي في شرح المسألة من شرحه للمختصر ص ٣ .
(١) وفي زه كتاب ، تصحيف .

(٢) سقط لفظ « هذا » من ه .

(٣) سقط لفظ « الخز » من ه .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ج ٥ ص ٣ : (وإن حلف لا يلبس كتانا
فلبس ثوبا من قطن وكتان حنث) لأنه قد لبس الكتان (بخلاف ما لو حلف
لا يلبس ثوب كتان) لأنه إذا سمي الثوب فشرط حنثه أن يكون جميعه كتانا
ولم يوجد . وإذا سمي الكتان فشرط حنثه وهو ليس الكتان قد وجد لأنه
يقال : هذا ثوب قطن وكتان . فإن القطن والكتان يستويان في إضافة الثوب
إليهما فلا يصير منسوباً إلى أحدهما دون الآخر . بخلاف الخرقانه يغلب على
الإبريسم في نسبة الثوب إليه ، وبخلاف الإبريسم مع الغزل ، فإن للإبريسم
يغلب على الغزل في نسبة الثوب إليه حتى يسمى منجماً وإن كانت سداً قطناً =

و إذا حلف الرجل أن لا يلبس ذلك القطن لقطن بعينه فجعل ذلك القطن ثوبا ولم يكن له نية حين حلف فانه يحث إن لبس الثوب . لأن القطن لا يلبس إلا هكذا .

و إذا حلف لا يلبس ثوبا قد سماه بعينه فاتزر به أو تردى به أو اشتمل به فانه يحث في أى ذلك ما صنع ، لأن هذا لبس .
و إذا حلف أن لا يلبس هذا القميص وليست له نية فاتزر به أو تردى به حث . وإذا قال لا ألبس قميصا ، وليست له نية فارتدى به أو أزر به لم يحث . وإنما أضع هذا على أن يلبسه كما يلبس القميص ، وعلى هذا معاني كلام الناس عندنا ، وأدع القياس فيه . ألا ترى أنه لو قال ما لبست اليوم قميصا ، كان صادقا ! وكذلك القباء . أرايت لو حلف لا يلبس درعا حريرا فوضعه على عنقه كان هذا لابسا له . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا سمي لا يلبس هذا القميص بعينه أو هذا القباء فاتزر به

= (و إن حلف لا يلبس هذا القطن فجعله ثوبا فلبسه حث) لأن القطن هكذا يلبس ؛ والحاصل أنه بنى هذه المسائل على معاني كلام الناس فلا يشكل على من يتأمل في كلام الناس - اهـ ص ٤ .

(١) لم يذكر حرف « أن » في ٤ .

(٢) وفي زه لم تكن « وهو في م غير منقوط .

(٣) كذا في ز ، م . وسقط لفظ « به » من هـ . ع .

(٤) وفي هـ ، م « وإن » .

(٥) وفي م « عاتكه » مكان « عنقه » .

أو تردى حنث، لأنه قد لبسه^١.

وإذا حلف الرجل لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له^٢ كان ولم يكن^٣ له نية حين حلف فانه يحنث. ألا ترى أنه قميص وإن لم يكن له كان! وكذلك الدرع. ألا ترى أن الرجل قد يشتري الكمين للدرع وليس للدرع كان بعد وإنما ينسب إلى البدن^٤.

وإذا حلف لا يلبس ثوبا فوضعه على عنقه يريد بذلك الحمل لا يريد بذلك اللبس لم يحنث^٥؛ لأنه إنما حمل ولم يلبس.

(١) وفي المختصر وشرحه: (وإن حلف لا يلبس ثوبا قد سماه بعينه فأترده أو ارتدى أو اشتمل به حنث) والقميص وغيره فيه سواء (بخلاف ما لو قال «لا ألبس قميصا» فأترد بقميص أو ارتدى به فانه لا يحنث) في القياس في الفصلين سواء لكنه استحسن الفرق بينهما بناء على الحرف الذي بينا أن الوصف في غير المعين معتبر، وفي المعين لا يعتبر، إنما يصير معلوما بوصفه، ثم لبس القميص بصفة مخصوصة متعارف، والثابت بالعرف كالثابت بالنص، وإذا لم يعين القميص انصرف يمينه إلى اللبس بالصفة المعروفة (فاذا أترده أو ارتدى به لم يحنث، ألا ترى أنه لو قال «ما لبست اليوم قميصا» كان صادقا) وأما في المعين لا يعتبر الوصف فعلى أي وجه لبسه كان حنثا. ألا ترى أنه لو قال «ما لبست هذا القميص» وقد أترده كان كاذبا - اه ص ٤.

(٢) سقط لفظ «هـ» من هـ.

(٣) وفي ز «لم تكن» وهو في م غير منقوط.

(٤) وفي هـ «اليد» مكان «البدن».

(٥) وفي هـ، م «ولو».

(٦) لم يذكر لفظ «بذلك» في هـ، م.

(٧) وفي هـ «لا يحنث». وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإن حلف لا يلبس =

وإذا حلف الرجل لا يلبس ثوبا فألبسه إياه رجل وهو مكره لم يحنث، لأنه لم يلبس وإنما ألبس^١.

وإذا حلف الرجل لا يلبس ثوبا وهو ينوى ثوبا^٢ من الثياب خاصة فلبس غير ذلك فانه يسعه فيما بينه وبين الله تعالى، ولو حلف رجل بعق أو طلاق لم يدين في القضاء.

وإذا حلف الرجل لا يلبس ولم يقل «ثوبا» وهو ينوى نوعا من الثياب خاصة فلبس غيره فانه يحنث من قبل أنه لم يسم شيئا. وكذلك لو حلف لا يأكل وهو ينوى نوعا من الطعام أو حلف لا يشرب وهو ينوى نوعا من الشراب وليس له في شيء من هذا تسمية^٣ فانه يحنث لأنه لم يسم شيئا.

وإذا حلف الرجل لا يلبس ثوب فلان هذا الثوب بهينه وهو ينوى ما دام في ملكه فباعه فلبسه الذي حلف عليه بعد ذلك لم يحنث، وإن لم يكن له نية فلبسه بعد ما باعه فانه لا يحنث أيضا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ويحنث في قول محمد.

وإذا حلف الرجل لا يلبس من ثياب فلان شيئا وهو يعنى^٤ ما عنده ١٥

= ثوبا فوضعه على عاتقه يريد به الحمل لا يحنث) لأنه حامل حافظ، لا مستعمل

لبس، ألا ترى أن الأمين إذا فعل ذلك بالأمانة لم يضمن - أ.

(١-١) من قوله «وإذا حلف ...» ساقط من أ.

(٢) سقط قوله «وهو ينوى ثوبا» من أ.

(٣) قوله «تسمية» كذا في ع، ز، هـ؛ وفي م «نية».

(٤) وفي ز «لم تكن» وهو في م غير منقوط.

(٥) وفي هـ «ينوى».

فاشترى فلان ثيابا فلبس منها ثوبا فانه لا يحنت^١ . و لو اشترى منه ثوبا فلبسه لم يحنت ، لانه قد خرج من ملك فلان في قول أبي حنيفة و أبي يوسف . وكذلك لو اشتراه غيره منه . وكذلك إن وهبه فلان لغيره وقبضه الموهوب له ثم لبسه الحالف لم يحنت . وكذلك لو لبس ثوبا لفلان و لآخر^٢ لم يحنت لانه ليس لفلان كله .

و إذا حلف الرجل لا يكسو فلانا^٣ شيئا ولا نية له فكساه قلنسوة أو خفين أو جوربين أو نعلين حنت ، لانه بما يكسى^٤ .

و لو حلف رجل لا يكسو فلانا ثوبا فأعطاه درهما^٥ ليشترى^٦ به^٧

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (وإن حلف لا يلبس من ثوب فلان شيئا وهو ينوي ما عنده فاشترى فلان ثيابا فلبس منها لم يحنت) لأن النوى من محتملات لفظه ، فانه عقد يمينه على فعل في ملك مضاف إلى فلان ونوى حقيقة الإضافة في الحال ، فتصح نيته ويجعل ما نوى كالملفوظ به - اه ص ٤ .

(٢) كذا في ه ، م ؛ وفي ع ، ز « و الآخر » .

(٣) وفي ز « فلان » تصحيف .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (ولو حلف لا يكسو فلانا شيئا ولا نية له فكساه قلنسوة أو خفين أو جوربين حنت) لأن الكسوة عبارة عن التيك ، وما ملكه شيء فيتم شرط حنته ، بخلاف ما لو حلف لا يكسوه ثوبا ، الثوب ما يكون ساترا لبدنه وذلك لا يوجد في الحف والقلنسوة ولهذا لا

بهما الكسوة في الكفارة - اه ص ٤ .

(٥) وفي ز « فلان » مكان « رجل » .

(٦) وفي ه « دراهم » وفي ع ، ز « دراهما » والصواب « درهما » كما هو

ثوباً لم يحث ، لأن هذا لم يكسه ، إنما وهب له دراهم . ولو أرسل إليه بثوب كسوة حث ، لأنه قد كساه ، ولو كان حين حلف أن لا يكسوه ثوباً نوى لا يعطيه بيده إلى يده لم يحث ٢ .

وإذا حلف الرجل لا يلبس سلاحاً أبداً ولا نية له فتقلد سيفاً أو تنكب ٣ قوساً أو ترساً لم يحث ، لأنه قال « لا ألبس سلاحاً » فلا يحث ٥ حتى يلبس كما قال . ولو لبس ٤ درع حديد ولم يكن معه غيره حث . لأنه هذا قد لبس السلاح . ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نية له فلبس درعاً من حديد أو درع امرأة فأى ذلك ما لبس فانه يحث . فان كان نوى حين حلف لبس الحديد دون ما سواه لم يحث إلا فيه . وإن كان نوى درع النساء دون الحديد لم يحث إلا فيها . ١٠

= في م ، أو « دراهم » كما هو في ٥ . (٧) وفي ز « فاشترى » . (٨) وفي م ، م ، ز « بها » .

(١) وفي ٥ « لا يكسوه » .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ٤ : (ولو حلف لا يكسوه ثوباً فأعطاه دراهم فاشترى بها ثوباً لم يحث ، لأنه ما كساه الثوب ، وإنما وهب له الدراهم) وأشار عليه بمشورة ، والموهوب له بالخيار إن شاء اشترى بها ثوباً وإن شاء غيره (فلو أرسل إليه بثوب كسوة حث) لأنه قد كساه فان فعل رسوله كفعله (فان نوى أن يعطيه من يده إلى يده لم يحث) لأنه نوى حقيقة كلامه - اه ص ٥ .

(٣) وفي المغرب : تنكب القوس ، ألقاها على منكبه - اه ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٤) وفي م « ولبس » سقط منها حرف « لو » .

(٥) وفي م « دون درع الحديد » .

و إذا حلف الرجل لا يلبس شيئا ولا نية له فلبس درع حديد^١
أو درع امرأة أو خفين أو نعلين أو قلنسوة فانه يحنث في أى ذلك
ما لبس ، لانه حلف لا يلبس شيئا ، فكل^٢ شيء وقع عليه اسم الشيء
واسم لبس^٣ فانه يحنث إذا لبسه وتجب^٤ عليه الكفارة^٥ .

باب الكفارة في الوفاء في اليمين^٦

٥

و إذا حلف الرجل ليقضين فلانا ماله رأس الشهر ولا نية له فله
الليلة التي يهل فيها الهلال و يومها ذلك كله^٧ . ألا ترى أنك تقول :
اليوم رأس الشهر ، وإنما أهل^٨ البارحة .

(١) وفي « درعا حديدا » .

(٢) وفي م « وكل » .

(٣) في م « واسم لبس » تصحيف .

(٤) وفي ز « يجب » وهو في م غير منقوط .

(٥) لأنه عقد يمينه على فعل اللبس في محل هو شيء ، واسم الشيء يتناول هذا
كله ، وفعل اللبس يوجد في كلها ، فلهذا حنث - اه ما قاله السرخسي في شرح
المسألة ج ١ ص ٥ .

(٦) كذا في ه ، ز ، م ؛ وسقط حرف « في » الأولى من المختصر ، وفي شرح
المختصر « باب القضاء » وكان في الأصل العاطفي « في اليمين في الوفاء » .

(٧) لأن الشهر جزء من الزمان يشتمل على الليل والنهار ، ورأس كل شهر
أوله ، فأول الليلة وأول اليوم من الشهر يكون رأس الشهر - كذا قال
السرخسي في شرح المسألة من شرحه للمختصر ص ٥ .

(٨) وفي ه « هل » تصحيف .

- و إذا حلف الرجل للرجل ليعطينه حقه صلاة الظهر فله وقت الظهر كله ، فإذا ذهب وقت الظهر قبل أن يعطيه وقع عليه الحنث .
وكذلك إذا غابت الشمس من اليوم الذي سمي رأس الشهر قبل أن يعطيه فانه يحنث .
- و إذا حلف ليعطينه عند طلوع الشمس فله من حين تطلع الشمس ٥ إلى أن تبيض .
- و إذا حلف ليعطينه يوم كذا و كذا ٢ فله ذلك اليوم كله ، فإذا غابت الشمس قبل أن يعطيه حنث .
- و إذا حلف ليعطينه ماله رأس الشهر فأعطاه قبل ذلك أو وهبه له ٣ الطالب أو أبرأه منه قبل الهلال و جاء الهلال و ليس عليه شيء ١٠ فانه لا يحنث في قول أبي حنيفة و محمد ، و يحنث في قول أبي يوسف .
- وكذلك لو مات المطلوب و بقي الطالب فانه لا يحنث ، لأنه قد مات قبل مضى المدة . ألا ترى أنه لو أعطاه فيما بقي من الشهر لم يحنث !
و كذلك لو حلف على هذا بعق أو طلاق . و كذلك لو أن المطلوب قضى ذلك إلى وكيل الطالب برّ و لم يحنث . ١٥

- (١) لأن صاحب الشرع نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس ، ثم النهى يمتد إلى أن تبيض - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر .
- (٢) وفي ز « او كذا » .
- (٣) سقط لفظ « له » من الأصل العاطفي ، موجود في بقية الأصول .
- (٤) وفي م « قبل أن يمضي » .

و لو حلف لا يعطيه حتى يأذن له فلان فمات فلان أو لا يكلمه حتى يأذن له فلان فمات فلان قبل أن يأذن له ثم كلمه أو أعطاه حقه لم يحنث، لأن فلانا قد مات وانقطع إذنه في الإعطاء. والكلام - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. وفيها قول آخر غير هذا: إنه يحنث، وهو قول أبي يوسف إذا كلمه أو أعطاه. وإن كان فلان قد مات قبل أن يأذن له فانه على يمينه.

و إذا حلف الرجل لياكلن طعاما سماه غدا أو ليلبس^٣ ثوبا قد سماه غدا فاحترق ذلك الطعام أو ذلك الثوب قبل أن يحجى غده لم يحنث، لأنه قد بقي من مدته ووقته شيء. وقال أبو يوسف وزفر: يحنث إذا مضى الغد.

و إذا حلف الرجل ليضربن فلانا، أو يعطين فلانا ماله عليه، أو ليكلمن فلانا في كذا وكذا ولم يوقت لذلك وقتا فمات المحلوف عليه قبل أن يفعل أو الحالف فان الحنث قد وقع على الحالف، لأنه لم يفعل ذلك.

و إذا حلف يعطين فلانا ماله و فلان قد مات قبل ذلك وهو لا يعلم لم يكن عليه حنث. وكذلك لو حلف ليضربن فلانا أو ليكلمن

(١) سقط لفظ « فلان » من هـ.

(٢) وفي م « بالاعطاء ».

(٣) وفي م « و ليلبس ».

(٤) سقط لفظ « ذلك » من هـ، م.

(٥) وفي هـ « غدا » بالنصب.

فلانا^١ أو ليقتلن فلانا - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وفيها قول آخر: إنه يحث في ذلك علم أو لم يعلم، وهو قول أبي يوسف وزفر.
 ٢ وإذا حلف لأشرب هذا الماء الذي في هذا الكوز فظن فإذا ليس في الكوز ماء لم يحث^٣. وكذلك لو حلف بالعتق أو بالطلاق على هذا الأمر^٤، لأنه لم يحلف على شيء. ألا ترى أنه لو حلف ليكلمن هذا

(١) سقط قوله «أو ليكلمن فلانا» من «وفيها «فلان» قبل «أو» تصحيف.
 (٢-٢) من قوله «وإذا حلف...» ساقط من م. وفي المختصر وشرحه للسرخمى: (و على هذا « والله لأشرب هذا الماء الذي في هذا الكوز » ولا ماء في الكوز لا ينعقد يمينه في قول أبي حنيفة ومحمد) لأنه عقد يمينه على خبر ليس فيه رجاء الصدق، إلا أنه لا فرق هنا بين أن يعلم أن الكوز لا ماء فيه أو لم يعلم، لأنه عقد اليمين على شرب الماء الموجود في الكوز والله تعالى وإن أحدث في الكوز ماء فليس هو الماء الذي كان موجودا في الكوز وقت اليمين، بخلاف مسألة القتل إذا كان يعلم بوث فلان، لأنه عقد يمينه على فعل القتل في فلان، فإذا أحياه الله فهو فلان فكان ما عقد عليه اليمين متوهمًا، ووزان هذا في مسألة الكوز أن لو قال «لأقتلن هذا الميت» فإن يمينه لا ينعقد لأنه لا تصور لما حلف عليه فانه إذا أحياه الله تعالى حتى يتحقق فيه فعل القتل لا يكون ميتًا، وفي مسألة القتل رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة على ضد ما ذكره في الأصل أنه إذا كان لا يعلم بوثه ينعقد يمينه باعتبار ما يتوهمه بجعله كالوجود حقيقة في حقه، وإن كان يعلم بوثه لا ينعقد يمينه، لكن الأول أصح - ١٥ ص ٧.

(٣) زاد في م بعد لفظ «الأمر» «لم يحث».

(٤) كذا في م، وفي ز «انه» وسقط لفظ «لأنه» من الأصل.

الرجل وأشار بيده إلى رجل فاذا هو لا شيء. لم يبحث في قول أبي حنيفة
و محمد، و يبحث في قول أبي يوسف وزفر في هذا كله .

وإذا حلف بطلاق امرأته ليأتين البصرة ولم يوقت لذلك وقتا
فمات قبل أن يأتيتها كان الطلاق يقع على امرأته، فإن كان دخل بها
ه فلها الميراث، لأن الطلاق قد وقع عليها قبل الوقت وهو فار، والعدة
عليها أبعد الاجلين أربعة أشهر وعشر^١ تستكمل فيها ثلاث حيض،
وإن لم يكن دخل بها فلا عدة عليها، ولا ميراث لها لأنه قد حنث ووقع
الطلاق عليها حيث مات ولم يأت البصرة. وقال أبو يوسف في المسألة
الأولى: عليها العدة بالحيض، وليس عليها الشهور. ولو بقي الرجل
١٠ لم يميت فماتت امرأته كان له الميراث منها^٢ لأن الحنث والطلاق لم يقع
عليها بعد. ألا ترى أنه يقدر أن يأتى البصرة! وكذلك لو حلف بعتق
عبده أو يمين غير ذلك فمات قبل أن يقع وقع الحنث عليه^٣.

ولو حلف بطلاق امرأته ثلاثا إن لم تأت^٤ امرأته البصرة
ولم يوقت لذلك وقتا فماتت^٥ قبل أن تأتيتها^٦ وقع عليها الطلاق قبل أن

(١) سقط حرف « في » من م .

(٢) كذا في الأصل، وفي هـ، ز، م « عشرا » .

(٣) وفي ز « منه » تصحيف .

(٤) سقط لفظ « عليه » من هـ، ز .

(٥) وفي هـ « لم يأت » وهو في م غير منقوط .

(٦) وفي هـ، م « فمات » .

(٧) وفي هـ، ز « يأتيتها » .

تموت^١، ولا ميراث للزوج، ولومات الزوج وبقيت المرأة لم يقع عليها الطلاق، وكان لها الميراث لأنها قد تقدر على أن تأتى البصرة، وفي المسألة الأولى قد ماتت ولم تأت^٢ البصرة فوقع الحنث عليها . وكذلك كل شيء حلف عليه الرجل ليفعله ولم يوقت فيه وقتاً فمات قبل أن يفعله وجب عليه الحنث .

ولو حلف رجل بعق كل مملوك له أن لا يكلم فلانا وليس له مملوك يومئذ ثم اشترى رقيقاً ثم كلم فلانا لم يقع عليهم^٣ العتق، لأنه لم يخلف يوم حلف وهم عنده^٤ . وإن^٥ كان له رقيق ثم حلف ثم باعهم ثم كلم فلانا وهم ليسوا في ملكه لم يقع عليهم العتق، لأنه قد حنث وهم في غير ملكه .

ولو قال : إذا كلمت فلانا فكل مملوك لي^٦ يوم أكله حر، ثم اشترى رقيقاً ثم كلمه وهم عنده عتقوا . وكذلك لو قال : يوم أكلم فلانا فكل مملوك لي^٧ حر .

(١) قوله « قبل أن تموت » ساقط من .

(٢) وفي هـ « لم يأت » تصحيف .

(٣) قوله « عليهم » كذا في هـ ، ز ، م ؛ وفي عـ « عليه » .

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (ولو حلف بعق كل مملوك له لا يكلم فلانا فاما يتناول هذا اللفظ الموجود في ملكه حين حلف) فان بقى في ملكه إلى وقت الكلام عتق ، وإلا فلا (فان لم يكن في ملكه حين حلف مملوك لم يعقد يمينه) .

(٥) وفي هـ « ولو » مكان « وإن » .

(٦) سقط حرف « لي » من هـ .

(٧) من قوله « يوم أكلمه ... » س ١١ ساقط من م .

و لو قال « إذا كلبت فلانا فكل مملوك أملكه حر » ثم ملك رقيقا ثم كلبه لم يعتقوا ، و لو ملك رقيقا بعد ما كلبه لم يعتقوا لأنه إنما ملكهم بعد كلامه فليس يعتق إلا ما كان في ملكه يوم حلف ٢ .

و لو قال « إذا كلبت فلانا فكل مملوك لي حر » وله رقيق عبيد و إماء و مكاتبون و مدبرون و أمهات أولاده ثم كلبه عتق هؤلاء كلهم ، غير المكاتبين فانهم لا يعتقون . و إن قال « عتيت الرجال دون النساء » فانه يصدق فيما بينه و بين الله تعالى ، و لا يصدق في القضاء . و لو قال « لم أعن المدبر في ذلك » لم يدين فيما بينه و بين الله تعالى و لا يصدق في القضاء ، و لو لم يكن له نية لم يعتق مكاتبوه في قول ١٠ أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد ٣ .

و لو قال « كل مملوك أشتريه حر » يوم أكلم فلانا ، ثم اشتري رقيقا ثم كلب فلانا ثم اشتري آخرين بعد أولئك عتق الأولون الذين اشتراهم قبل كلام فلان ، و لم يعتق الذين اشتراهم بعد كلام فلان ٥ .

(١) وفي « يعتق » وفي م هو غير منقوط .

(٢) لم تذكر هذه المسألة في المختصر .

(٣) لم يذكر الحاكم الشهيد هذه المسألة أيضا في مختصره .

(٤) سقط لفظ « حر » من ه .

(٥) لأن قوله « كل مملوك أشتريه » شرط ، و قوله « فهو حر يوم أكلم فلانا » جزاء ، لما بينا أن الجزاء ما يتعقب حرف الجزاء ، فانما جعل الجزاء عتقا معلقا بالكلام و هذا يتحقق في الذين اشتراهم قبل الكلام ، و لو تناول كلامه الذين اشتراهم بعد الكلام لعتقوا بنفس الشراء فلم يكن هذا هو الجزاء الذي علقه بالشراء - اهـ . قاله السرخسي في شرح المسألة من شرح المختصر ص ٨ .

ألا ترى أنه إنما وقع العتق على الأولين ! وكذلك الطلاق في جميع ما ذكرت في هذه الأيمان فهو في وقوعه و العتق سواء .
و إذا حلف الرجل بعتق عبده إن لم يكلم فلانا فأت الخالف ولم يكلمه و لا مال له غير العبد فان العبد يعتق . و يسعى في ثلثي قيمته لأن العتق وقع عند الموت . و لو مات المحلوف عليه . بقي الخالف ه عتق العبد و لم يسع في شيء .

و لو قال رجل لامرأته « أنت طالق ثلاثا إن كلمت فلانا ، ثم طلقها واحدة بائنة » ثم كلمت فلانا ، فإن كلمته و هي في عدتها يقع عليها ثلاث تطليقات ، و إن كلمته بعد ما انقضت العدة لم يقع عليها شيء .
و إذا قال الرجل لامرأته « إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق » ١٠ .
إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق ، فقد حلف بطلاقها في المرة الثانية فيقع عليها التطليقة الأولى ٣ . و إن قال « إذا حلفت بطلاقك فعبدى حر » ،

(١) و في المختصر و شرحه للسرخسى ج ٩ ص ٨ : (و إن حلف بعتق عبده إن لم يكلم فلانا فأت الخالف عتق العبد من ثلثه) لأن شرط حنثه فوت الكلام في حياته و ذلك يتحقق عند موته ، فكان هذا بمنزلة العتق في المرض فيعبر من ثلثه (و إن مات المحلوف عليه و بقي الخالف عتق العبد) لفوات شرط البر و هو الكلام مع فلان فان الميت لا يكلم فان المقصود من الكلام الإيهام و ذلك لا يحصل بعد الموت - اه ص ٩ .

(٢) و في « ثانية » تصحيف .

(٣) هذه المسائل لم تذكر في المختصر .

(٤) و في ه ، ز ، و إذا .

و قال بعده ، إذا حلفت بعقك فأمرأتى طلاق ، فقد حلف بطلاق امرأته وقد يقع العتق على عبده .

وإذا حلف الرجل لا يطلق امرأته ولم يكن له نية فأمر رجلا فطلقها أو جعل أمرها في يديها فطلق نفسه أو خلعتها أو قال لها أنت منى بآتي ، ينوى الطلاق فهذا طلاق كله يقع به الحنث . فإن كان حين حلف ينوى أن لا يكلم بالطلاق بلسانه لا ينوى إلا ذلك فأمر رجلا فطلقها أو جعل أمرها إليها فطلقت نفسها فإنه لا يقع عليه الحنث فيما بينه وبين الله تعالى . وإذا حلف الرجل لا يعتق عبده فأمر رجلا فأعتقه أو قال أنت خر إن فعلت كذا وكذا ، ففعل ذلك فإن العبد يعتق ويقع الحنث على مولاه ، لأنه هو أعتقه حيث قال ما قال . وكذلك لو حلف

(١) هذه المسائل لم تذكر في المختصر .

(٢) وفي ز « ولم تكن » وهو في ه غير منقوط .

(٣) وفي ه « يدها » .

(٤) سقط قوله « فطلقت نفسها » من ه .

(٥) وفي ه « فأمره » تحريف .

(٦) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ص ٩ : (وإن حلف لا يطلق امرأته فأمر رجلا فطلقها أو جعل أمرها بيدها فطلقت نفسها حنث) لأن الموقع للطلاق هو الزوج ولكن عبارة الوكيل أو بعبارتها ، وحقوق العقد في الطلاق لا تتعلق بالعائد بل هو معبر عن الأمر ، فكأنه طلقها بنفسه (إلا أن يكون نوى أن يتكلم به بلسانه حينئذ يدين فيما بينه وبين الله تعالى) ولا يدين في القضاء لأنه نوى التخصيص ، ولأن الظاهر أن مقصوده أن لا يفارقها . ويحتمل أن يكون مقصوده أن لا يتكلم بطلاقها ، ولكن القاضى مأمور باتباع الظاهر ، والله تعالى =

أن لا يطلق امرأته ثم قال : أنت طالق إن دخلت الدار ، فدخلت الدار
وقع الطلاق عليها ووقع عليه الحنث . ولو قال : إن دخلت الدار
فأنت طالق ، ثم حلف بالله أن لا يطلقها ثم دخلت الدار وقع عليها
الطلاق . ولا يقع على زوجها الحنث في القضاء لأنه لم يجعلها طالقاً
بعد ما حلف ، إنما جعلها قبل أن يحلف .

ولو حلف لا يبيع عبداً ولا متاعاً ولا نية له فأمر غيره فباعه
لم يحنث ، لأن الذي باعه هو البائع . وكذلك لو حلف لا يشتري متاعاً
أو عبداً فأمر غيره فاشترى له . ألا ترى أن الخصم في هذا إذا وجد
عبداً المشتري وليس الأمر من الخصومة في شيء . وكذلك إذا أمره

= مطلع على ما في ضميره ، ولهذا لو خلعها وقال « أنت بائن » حنث لأن
ما منع نفسه منه وقصده بيمينته قد أتى به ، وأوأتى منها فضت المدة بانت
وحنث في يمينته في قول أبي يوسف ، لأن الإيلاء طلاق مؤجل فعند مضي المدة
يقع الطلاق ويكون مضاعفاً إلى الزوج ، وعند زفر لا يحنث لأن الطلاق إنما
وقع حكماً باعتبار دفع الضرر عنها فلا يكون شرط الحنث موجوداً ، وعلى هذا
لو كان الزوج عتيقاً ففرق القاضي بينهما بعد مضي المدة لم يحنث في قول زفر ،
وعن أبي يوسف هنا روايتان ، في إحداها سوى بين هذا وبين الإيلاء لأن
القاضي نائب عن الزوج في الطلاق شرعاً بعد مضي المدة ، وفي الأخرى فرق
بينهما ، فقال هنا لم يوجد من الزوج معنى يصير به مباشراً للطلاق وذلك شرط
حنثه (والمتى قياس الطلاق) لأن الحقوق فيه تتعلق بمن وقع له دون من
بأمره . - اهـ

(١) وفي « ووقع » تحريف .

(٢) وفي « طلاقاً » تصحيف .

فباعه فالخصومة للبائع .

ولو حلف لا يتزوج امرأة فأمر غيره فزوجه حنث^١ ، لأنه قد تزوج .

الآثرى أنك تقول : تزوج فلان للزوج ، ولا تستطيع^٢ أن تنسب^٣ ذلك

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ج ١ ص ٩ (فأما إذا حلف لا يبيع ولا يشتري فأمر غيره ففعل ذلك لم يحنث) لأن حقوق العقد في البيع والشراء تتعلق بالعاقدة ، والعاقدة لغيره بمنزلة العاقدة لنفسه فيما يرجع إلى حقوق العقد فلا يصير الحالف بفعل الوكيل عاقدا (إلا أن يكون نوى أن لا يأمر غيره) فحينئذ قد شدد الأمر على نفسه بنيته ، وكذلك إن كان الحالف ممن لا يباشر البيع والشراء بنفسه لأن البين تنقيده بما عرف من مقصود الحالف - اهـ .

(٢) وفي شرح المختصر للسرخسي ص ٩ : لأن حقوق العقد في النكاح تتعلق بالآمر دون العاقدة ، ولأن الوكيل لا يضيف العقد إلى نفسه ، وإنما يضيف إلى المؤكل فكان بمنزلة الرسول ، وكذلك إن روجه بغير أمره فأجاز بالقول حنث ، لأن الإجازة في الانتهاء كالأول في الابتداء ، وعن محمد : لا يحنث ، لأن في أصل العقد العاقدة ليس بمعبّر عنه إذا لم يكن مأمورا به من جهته ، والإجازة ليست بعقد ، والآثرى أن ما هو شرط النكاح وهو الشهود لا يشترط عند الإجازة فلهذا لا يحنث ، وفي الإجازة بالفعل اختلاف المشايخ ، قال رضى الله عنه : والأصح عندي أنه لا يحنث ، لأن عقد النكاح يختص بالقول حتى لا ينعقد بالفعل مجال ، ولا يمكن أن يجعل المميز بالفعل عاقدا حقيقة ولا حكما ، إنما يكون راضيا و شرط حنثه العقد دون الرضا - اهـ ص ١٠ .

(٣) وفي ٥ « لا يستطيع » وهو في م غير منقوط .

(٤) وفي ٥ « ينسب » .

إلى الذى 'خاطب عنه و زوجه'، وقد تقول: اشترى فلان لفلان متاعا أو عبدا، أو باع فلان لفلان عبدا أو متاعا .

و إذا حلف الرجل لا يشتري عبدا وهو ينوى أن لا يأمر غيره فيشتري له فأمر غيره فاشترى له حنث . لأنه قد نوى ذلك . 'و كذلك إذا حلف لا يبيع وهو ينوى أن لا يأمر غيره فباع فانه يحنث، لأنه قد نوى ذلك' .

و إذا قال الرجل كل امرأة يتزوجها ٣ إلى ثلاثين سنة طالق ثلاثا إن كلم فلانا، فكلم فلانا وقد تزوج امرأة قبل كلامه بعد الحلف و امرأة بعد كلامه فان الطلاق يقع عليهما جميعا، ويقع على كل شيء تزوج منذ حلف إلى أن تمضى هذه المدة . ولو كان قال 'إن كلمت ١٠ فلانا فكل امرأة أتزوجها إلى ثلاثين سنة فهى طالق ثلاثا، فتزوج امرأة بعد اليمين ثم كلمه لم يقع عليها الطلاق، 'وإن تزوج امرأة بعد الكلام إلى ثلاثين سنة وقع عليها الطلاق'؛ وهذا يخالف للباب الأول، إنما يقع يمينه بعد الكلام، و الباب الأول يقع يمينه على ما تزوج' منذ

(١ - ١) سقط قوله « خاطب عنه و زوجه » من م، زاد في ه، م بعده « عليه زوجه » وهو مكرر مع تصحيف عنه .

(٢ - ٢) من قوله « و كذلك إذا حلف ... » ساقط من ه .

(٣) وفي ه « تتزوجها » وفي م هو غير منقوط .

(٤ - ٤) من قوله « وإن تزوج ... » ساقط من ه .

(٥) سقط قوله « على ما تزوج » من ه .

حلف إلى ثلاثين سنة بعد الكلام وقبل^١.

ولو قال « إن كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها طالق ثلاثا » كان كما قال ، ولا يقع على ما تزوج قبل كلامه ، وإن كان قدّم الحلف ثم كلم فلانا وقع الطلاق ، ولو تزوج قبل الكلام لم يقع الطلاق . وكذلك العتاق في هذا كله . وكل امرأة تزوجها قبل الحلف في جميع ذلك لم يقع عليها شيء ، إنما يقع على ما يتزوج^٢ بعد كلامه إذا بدأ^٣ فقال « إن كلمت فلانا »^٤.

ولو قال « كل امرأة أتزوجها طالق ثلاثا إن كلمت فلانا » فتزوج بعد اليمين والكلام : حنث ، ولا يحنث فيما سوى ذلك . وكذلك العتق .

(١) وفي « خلق » مكان « حلف » .

(٢) وفي « قيل » بالياء التحتانية المثناة تصحيف .

(٣ - ٤) قوله « يقع عليها شيء » إنما « ساقط من » .

(٤) وفي « تزوج » .

(٥) وفي « إن بعد » مكان « إذا بدأ » تصحيف .

(٦) وفي المختصر وشرحه للمرخسى : (وإن قال « كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كلمت فلانا » فتزوج امرأة قبل الكلام وأخرى بعده تطلق التي تزوج قبل الكلام) خاصة لما بينا أن التزوج شرط و الطلاق جزاء معلق بالكلام وذلك يتحقق في التي تزوجها قبل الكلام دون التي يتزوجها بعد الكلام ، لأنها لو طلقت بنفس الزوج وذلك لم يكن جزاء شرطه ، وفيه اختلاف زفر وقد بيناه في الجامع ، وبيننا هناك الفرق بين ما إذا وقت يمينه فقال : إلى ثلاثين سنة ، وبين ما إذا لم يوقت وبين ما إذا قدم الشرط أو أخر وقال « إن كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق » فانما تطلق بهذا اللفظ التي تزوجها بعد الكلام وقت يمينه أو لم يوقت - اه ص ١٠ .

وإذا وقع الخث في امرأة فتزوجها زوج غيره ودخل بها ثم
فارقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الخالف لم يحنث فيها مرة أخرى
ولا يقع عليها الطلاق^١.

وإذا حلف الرجل لا يبيع لرجل^٢ شيئاً قد سمي بعينه فباعه لآخر^٣
طلب ذلك إليه لم يحنث. وكذلك لو حلف لا يشتري لفلان شيئاً
فأمره آخر فاشترى له والآخر ينوي أنه لفلان المحلوف عليه فإن الخالف
لا يحنث^٤، لأنه إنما اشتراه للذي أمره. وكذلك إن باع للذي أمره.
وكذلك إن باع لنفسه أو اشتري لنفسه.

وإذا حلف الرجل لا يشتري عبداً بعينه فاشتراه هو وآخر ذلك
العبد فانه لا يحنث. لأنه لم يشتريه كله، إنما اشتري نصفه.
وإذا حلف رجل لا يهب لفلان هبة فتصدق عليه بصدقة لم يحنث^٥.

(١) لم تذكر المسألة هذه في المختصر.

(٢) سقط لفظ « لرجل » من هـ.

(٣) وفي م « الآخر » تصحيح.

(٤) وفي المختصر وشرحه للرخسي: (وإذا حلف لا يبيع لرجل شيئاً قد سماه

بعينه فباعه لآخر طلبه إليه لم يحنث، وكذلك الشراء) لأن معنى قوله: لا أبيع

لفلان - أى لأجل فلان، وما باع لأجله حين أمره به غيره، وإنما باعه لأجل

من أمره، بخلاف ما أوقال: لا أبيع ثوباً لفلان، لأن معنى هذا الكلام: لا أبيع

ثوباً هو مملوك لفلان، وقد وجد ذلك وإن أمره به غيره، وإيضاح هذا

الفرق في الجامع - اهـ ص ١٠.

(٥) سقط لفظ « لأنه » من م.

(٦) وفي هـ، م « الرجل ».

لأن الصدقة غير الهبة . ألا ترى أنه لا يرجع في الصدقة . ولو حلف لا يهب له فوهب له هبة ولم يدفعها إليه ولم يقبض فان الحالف يحنث ، إلا أن يكون نوى حين حلف هبة مقبوضة فلا يحنث حتى يكون مقبوضة . ولو حلف لا يهب له هبة فوهب له هبة غير مقسومة ٣ . وليست له نية حنث لأنها هبة .

وكذلك لو أعمره عمرى وقبضها أو نخله نخلى وقبضه أو أعطاه عطية فقبضها حنث ، وكان هذا كله هبة . ولو وهب له شيئا فأرسل به مع غيره حنث ٤ .

(١) سقط لفظ « نوى » من هـ .

(٢) وفي هـ ، م « تكون » .

وفي هـ ، م « مقبوضة » .

(٤) وفي المختصر وشرحه للمرخسى ص ١٠ : (وإن حلف لا يهب لفلان هبة فوهب ولم يقبل فلان أو قبل ولم يقبض فهو حانث) عندنا ، وقال زفر : لا يحنث لأن الهبة عقد تمليك كالبيع وفي البيع لا يحنث ما لم يقبل المشتري ، لأن الملك لا يحصل قبل قبوله ، فكذلك في الهبة ، ولهذا قال زفر في البيع : لو باعه يباعا فاسدا لم يحنث حتى يقبضه المشتري ، ولكننا نقول : الهبة تبرع وذلك يتم في جانب المتبرع بفعله لأنه إيجاب لا يقابله استيجاب ، والدليل عليه العرف فان الرجل يقول : وهبت لفلان فرد هبتي ، وأهديت إليه فرد على هديتي ، وكذلك كل عقد هو تبرع كالصدقة والقرض حتى لو حلف لا يقرض فلانا شيئا فأقرضه ولم يقبل حنث ، إلا في رواية عن أبي يوسف قال : في القرض لا يحنث كما في البيع فان القرض عقد ضمان فانه يوجب ضمان المثل على المستقرض وذلك لا يحصل إلا بقبضه . وعلى هذه الرواية يفرق أبو يوسف بين هذا وبين ما إذا حلف لا يستقرض فانه يحنث إذا طلب القرض من آخر ولم يقرضه فان =

و إذا حلف الرجل ليضرب مملوكه فلانا أو حلف لا يضربه فأمر غيره بضربه ولم يكن له نية أن يضربه بيده ولا يأمر به فانه قد ضربه حيث أمر به . ألا ترى أن رجلا لو حلف ليخيطن هذا الثوب فأمر به فخيط ، أو ليبين هذه الدار فأمر بها فبنيت كان قد برّ في يمينه ! إلا أن يكون عني ليفعلن ذلك يسده . ألا ترى أنه يقول هـ « قد بنيت دارى ، ولم يبناها هو إنما بناها غيره .

و كذلك لو حلف على شيء ليفعله مما يحسن فيه إذا أمر به غيره ففعله أن يقول « قد فعلت كذا وكذا » ، فإن كان عملا لا يحسن به أن يقول « قد فعلت كذا وكذا » ، فذلك إنما فعله غيره فهذا لا يقع

= السين في قوله « استقرضت » لمعنى السؤال فانما شرط حثته طلب القرض وقد وجد ، وكذلك لو حلف لا يكسوه أو لا يحمله على الدابة ، لأن هذا من العقود التي لا تتعلق الحقوق فيها بالعائد ، ألا ترى أنه يقال : كسا الأمير فلانا ، وإنما أمر غيره به - اهـ ص ١١ .

(١) وفي ز « لم تكن » .

(٢) وفي م « هذا » .

(٣) وفي المختصر و شرحه للمرخمي : (وإن حلف ليضربن عبده أو ليخيطن ثوبه أو ليبين داره فأمر غيره ففعل : بر في يمينه) لأنه هو الفاعل لذلك وإن أمر غيره به ، فإن في العرف يقال : بنى فلان دارا ، أو خاط فلان ثوبا - على معنى أنه أمر غيره به وإن لم يكن هو بناء ولا خياطا (إلا أن يكون عني أن يبنيه بيده) فحينئذ النوى حقيقة فعله وفيه تشديد عليه (وكذلك كل شيء يحسن فيه أن يقول « فعلته » وقد فعل وكيله) - اهـ ص ١١ .

(٤) وفي ز « فذا » مكان « فان » .

(٥) من قوله « فان كان عملا » ساقط من م .

(٦) سقط لفظ « فذلك » من هـ .

اليمين، إلا أن يفعله هو بنفسه .

و إذا حلف ليضرب عبده فأمر به فضرباً فقد بر . ولو حلف لا يضربه فأمر به فضرب حث إذا لم يكن ٢ له نية في ذلك . ولو حلف بذلك على رجل حر لا يملكه لم يحث حتى يضربه يده ، ولا يشبه العبد في هذا الحر . وكذلك السلطان لو حلف لا يضرب رجلاً ولا نية له فأمر به فضرب حث ؛ ألا ترى أنك تقول : ضرب الأمير اليوم فلانا ، و ضرب القاضي اليوم فلانا حداً ! ولو كان نوى حين حلف أن يضربه يده لم يحث حتى يضربه يده ، و هو يدين في القضاء ٢ - والله أعلم .

باب الكفارة في اليمين في الخدمة

١٠ وإذا حلف الرجل لا يستخدم خادماً قد كانت تحمده ولا نية له

(١) وفي هـ « فضربه » .

(٢) وفي زه لم تكن « وهو في م غير منقوط .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (ولو حلف على حر ليضربه فأمر غيره فضربه لم يبر حتى يضربه بيده) لأنه لا ولاية له على حر فلا يعتبر أمره فيه ، ألا ترى أنه لا يثبت للضارب حل الضرب باعتبار أمره ! بخلاف العبد فإنه مملوك له عليه ولاية فأمره غيره بضربه معتبر ، ألا ترى أن الضارب يستفيد به حل الضرب ! و لأن العادة الظاهرة أن الإنسان يرفع من ضرب عبده يده وإنما يأمر به غيره ، فعرفنا أن ذلك مقصوده ، ولا يوجد مثله في حق الحر (إلا أن يكون الخائف السلطان أو القاضي فينتد يبر إذا أمر غيره بضربه) لأنه لا يباشر الضرب بنفسه عادة ، و ضرب الغير بأمره يضاف إليه فيقال : الأمير اليوم ضرب فلانا ، و ضرب القاضي فلانا الحد (إلا أن ينوى أن يضربه يده) فينتد نوى حقيقة كلامه فتعمل نيته (ويدين في القضاء) والله تعالى أعلم بالصواب - هـ ص ١١ .

(٤) سقط لفظ « في اليمين » من هـ .

لجعلت الخادم تخدمه من غير أن يأمرها حنث ، لأنه قد استخدمها إذا كانت تخدمه على حالها التي كانت عليه حين حلف .
 و لو حلف على خادم لا يملكها أن لا يستخدمها فخدمته بغير أمره لم يحنث^٢ ، لأن خادمه في هذا و^٣ خادم غيره مختلف ، لأن خادمه إنما وضعه في بيته لخدمته ، فإذا تركه على ذلك الأمر يخدمه ، ه فهو خادمه وخادم غيره ، إذا لم يأمره هو بالخدمة لم يحنث .
 و لو حلف رجل د لا تخدمني فلانة ، فخدمته بأمره أو بغير أمره خادمه كانت أو خادم غيره فانه يحنث . و كل شيء من عمل بيته فانه خدمته .^٥

(١) قال السرخسي في شرح المختصر: فانه إنما اشتراها للخدمة ، فإدام مستديما للملك فيها فهو دليل استخدامه ، ولأنها كانت تخدمه قبل اليمين باستخدام كان منه فإذا جعلت تخدمه على حالها ولم ينهها فهو مستخدم لها بما سبق منه ، حتى لو أبانها ثم خدمته لم يحنث لأنه بالنهي قد انقطع حكم الاستخدام السابق ، ولأن إدامة الملك دليل الاستخدام ولا معتبر بالفعل بعد التصريح بخلافه - اه ص ١٢ .
 (٢) قال السرخسي في شرح المسألة من شرح مختصر الحاكم: لانعدام الاستخدام صريحا ودلالة ، فانه ليس بمالك ليكون طالبا خدمتها باستدامة ذلك الملك أو ليجعل الاستخدام السابق باعتباره قائما ، وإن كان حلف أن لا تخدمه حنث لأنه عقد اليمين على فعل الخادم وقد تحقق منه ذلك (سواء كان بأمره أو بغير أمره) بخلاف الأول فانه عقد اليمين على فعل نفسه لأن الاستخدام طاب الخدمة - اه ص ١٢ .

(٣) وفي ز «او» مكان الواو، وليس بشيء .

(٤) سقط لفظ « رجل » من م .

(ه) لأن الإنسان إنما يتخذ الخادم لذلك - قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٢ .

وإذا حلف الرجل لا ، أستخدم خادما لفلان ، ولا نية له فساها وضوءا أو شرابا كان قد استخدمها وحنث في يمينه . وكذلك لو أشار إليها أو أوما إليها ١ بخدمته نخدمته ٢ .

ولو حلف لا يستعين بخادم لفلان فأشار إليها بوضوء أو شراب ٥ أو أوما إليها أو ساها ذلك بكلام ولم يكن ٣ له نية حين حلف كان قد استعان بها ووجب عليه الحنث أعانته أو لم تعنه ، إلا أن يكون نوى حين حلف أن يستعينها فتعينه ٤ فلا يحنث حتى تعينه ٦ . ولو حلف لا تخدمني ٧ خادم لفلان ، ولا نية له فاشترى من فلان خادما نخدمته ٨ لم يحنث . ولو باع فلان الخالف من فلان المحلوف

(١) سقط قوله « أو أوما إليها » من ٥ .

(٢) وفي شرح المختصر للسرخسي : لأن الاستخدام بالإيماء والإشارة ظاهر من ترفع من أن يخاطب خدمه بالكلام - ٥ .

(٣) وفي ز « لم تكن » .

(٤) سقط لفظ « حين » من ٥ .

(٥) وفي ٥ « ان يستعينها فتعينه » .

(٦) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وكذلك لو حلف أن لا يستعين بها فأشار إليها بشيء من ذلك حنث إن أعانته أو لم تعنه) لأن الاستعانة طلب الإعانة وقد تحقق منه (إلا أن يكون نوى أن تفعله فلا يحنث حينئذ حتى تعينه) لأن المقصود هو الإعانة دون الاستعانة ، فإذا ذكر السبب وعنى به ما هو المقصود عملت نيته - ٥ ص ١٢ .

(٧) وفي ٥ « يخدمني » وهو في م غير منقوط .

(٨) وفي ٥ « خدمه » .

عليه خادما فخدمت الخالف بعد البيع حنث ، إنما يقع اليمين في هذا على الحال التي تكون عليها الخادم يوم تخدم .
فان كانت لفلان المحلوف عليه يوم تخدم الخالف فانه يحنث ، وإن كانت لغير المحلوف عليه يوم تخدم الخالف فانه لا يحنث .
وإذا كان الخالف على مائدة مع قوم يطعمون و خادم المحلوف ه عليه تقوم عليهم في طعامهم و شرابهم كان الخالف قد حنث ، لأنها حيث خدمت ٢ القوم وهو فيهم فقد خدمته ٣ . ولو كان حين حلف لا يستخدم خادما لفلان فقامت عليهم في هذه المنزلة و لم يستخدمها هو و لم يسألها شيئا لم يحنث ، و قوله « لا تخدمنى » و « لا استخدمها » مختلف .

١٠

و لو حلف أن « لا يخدمنى خادم فلان هذه » بعينها و هو يعنى ما دامت لفلان فباعها فخدمته لم يحنث ، و إن لم يكن له نية حين حلف

(١) وفي ه « يقول » تصحيف .

(٢) وفي ه « قد خدمت » .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ج ٩ ص ١٢ : (فإذا حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس على مائدة مع قوم يطعمون و ذلك الخادم يقوم في طعامهم و شرابهم حنث) لأنه قد تخدم كل واحد منهم فوجد به شرط الحنث في حق الخالف بدليل حديث أنس رضى الله عنه : كن جوارى عمر رضى الله عنه يخدم من الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات الثدي (وإن كان حلف أن لا يستخدمها لم يحنث) لأنه عقد اليمين على فعل نفسه و لم يوجد منه حقيقة ولاحكاما ، لأنها غير ممة كنه له . و سواء في ذلك إذا استخدم غلاما أو جارية صغيرا كان أو كبيرا ، لأن اسم الخادم يتناولها ، و الاستخدام يتحقق منهما و هو متعارف أيضا فهذا حنث في ذلك كله - والله أعلم بالصواب - اه .

(٤) وفي ز « لم تكن » و هو في م غير منقوط .

تخدمته بعد ما باعها فلان فانه لا يحنث في قول أبي حنيفة وهو قول
أبي يوسف ، ويحنث في قول محمد . أ لا ترى أنه لو قال « لا يخدمني فلان
مولى فلانة » تخدمه المولى بعد ما باع الجارية ، أو حلف لا تخدمني فلانة
امراة فلان تخدمته بعد ما طلقها ثلاثا وقع عليه الحنث .

و لو حلف لا تخدمني خادم لفلان تخدمته خادم بين فلان وبين
آخر لم يحنث ، لأن الخادم ليست لفلان كلها . وكذلك لو كان فيها
شقص لغير فلان قليلا كان ' أو كثيرا فانه لا يحنث إذا خدمته .
وكذلك لو قال « كل مملوك لي أستخدمه فهو حر » ، ليس له
إلا رقيق بينه وبين آخر فاستخدم واحدا منهم لم يحنث ولم يدخل
١٠ عليه عتق . ولو قال « كل مملوك لي حر » لا يعتق أحد منهم ، لأنه
ليس له مملوك تام .

و إذا حلف الرجل لا يخدمه خادم لفلان وليست له نية في
غلام ولا جارية فانه يحنث في أى ذلك خدمه ، لأن كل واحد منهما
خادم ، والصغيرة التي تخدمهم والكبيرة سواء في ذلك كله ٣ .

باب اليمين في الركوب

١٥

و إذا حلف الرجل لا يركب دابة وليست له نية فركب فرسا
أو حمارا أو بغلا أو برذونا فانه يحنث . وكذلك إذا ركب غير ما سميت لك

(١) وفي « لا يخدمني » وهو في م مهمل .

(٢) سقط لفظ « كان » من « .

(٣) سقط لفظ « كله » من م .

(٤) وفي « الآيمان » مكان « اليمين » .

من الدواب في القياس ، ولكنى أدع القياس في ذلك . فاذا ركب
غير ما سميت لك من الدواب لم يحنت . ولو ركب بعيرا أو بختية^١
لم يحنت ، إنما أضع هذا على معانى كلام الناس ، إلا أن يكون نوى
ذلك^٢ .

و إذا حلف الرجل لا يركب دابة . وهو يعنى الخيل فركب حمارا هـ

- (١) وفى هـ « غنية » والصواب « بختية » كما فى بقية الأصول .
(٢) وفى المختصر وشرحه للسرخسى ص ١٢ : (وإذا حلف لا يركب دابة
فركب حمارا أو فرسا أو برذونا أو بغلا حنت ، وكذلك إن ركب غيرها من
الدواب) كالبعير والقيط لأن اسم الدابة يتناول حقيقته وعرفا ، فإن الدابة
ما يدب على الأرض ، قال تعالى ” وما من دابة فى الأرض “ الآية (وفى
الاستحسان لا يحنت) لعلمنا أنه لم يرد التعميم فى كل ما يدب على الأرض ،
وقد وقع عليه على فعل الركوب فيتناول ما يركب من الدواب فى غالب البلدان ،
وهو الخيل والبغال والحمير ، وقد تأيد ذلك بقوله تعالى ” والخيل والبغال
والحمير تركبوها وزينة “ وإنما ذكر الركوب فى هـ هذه الأنواع الثلاثة ،
فأما فى الأنعام ذكر منفعة الأكل بقوله ” والأنعام خلقها لكم “ وبأن كاذبا
يركب القيل والبعير فى بعض الأوقات فذلك لا يدل على أن اليمين يتناولها ،
ألا ترى أن البقر والجاموس يركب فى بعض المواضع ثم لا يفهم أحد من قول
القاتل : فلان ركب دابة البقر (إلا أن ينوى) جميع (ذلك) فيكون على ما نوى
لأنه نوى حقيقة كلامه ، وفيه تشديد عليه (وإن عنى الخيل وحده لم يدين
فى الحكم) لأنه نوى التخصيص فى اللفظ العام - اهـ ص ١٣ .

لم يحنث . وإذا حلف على ذلك بعق أو طلاق دينته فيما بينه وبين الله تعالى . ولا أدينه في القضاء .

ولو حلف أن لا يركب فرسا فركب برذونا^٢ أو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لم يحنث . ولو حلف لا يركب شيئا من الخيل فركب فرسا أو برذونا^٢ أو فرسا فانه يحنث ، لأن اسم الخيل يجمعها ، والبراذين لا يجمعها^٣ ، والفرس لا يجمعها^٤ .

ولو حلف أن لا يركب وهو ينوى الحر ولم يسم دابة ولا غير ذلك لم يكن نيته^٥ هذه بشيء . وإن ركب بغلا حنث أو فرسا^٦ ، لأنه لم يقل « لا أركب دابة » ، إنما قال « لا أركب » ، وهذا لا يكون^٧ .
١٠ فيه نية .

(١) وفي « الا » .

(٢-٢) من قوله « أو حلف ... » س ٣ ساقط من هـ .

(٣) سقط قوله « والبراذين لا يجمعها » من ز .

(٤) سقط قوله « والفرس لا يجمعها » من م . وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٧ ص ١٢ : (وإن حلف لا يركب شيئا من الخيل فركب فرسا أو برذونا حنث) لأن اسم الخيل يجمع الكل ، قال الله تعالى « ومن رباط الخيل » الآية ، وقال صلى الله عليه وسلم : الخيل معقود في نواصبها الخير إلى يوم القيامة ؛ ولهذا يستحق الغازي السهم بالبرذون والفرس جميعا .

(٥) وفي « ولم نيته » والصواب « ولم يكن نيته » .

(٦) كذا في الأصول ، والأولى « وإن ركب بغلا أو فرسا حنث » .

(٧) وفي ز « لا تكون » .

ولو حلف أن لا يركب دابة . وهو راكب فكث على حاله ساعة واقفا أو سائرا حث ، لأنه راكب بعد يمينه . فان نزل حين حلف لم يحث .

ولو حلف لا يركب دابة فحمله إنسان على دابة . وهو كاره لم يحث ٢ ، لأنه لم يركب ، إنما حمل عليها . وإن كان هو أذن في نفسه أو أمر بذلك فقد حث .

ولو حلف أن لا يركب دابة فركب دابة بصرج أو بكاف أو عريانا فانه يحث ٣ .

ولو حلف أن لا يركب دابة لفلان فركب دابة لعبده لم يحث إذا لم يكن له نية حين حلف ، فان كان بوى حث ١٠ .

(١) لم يذكر الحاكم هذه المسألة في مختصره .

(٢) لأنه عقد يمينه على فعله في الركوب وهو ما ركبها بل حمل عليها مكره . ألا ترى أن الحمل يتحقق فيما يستحيل نسبة الفعل إليه كالجمادات - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٣ .

(٣) لأنه ركبها . والركوب بهذه الأوصاف معتاد - كذا قال السرخسي في شرح المسألة .

(٤) وفي هـ ، ز « لم تكن » .

(هـ) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٣ : (وإن حلف لا يركب دابة لفلان فركب دابة لعبده) ولا دين عليه (لم يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف إلا أن ينويها ، وفي قول محمد هو حاث) لأنه عقد يمينه على دابة هي مملوكة لفلان ، فان اللام دليل على الملك ، وكسب العبد مملوك لمولاه ، فيكون حاثا به وكونها في يد =

وكذلك لو حلف أن لا يدخل دارا لفلان فدخل دارا لبعده . وكذلك لو حلف أن لا يستخدم خادما لفلان فاستخدمه خادما لبعده ، و سواء إن كان عبدا ليس عليه دين أو عليه دين - ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفيها قول آخر : إنه يحنث إذا فعل شيئا من هذا ، لأن كل مال لبعده فهو للسيد وهو قول محمد .

وإذا حلف الرجل لا يركب دابة لفلان فركب دابة لمساكاته أو لبعده قد أعتق نصفه وهو يسعى في نصف قيمته لم يحنث . وكذلك = عبده ككونها في يد أجيده ، وهما يقولان : عقد يمينه على دابة هي منسوبة إلى فلان ، وهذه منسوبة إلى العبد حقيقة من حيث أنه اكتسبها ، وعرفا من حيث أنه يقال : دابة عبد فلان ، وشرعا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من باع عبدا واه مال فقد أضاف المال إلى العبد ، فلا يحنث به (إلا أن ينويه) وهو نظير ما تقدم في قوله : لا أدخل دارا لفلان ، أن المعتبر هو النسبة بالسكنى دون الملك فهذا مثله ، ثم على قول أبي حنيفة إن كان على العبد دين يحيط بكسبه وبرقبته لم يحنث وإن نواها ، لأن من أصله أن المولى لا يملك كسب عبده المديون ، بخلاف ما إذا لم يكن عليه دين فإن هناك إذا نواها يحنث لأنه نوى إضافة الملك وهو مملوك له ، وعند أبي يوسف سواء كان عليه دين أو لم يكن عليه دين ، فإن نواها يحنث لأن عنده استغراق كسب العبد بالدين لا يمنع ملك المولى ، وعند محمد يحنث على كل حال ، لأن المعتبر عنده إضافة الملك واستغراق كسب العبد بالدين يمنع ملك المولى - اه .

(١) سقط لفظ « كذلك » من ه .

لو حلف على خدمة عبد أو سكنى دار أو لبس ثوب لفلان فلبس ثوبا لمكاتبه .

و إذا حلف الرجل لا يركب دابة لفلان فركب دابة لأم ولده أو لمدره فهذا والعبد سواء^١؛ القول في هذا مثل القول في العبد^٢ .

و إذا حلف الرجل لا يركب مركبا ولا ينوى شيئا فركب في سفينة^٥ أو في محمل أو دابة بسرج أو باكاف أو رحالة^٦ فانه يحنث^٥، وليس من هذا شيء إلا هو مركب .

و إذا حلف الرجل^٦ أن لا يركب^٦ هذه الدابة بعينها فتجت بعد اليمين فركب ولدها لم يحنث^٦، لأن ولدها غير ما حلف عليه .

و إذا حلف الرجل أن لا يركب بهذا^٧ السرج فزاد فيه شيئا^{١٠}

(١) وفي «و» مكان «او» .

(٢) وفي شرح السرخسي ص ١٤ (وإن ركب دابة لمكاتب فلان لم يحنث، وكذلك الدار والثوب) لأنه إن اعتبر إضافة الملك فكسب المكاتب غير مملوك ما بقي مكاتبا، وإن اعتبر إضافة النسبة فهي منسوبة إلى المكاتب دون المولى - اهـ .

(٣) وفي «العبيد» .

(٤) كذا في «هـ»، وفي البقية «رحاله» بلا نقط . و الرحالة : السرج من جلود لا خشبة فيه، وجمعها رحائل .

(٥) لأنه ذكر المركب هنا، وكل هذا مركب، والمركب ما يركب، ومن حيث العرف تسمى السفينة مركبا، وكذلك شرعا قال الله تعالى «يُنبئني أركب معنا» وقال «اركبوا فيها» - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٤ .

(٦-٦) وفي «لا يركب» .

(٧) وفي «هذا» .

أو نقص منه شيئا فركب فانه يحنث ، لأنه ذلك السرج بعينه . ولو بدل السرج بعينه وترك اللبد والصفة ٢ ثم ركب به لم يحنث .

وإذا حلف الرجل أن لا يركب دابة لفلان فركب دابة بينه وبين آخر لم يحنث ، لأنها ليست له ٣ كلها .

وإذا حلف الرجل بالله ما له مال ولا نية له ، وليس له مال إلا دين على رجل مفلس كان أو مليء ، فانه لا يحنث . وكذلك

(١) وفي « لأن هذا » وفي « لأن ذلك » .

(٢) كذا في م والمختصر ، وسقط لفظ الصفة من البقية ، وفي « البلد » مكان « البلد » تصحيف - وزاد في « بعده » مفلسا كان أو مليا » وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (ولو بدل السرج نفسه وترك اللبد والصفة لم يحنث) لأن اسم السرج للحنا أصل ، واللبد والصفة وصف فيه ، والمعتبر هو الأصل دون الوصف ، وهذا لأن الذي يدعوه إلى اليمين ضيق السرج وسعته وذلك يتبدل بتبدل الحنا دون اللبد والصفة - ١ ص ١٤ . قلت : وصفة السرج ما غشي به بين القربوسين وهما مقدمه ومؤخره - كذا في المغرب ج ١ ص ٣٠٣ . وفيه أيضا : حنو السرج اسم لكل القربوسين المقدم والمؤخر ، والجمع : أحناء ، وحناء خطأ - ج ١ ص ١٤٢ .

(٣) سقط لفظ « له » من هـ .

(٤) وفي الأصل « له مال » فهو الناسخ .

(٥) كذا في الأصول ، والصواب « مفلسا كان أو مليا » ؛ والمليء على ما في المغرب : الفنى المقتدر ج ٢ ص ١٨٨ . والمفلس - على صيغة المفعول من باب التفعيل الذى حكم القاضي عليه بأنه معدوم ليس له مال .

(٦) لأن الدين ليس بمال حقيقة ، فالل مال يتمول ، وتمول ما فى الذمة =

لو كان رجلا قد غصبه ماله فاستهلكه فأقر له به أو جحده و هو قائم بعينه فهو سواء . وإن كان له مال عند عبده فعرفه فانه يحنت . وكذلك لو كان عنده فضة أو ذهب قليلا كان أو كثيرا ، وإن لم يكن = لا يتحقق ، والمال ما يتوصل به إلى قضاء الحوائج ، وما في الذمة باعتبار عينه غير صالح لذلك بل باعتبار ماله و هو بالقبض و المقبوض عين - اه ما قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٤ .

(١) وفي هـ « غصب » .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٤ : (وكذلك إن كان رجل قد غصبه مالا فاستهلكه وأقر به أو جحده و هو قائم بعينه) لم يحنت أما إذا استهلكه فقد صار ديناً في ذمته ، و أما إذا كان قائماً بعينه إذا كان جاحداً له فهو تاتوا في حق الخالف ، ألا ترى أنه لا يلزمه الزكاة باعتباره و لا يحرم عليه الصدقة باعتباره ، و التاتوى لا يمكن تموله فلا يعد ذلك مالا له (و لو كانت له وديعة عند إنسان حنت) لأن الوديعة عين ماله و يد مودعه كيد ، ألا ترى أنه يتمكن من استردادها متى شاء ، و أنه تنفذ تصرفاته فيها مطلقاً ؛ و لم يذكر المغصوب إذا كان قائماً بعينه والغاصب مقر به ، قيل : هنا يحنت لأنه متمكن من استردادها بقوة السلطان لما كان الغاصب مقر به و تصرفه فيه ينفذ ، فهو كالوديعة ؛ و قيل : لا يحنت لأن الغاصب إذا كان قاهراً فالظاهر أنه لا يتمكن من الاسترداد عنه و إن كان مقرراً ، و في العرف إذا صودر رجل يقال له قد افتقر و لم يبق له مال ، و إن كان من صادره مقرراً و في باب الآيمان العرف معتبر - اه ص ١٥ . قلت : و مسألة الوديعة لم تذكر هنا في الأصل و هي موجودة في المختصر ، فلعلها سقطت من الأصول التي عندنا - والله أعلم .

عنده مال ولا نية له إلا الدين^١ الذى ذكرت لك وحلف حين حلف وهو ينوى الدين^٢ فانه يحنث. وإن^٣ لم يكن له دين ولا عين وله عروض من حيوان أو غير ذلك لحلف بالله ماله من مال ولا نية له: فانه لا يحنث^٤. وإنما اليمين فى هذا على الدنانير والدراهم، ويقع على الذهب والفضة ٥ وعلى كل مال غير ذلك للتجارة وما كان تجب فيه الزكاة من الإبل والغنم والبقر. ولو كان حنطة أو شبه ذلك للتجارة كان هذا كله مالا وكان يحنث فى يمينه. وإن كان حين حلف نوى الذهب والفضة خاصة لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين فى القضاء^٥. وإذا حلف الرجل « بالله مالى^٦ من مال، وليس له مال وله

(١) وفى م « الذى » مكان « الدين » فى كلا الحرفين .

(٢) وفى ز « ولو » مكان « وإن » .

(٣) وفى المختصر « لم يحنث » وسقط حرف النفى من ه؛ وفى المختصر وشرحه للسرخسى: (وإن كان له عروض أو حيوان) غير السائمة (لم يحنث) وفى القياس يحنث ، لأن ذلك مال ، ألا ترى أن الوصية تتناول ذلك كله (ولكنه استحسَن فقال : ليس ذلك بمال شرعا وعرة) حتى لا تجب الزكاة فيها ولا يعد صاحبها متمولا بها ، والآيمان مبنية على العرف والعادة - اهـ ص ١٥ .

(٤) وفى ه « يجب » وهو فى م مهمل .

(٥) وفى المختصر وشرحه للسرخسى ص ١٥ : (وإن نوى الفضة والذهب خاصة لم يدين فى القضاء) لأنه نوى التخصيص فى العام - اهـ .

(٦) وفى ه « ماله » مكان « مالى » .

عبد له مال و على عبده دين او ليس عليه دين^١ فانه لا يحنث، إلا أن ينوى ذلك - وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفيها قول آخر: إنه يحنث - وهو قول محمد. وكذلك المدبر و أم الولد، فأما المكاتب والعبد يسعى في نصف قيمته فلا يكون^٢ ماله^٣ مال السيد، ... والله أعلم^٥.

باب الأوقات في اليمين^٦

و إذا حلف الرجل ليعطين فلانا إذا صلى الظهر حقه فله وقت الظهر كله^٧ إلى آخر الوقت، ولكن ليعطيه قبل أن يخرج الوقت، فإن خرج الوقت قبل أن يقضيه حنث. وكذلك إذا حلف ليعطيه رأس الشهر فله الليلة التي أهل فيها الهلال و يومه كله، فإن غابت الشمس ١٠

(١) سقط قوله « أو ليس عليه دين » من م .

(٢) وفي م ، « ولا يكون » .

(٣) وفي م « له » مكان « ماله » .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وإن لم يكن له مال وكان له عبد له

مال لم يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ويحنث في قول محمد) وهذا ومسألة الدابة سواء ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع

والمآب - اه ص ١٥ .

(٥) زيد قوله « والله أعلم » من م .

(٦) أمسائل هذا الباب أكثرها مكررة ، قد مضت قبل ذلك في بعض أبواب

الآيمان .

(٧) سقط لفظ « كله » من م .

قبل أن يعطيه حنث .

و إذا حلف ليعطينه طلوع الشمس فله من حين تطلع الشمس ^١
إلى أن ترتفع و تبيض .

و إذا حلف ليعطينه رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو ^٢ عند طلوع
الشمس أو عند صلاة الظهر فهذا كله و الأول سواء . و كذلك ليعطينه
حين تطلع الشمس ^٣ .

و إذا حلف ليعطينه كل شهر درهما و لانية له و قد حلف في
أول الشهر فان ذلك الشهر الذي حلف فيه في يمينه ، فينبغي له أن
يعطيه في كل شهر قبل أن يخرج درهما . و كذلك إذا حلف ليعطينه
١٠ كل شهر أو كل سنة . و كذلك لو كان في آخر السنة أو في آخر الشهر .

(١) لم يذكر لفظ « الشمس » في ز .

(٢) وفي « و » مكان « أو » .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي ص ١٥ : (و إذا حلف الرجل ليعطين فلانا
حقه إذا صلى الأولى فله وقت الظهر إلى آخره) لأن المراد بذكر الصلاة الوقت ،
و الأولى هي الظهر في لسان الناس فلا يحنث ما لم يخرج وقت الظهر قبل أن
يعطيه - اهـ .

(٤) وفي م « في كل شهر » .

(٥) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (و إن حلف ليعطينه كل شهر درهما
و لانية له و قد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في يمينه ، و ينبغي أن
يعطيه فيه درهما قبل أن يخرج) و كذلك لو حلف في آخر الشهر ، ألا ترى أنه
لو حلف ليعطينه في الشهر كان عليه أن يعطيه قبل أن يهل الهلال ، سواء كان =

و لو أن رجلا كان عليه دين نجوما يعطيها في انصلاح كل شهر
خلف ليعطينه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي جعل فيه
النجم حتى أخره يعطيه متى شاء ٢ فيبر ولا يحنث ٣ .

و إذا حلف ليعطينه عاجلا ولا نية له ٤ فالعاجل قبل أن يمضي
الشهر فإن مضى شهر حنث ٥ .

و إذا حلف الرجل ٦ ليعطينه في أول الشهر الداخل ولا نية له

= في أول الشهر أو آخره (وكذلك لو قال: في كل شهر) لأن الشهر الذي فيه
أقرب الشهور إليه ، ألا ترى أنه لو قال « في كل يوم » كان اليوم الذي حلف
فيه داخلا في الجملة ! فكذلك إذا قال في كل شهر .

(١) وفي « يقطعها في السلاخ » تحريف .

(٢) وفي م « متى ما شاء » .

(٣) لأنه جعل شرط البر إعطاء كل نجم بعد حلوله في الشهر ، والشهر اسم لجزء
من الزمان من حين يهل الهلال إلى أن يهل الهلال ، فإذا أعطاء في ذلك أو في
آخره فقد تم شرط بره - اه ما قال السرخسي في شرح المسألة ص ١٥ .

(٤) سقط لفظ « له » من ٥ .

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (ولو حلف ليعطينه عاجلا ولا نية له
فالعاجل قبل أن يمضي الشهر) لأن الآجال في العادة تقدر بالشهور ، وأدنى
ذلك شهر ، فادونه في حكم العاجل ، وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا عاجلا فإن
كان يعني شيئا فهو على ما نوى ، وإن لم يكن له نية فاذا كلمه بعد شهر لم يحنث ،
وكذلك إذا قال « مليا » فلراد به البعيد ، قال تعالى « واهجرني مليا » وإن
كان يعني شيئا فهو على ما نوى وإلا كان على الشهر فصاعدا لأن البعيد والآجل
سواء - اه ص ١٦ .

(٦) كذا في ع ، ه ، و سقط لفظ « الرجل » من م ، ز .

فله أن يعطيه فيما بينه وبين أن يمضي أقل من النصف ، فإذا أعطاه في ذلك بر ، وإن مضى النصف قبل أن يعطيه حث^١ .

وإذا حلف الرجل أن لا يعطى فلانا ما له عليه حيناً ولا زماناً وليست له نية فأعطاه قبل ستة أشهر فانه يحث ، الحين عندنا والزمان^٢ ستة أشهر . بلغنا عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن الحين فقال : يقول الله تعالى في كتابه ﴿ تَوْتَى أَكَلَهَا كُلِّ حِينٍ بِأَذْنِ رَبِّهَا ﴾ فجعله ستة أشهر^٣ .

(١) سقط لفظ « النصف » من ز .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن حلف ليعطيه في أول الشهر الداخل فيه فله أن يعطيه قبل أن يمضي منه نصفه ، وإن مضى منه نصفه قبل أن يعطيه حث) لأن للشهر أولاً و آخراً فأوله عند الإطلاق يتناول النصف الأول ، و الآخر منه يتناول النصف الآخر ، وعلى هذا روى عن أبي يوسف انه لو قال ” والله لا أكله آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر ، أن يمينه يتناول الخامس عشر والسادس عشر - اهـ ص ١٦ .

(٣) وفي هـ « و الزمان عندنا » .

(٤) أسند هذا البلاغ الإمام أبو جعفر الطبري في تفسيره ، فرواه عن محمد بن بشار ثنا يحيى قال ثنا سفيان عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : الحين ستة أشهر - اهـ ج ١٣ ص ١٢٣ في تفسير سورة إبراهيم .

وقال الإمام أبو بكر الرازي في أحكام القرآن و روى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : هي النخلة تطعم في كل ستة أشهر ، وكذا روى عن مجاهد وعامر وعكرمة ، قال : و روى القاسم بن عبد الله عن أبي حازم عن ابن عباس أنه سئل عن الحين فقال : توتى أكلها كل حين ستة أشهر - اهـ ج ٣ ص ١٨٢ ؛ قلت : =

= وروى الأقاليل المختلفة عن ابن عباس في تأويل «الحين» ذكرها الإمام أبو بكر الرازي في أحكام القرآن، وحمل كل قول على وقت مقدر، وذكر أقاويله وجمعها، وذكر محمول كل قول، قال أبو بكر: «الحين» اسم يقع على وقت مبهم، وجائز أن يراد به وقت مقدر، قال الله تعالى «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون»، ثم قال «وحين تظهرون» فهذا وقت صلاة الفجر ووقت الظهر ووقت المغرب على اختلاف فيه، لأنه قد أريد به فعل الصلاة المفروضة في هذه الأوقات، فصار حين في هذا الموضع اسماً لأوقات هذه الصلوات، ويشبه أن يكون ابن عباس في الرواية التي رويت عنه في الحين أنه غدوة وعشية ذهب إلى معنى قوله تعالى «حين تمسون وحين تصبحون» ويطلق ويراد به أقصر الأوقات، كقوله تعالى «وسوف يعلمون حين يرون العذاب» وهذا على وقت الرؤية وهو وقت قصير غير ممتد، ويطلق ويراد به أربعون سنة لأنه روى في تأويل قوله تعالى «هل أتى على الإنسان حين من الدهر» أنه أراد أربعين سنة والسنة والستة الأشهر والثلاث عشرة سنة والشهران، على ما ذكرنا من تأويل السلف للآية كله محتمل، فلما كان ذلك كذلك ثبت أن الحين اسم يقع على وقت مبهم وعلى أقصر الأوقات وعلى مدة معلومة بحسب قصد المتكلم، ثم قال أصحابنا فيمن حلف أن لا يتكلم فلانا حيناً: إنه على ستة أشهر، وذلك لأنه معلوم أنه لم يرد به أقصر الأوقات، إذ كان هذا القدر من الأوقات لا يحلف عليه في العادة، ومعلوم أنه لم يرد به أربعين سنة لأن من أراد الحلف على أربعين سنة حلف على التأيد من غير توقيت، ثم كان قوله تعالى «تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها»، مما اختلف السلف فيه على ما وصفنا كان أقصر الأوقات فيه ستة أشهر، لأن من حين الصرام إلى وقت أوان الطلع ستة أشهر، وهو أولى من اعتبار السنة لأن وقت الثمرة لا يمتد سنة بل ينقطع حتى لا يكون فيه شيء وإذا اعتبرنا ستة أشهر كان موافقاً لظاهر اللفظ في أنها تطعم ستة أشهر، وأما الشهران فلا معنى لاعتبار من اعتبرهما لأنه معلوم أن من وقت الصرام =

والدهر في قول يعقوب ومحمد ستة أشهر، ولم يوقت أبو حنيفة في الدهر شيئا، وقال أبو حنيفة: لا أدري ما الدهر؟ ولم يوقت فيه شيئا ٢.

= إلى وقت خروج الطلع أكثر من شهرين، فإن اعتبر بقاء الثمرة شهرين فإنا قد علمنا أن من وقت خروج الطلع إلى وقت الصرام أكثر من شهرين أيضا، فلما بطل اعتبار السنة واعتبار الشهرين بما وصفنا ثبت أن اعتبار الستة الأشهر أولى - اهـ ج ٣ ص ١٨٣. وأما قول عكرمة وسعيد بن جبير بأن الحين ستة أشهر رواه عنهما ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده، راجع ج ٢ ص ١٩٣؛ وروى البيهقي في سننه من طريق البخاري عن ابن المنذر عن محمد بن معن عن محمد بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه قال: الحين ستة أشهر - اهـ ج ١٣ ص ١٢٣، وروى عن سعيد بن جبير نحوه.

(١) وفي ز «لم أدري».

(٢) وفي المختصر: ولو حلف لا يعطيه حيناً أو زماناً فهو على ستة أشهر، وكذلك الدهر في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: لا أدري ما الدهر، وإن حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام أيضا في قول أبي حنيفة، وهذا خلاف رواية الجامع الكبير، وقال أبو يوسف ومحمد: هو على ثلاثة أيام - اهـ ق ٢٥١/٢. قال السرخسي في شرحه ج ٩ ص ١٦: (والزمان في هذا كالحين) لأنها يستعملان استعمالاً واحداً فإن الرجل يقول لغيره «لم ألقك منذ حين، لم ألقك منذ زمان» ويستوى إن كان ذكره معروفاً بالآلاف أو اللام أو منكراً، لأن ستة أشهر لما صار معهوداً في الحين والزمان فالمعروف ينصرف إلى المعهود (وكذلك الدهر في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: لا أدري ما الدهر) من أصحابنا من يقول: هذا الاختلاف فيما إذا ذكره منكراً وقال «دهراً» فأما إذا ذكره معروفاً فذلك على جميع العمر، قال الله تعالى «حين من الدهر» جزء، فيبعد أن يسوى بينهما في التقدير؛ ومنهم من قال: =

وكذلك لو حلف أن لا يكلم فلانا حيناً فهو ستة أشهر إن لم يكن له نية ، وإن نوى أكثر من ذلك أو أقل من ذلك فهو ما نوى .
وكذلك لو حلف أن لا يكلمه دهرًا .

= إن الخلاف في الكل واحد ، وما يقولان : الدهر في العرف يستعمل استعمال الحين والزمان ، فإن الرجل يقول لغيره « لم ألقك منذ دهر ، لم ألقك منذ حين » وفي ألفاظ اليمين المعتبر هو العرف ، وأبو حنيفة يقول : قد علمت بالنص أن الحين بعض الدهر ، ولم أجد في تقدير الدهر شيئاً نصاً ، ونصب المقادير بالرأى لا يكون ، وإنما يعتبر العرف فيما لم يرد نص بخلافه ؛ فلهذا توقف ولا عيب عليه في ذلك ، ألا ترى أن ابن عمر رضي الله عنهما لما سئل عن شيء فقال « لا أدري » حين لا يحضره جواب ، ثم قال : طوبى لابن عمر سئل عما لا يدري فقال : لا أدري ! وقيل : إنما قال « لا أدري » لأنه حفظ لسانه من الكلام في معنى الدهر ، فقد جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لاتسبوا الدهر فإن الله هو الدهر » معناه أنه خالق الدهر ، وفي حديث آخر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال فيما يؤثر عن ربه « استقرضت من عبدى فأبى أن يقرضني وهو يسبني ولا يدري يسب الدهر ويقول : وا دهرًا ! وإنما أنا الدهر » حديث فيه طول ، فلهذه الآثار الظاهرة حفظ لسانه وقال : لا أدري ما الدهر ؛ وهو كما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام سئل عن خير البقاع فقال : لا أدري حتى أسأل جبريل ؛ فسأل جبريل فقال : لا أدري حتى أسأل ربي ؛ فصعد إلى السماء ثم نزل وقال : سألت ربي عن ذلك فقال : خير البقاع المساجد وخير أهلها من يكون أول الناس دخولا وآخرهم خروجًا ؛ فعرفنا أن التوقف في مثل هذا يكون من الكمال لا من النقصان - اهـ ص ١٧ .

(١) وفي زه لم تكن .

و كذلك لو حلف أن لا يكلمه الأيام ولا نية له فانه يترك كلامه عشرة أيام، لأنها هي أيام^١ ولا يكون أكثر منها أياماً. ألا ترى أنك إذا نسبتها إلى أكثر من عشرة قلت: كذا كذا ٢ يوماً. وقال أبو يوسف ومحمد: الأيام سبعة أيام^٢، وإذا حلف أن لا يكلمه أياماً وهو ينوي ثلاثة أيام فهو كما نوى، وإن لم تكن^٣ له نية فهو آخر ما يكون منه عشرة أيام. وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إن لم يكن^٤ له نية فهو ثلاثة أيام إلا أن ينوي أكثر من ذلك فهو كما نوى.

و إذا حلف الرجل ليعطينه غدا في أول النهار ولا نية له كان موسعا عليه أن يعطيه فيما بينه وبين نصف النهار، فان انتصف النهار قبل أن يعطيه حث^٥.

و إذا حلف الرجل ليعطينه مع حل المال أو حين يحل المال أو عند حل المال أو حيث يحل المال ولا نية له فهذا يعطيه ساعة يحل. فان أخره أكثر من ذلك حث^٦، وإذا حلف^٧ لا يعطيه حتى يأذن له

(١) وفي «الأيام».

(٢) وفي ز «كذا وكذا».

(٣) لم يذكر لفظ «أيام» في هـ.

(٤) وفي هـ، م «لم يكن».

(٥) وفي ز «لم تكن».

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ١٧: (وإن حلف ليعطينه مع حل المال وعند حله أو حين يحل أو حيث يحل ولا نية له فهذا يعطيه ساعة يحل، فان أخره أكثر من ذلك حث) لأن «مع» للضم و«عند» للقرب و«حين» في مثل هذا الموضع يراد به الساعة عادة، فكأنه حلف ليعطينه ساعة يحل فاذا أخره

من ذلك حث - هـ ص ١٨.

(٧) وفي هـ «ولو حلف».

فلان مات^١ فلان قبل أن يأذن له أن يعطيه فانه لا يحث في قول
 أبى حنيفة ومحمد ، لأن فلانا إذنه قد انقطع . ويحث في قول أبى يوسف .
 ولو^٢ كان حيا فأذن له وهو لا يسمع بالإذن ولا يعلم فأعطاء حث^٣ ،
 لأن الإذن لا يكون إلا بمحضر منه حيث يعلم بذلك . ألا ترى أنه
 لو قال . لا أعطيه حتى يأذن لى فلان ، لم يكن له أن يعطيه حتى يأذن^٥
 له معاينة أو يرسل إليه به - وهذا قول أبى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف
 إذا^٤ أذن له حيث لا يعلم ولا يسمع فهو إذن . فأما إذا مات فلان
 قبل أن يأذن له فليس له أن يعطيه ، فان أعطاء حث .

و إذا حلف الرجل لا يضرب عبده أبدا ولا نية له فوجاه^٥ بيده

أو قرصه أو خنقه أو مد شعره أو عضه فأى هذا ما صنع به فهو ضرب ١٠
 وهو حاث ، لأن ما وصل إلى القلب من وجع فهو ضرب . ولو حلف
 ليضربه ففعل به من هذا شيء^٥ كان قد بر و كان هذا ضربا .

و إذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة سوط ولا نية له فضربه

(١) وفي « مات » .

(٢) وفي م « وإن » مكان « ولو » .

(٣) سقط لفظ « إذا » من م .

(٤) الوجاه : الضرب باليد أو بالسكين ، يقال : وجاه في عنقه ، من باب منع -

كذا في المغرب ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٥) كذا في الأصول « شيء » بالرفع ، والصواب أن يكون « شيئا » بالنصب ،

اللهم ! إلا أن يكون فعل بناء للفعول .

مائة سوط وخفف فانه يبر^١، لأنه مائة سوط، ولو جمعها جماعة ثم ضربه بها لم يبر، لأنه لم يضربه مائة سوط، لأنها لم تقع به جميعا. ولو ضربه سوطا واحدا له شعبتان خمسين سوطا كل سوط منها يقع به الشعبتان^٢ جميعا كان قد بر. وكذلك لو جمع سوطين فضربه بهما جميعا هـ وهما يقعان به جميعا بر^٣. ولو ضربه مائة سوط فوق الثياب بر.

ولو حلف ليضربه ولم يسم شيئا فأبى شيء ضربه به من يد أو رجل أو سوط أو غير ذلك فانه يبر^٤.

ولو حلف ليضربه قبل الليل فأت الرجل قبل الليل لم يحنث، لأنه بقي من الوقت شيء. ولو حلف ليضربه غدا فأت العبد قبل غدا لم يحنث، لأنه قد بقي من مدته التي وقت شيء لم يأت بعد فجاء ذلك الوقت ولا يقدر على أن يضربه - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: إذا وقت اليوم إلى الليل فأت العبد قبل الليل ولم يضربه فانه يحنث إذا جاء الليل. ولو حلف أن يضربه فأمر به

(١) لأن شرط بره أصل الضرب دون نهايته، والخفيف كالضرب الشديد. ومطلق الاسم لا يتناول نهاية الشيء - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المسألة من شرح المختصر ص ١٨.

(٢) وفي م «الشعبتان به».

(٣) سقط لفظ «بر» من الأصل. موجود في بقية النسخ.

(٤) من قوله «ولو حلف ليضربه...» ساقط من هـ.

(هـ) وفي ز «قد وقت».

فَضْرَبَ بَرٍ ، لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَقُولُ « ضَرَبْتُ غُلَامِي » ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِهِ
 فَضْرَبَ ، وَيَقُولُ « قَدْ ضَرَبَ الْيَوْمَ الْأَمِيرُ رَجُلًا » ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِهِ فَضْرَبَ ،
 ٢ وَيَقُولُ « قَدْ ضَرَبَ الْقَاضِي الْيَوْمَ رَجُلًا » ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِهِ فَضْرَبَ .
 وَ لَوْ حَلَفَ لَا يُضْرِبُهُ ، وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَأَمْرٌ بِهِ فَضْرَبَ كَانَ قَدْ حَنَثَ ،
 وَ كَانَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيٌّ حِينَ حَلَفَ أَنْ يُضْرِبَهُ يَدُهُ ه
 فَلَا يَحْنُثُ إِذَا كَانَ عَلَى ذَلِكَ . وَ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلَ مِنْ خِيَاطَةٍ أَوْ صَبَاغَةٍ ٣
 أَوْ عَمَلٍ شَبَّهَ ذَلِكَ حَلْفَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، فَأَمْرٌ بِهِ فَفَعَلَ : فَانْه
 يَحْنُثُ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَعَلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى فِي يَمِينِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ ،
 فَإِنْ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ فَأَمْرٌ بِهِ غَيْرُهُ فَفَعَلَهُ لَمْ يَحْنُثَ .

باب البشارة

١٠

وَ إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ « أَيُّ غُلَامَانِي بَشَرَنِي بِكَذَا وَكَذَا فَهُوَ حَرٌّ ،
 فَبَشَرَهُ وَاحِدٌ بِذَلِكَ ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَبَشَرَهُ فَالْأَوَّلُ حَرٌّ ، وَ لَا يَعْتَقُ الثَّانِي
 لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْبَشِيرُ ، وَ لَوْ بَشَرُوهُ مَعَ جَمِيعًا عَتَقُوا . وَ لَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ
 غُلَامٌ مِنْ غُلَامَانِهِ مَعَ رَجُلٍ بِالْبَشَارَةِ فَقَالَ « إِنَّ غُلَامَكَ يَبْشُرُكَ بِكَذَا
 وَكَذَا » ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَعْتَقُ ، لِأَنَّهُ قَدْ بَشَرَهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ١٥
 كِتَابِهِ ﴿ وَ بَشَرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ وَ إِنَّمَا أُرْسِلَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ؛ وَ قَوْلُهُ تَعَالَى

(١) وَ فِي هـ ، زه « الْأَمِيرُ الْيَوْمَ » .

(٢-٣) مِنْ قَوْلِهِ « وَيَقُولُ قَدْ ضَرَبَ » سَاقِطٌ مِنْ م .

(٣) وَ فِي م « صِنَاعَةٌ » .

(٤) وَ فِي هـ « إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ » .

(إن الله يبشرك بكلمة منه) فهذه بشارة . وكذلك لو كتب إليه كتابا .

وإن كان حين حلف نوى أن يشافهه مشافهة أو يكلمه به كلاما لم يعتق .

هـ وإذا حلف الرجل فقال «أى غلام لى أخبرنى بكذا كذا» أو أعلمنى بكذا كذا فهو حر ، ولا نية له فأخبره غلام له بذلك بكتاب أو بكلام أو برسول قال «إن فلانا يقول لك كذا كذا» فإن الغلام يعتق ، لأن هذا خبر . وإن أخبره بعد ذلك غلام آخر عتق لأنه قد قال «أى غلام لى أخبرنى فهو حر» ، فإن أخبروه جميعا كلهم عتقوا جميعا . وإن كان عنى حين حلف الخبر بكلام مشافهة لم يعتق أحد منهم إلا أن يخبروه بكلام مشافهة بذلك الخبر .

(١) سقط لفظ « مشافهة » من هـ .

(٢) وفى هـ « إنما » مكان « إذا » تصحيف .

(٣) وفى هـ « ان » مكان « أى » تصحيف .

(٤) وفى هـ م « بكذا وكذا » .

(٥) وفى هـ « لا ان » مكان « لأن » تحريف .

(٦) وفى المختصر و شرحه للمرخسى ص ١٨ : (وإذا قال : أى غلامنى بشرنى بكذا فهو حر؛ فبشره بذلك واحد ثم آخر عتق الأول دون الثانى، لأن الأول بشير والثانى مخبر) فإن البشير من يخبره بما غاب عنه علمه فتغير عند سماعه بشرة وجهه، وإنما وجد هذا من الأول دون الثانى (وإن بشروه معاً عتقوا) لأن كل واحد منهم أخبره بما غاب عنه علمه . فالعلم بالمخبر به يتعقب الخبر ولا يقرون به ، =

و إذا قال . أى علمانى حدثى . فهذا على المشافهة^١ ، لا يعتقد أحد

منهم^٢ .

و إذا حلف الرجل للرجل لئن علم بمكان فلان ليخبرنك به
ثم علم به الخالف و المحلوف له فلا بد من أن يخبره به و إن علما بأنه

= والدليل على أن البشارة تتحقق من الجماعة قوله تعالى " وبشروه بغلام عليم " (ولو بعث أحد علمانه مع رجل بالبشارة فقال : إن غلامك يبشر بكذا ؛ عتق) لأن عبارة الرسول كعبارة المرسل فالبشير هو المرسل ، و الرسول مبلغ ، قال الله تعالى " بكلمة منه اسمه المسيح " وإنما سمعت من رسل الله صلوات الله عليهم وهم الملائكة ثم كان بشارة من الله لها (وكذلك لو كتب به إليه كتابا) لأن البيان بالكتاب كالبيان باللسان (فان قال : نويت المشافهة ؛ لم يعتقد) لأنه نوى حقيقة كلامه ، فان البشارة إنما تكون حقيقة منه إذا سمعه بعبارة (وإذا قال : أى علمانى أخبرنى بكذا ؛ فالأول و الثانى و الكاتب و المرسل يعتقدون جميعا) لأن الخبر متحقق منهم فقد يخبر المرأ بما هو معلوم له كما يخبر بما غاب عنه علمه (إلا أن يعنى المشافهة) فتعمل نيته لأنه حقيقة كلامه ، وقع في بعض نسخ الأصل التسوية بين الإخبار و الإعلام ، و المراد أن الإعلام يحصل بالكتاب و الرسول كالإخبار ، فاما الإعلام لا يكون من اثنائى بعد الأول ، لأن الإعلام إيقاع العلم بالخبر و ذاك لا يتكرر ، بخلاف الإخبار ؛ ألا ترى أن الرجل يقول « أخبرنى بهذا غير واحد » و لا يقول « أعلمنى غير واحد » اه ص ١٩ .

(١) و فى ع « فهذا يدل على المشافهة » و فى البقية « فهذا على المشافهة » .

(٢) بمنزلة قوله « كلمنى » ، ألا ترى أنا نقول « أخبرنا الله بكذا بكتابه ، أو على لسان رسوله » و لا نقول « حدثنا الله » و لا « كلمنا الله » - كذا قال السرخسى فى شرح المسألة ص ١٩ .

قد حلف له على ذلك .

وإذا حلف الرجل لآخر ليخبره بكذا وكذا ولا نية له فأخبره بذلك بكتاب أو أرسل إليه بذلك رسولا فقال : إن فلانا يخبرك بكذا وكذا ، كان قد بر ، وكان هذا خبرا .

باب الرجل يحلف على الأيام هل يدخل

في ذلك الليل وغيره

ولو حلف الرجل فقال : يوم أفعل ٢ كذا وكذا فعبدى حر ، ولا نية له ففعل ذلك ليلا عتق غلامه ٣ ، وإنما يقع هذا على « إذا فعلت كذا وكذا » ؛ ألا ترى إلى قول الله تبارك وتعالى في كتابه ﴿ ومن يؤمهم ١٠ يومئذ دبره ﴾ ١ فن ولاهم الدبر بالليل والنهار فهو سواء .

وإذا قال : يوم أفعل كذا وكذا فعبدى حر ، وهو ينوى النهار دون الليل ففعل ذلك ليلا فإنه لا يحنث ، ويدين في القضاء ٤ .

(١) لم يذكر عنوان هذا الباب في المختصر .

(٢) وفي « أى يوم أهل » وفي البقية « يوم أفعل » .

(٣) لأن اليوم يذكر بمعنى الوقت ، قال الله تعالى « ومن يؤمهم يومئذ دبره الا متحرقا » والرجل يقول : انتظر يوم فلان ، ويذكر والمراد بياض النهار . قلنا : إذا قرن به ما يمتد كالصوم علم أن المراد به بياض النهار . وإذا قرن به ما لا يمتد فالمراد به الوقت ، وإنما قرن بذكر اليوم هنا فعلا لا يمتد فكان بمعنى الوقت - اه ما قاله السرخسي في شرح المسألة ص ١٩ .

(٤) لأنه نوى حقيقة كلامه وهي حقيقة مستعملة - اه ما قاله السرخسي .

و إذا قال . ليلة أفعل كذا وكذا فعبدى حر ، ففعل ذلك نهارا

لم يعتق عبده ' .

ولو حلف رجل لا يبيت في مكان كذا وكذا فأقام في ذلك

المكان ليلة حتى أصبح ولم يمت حنث . لأن البيتونة هو المكث فيها ،

إلا أن يعنى النوم . وإذا أقام في ذلك المكان حتى يذهب ٢ أكثر من ٥

نصف الليل ثم خرج منه حنث . ولو أقام إلى أقل من نصف الليل

ثم خرج لم يحنث .

و إذا حلف الرجل لا يظله ظل بيت ولا نية له فدخل ظل بيت

حنث . ولو قام في ظله خارجا لم يحنث ، إلا أن ينوى ذلك .

ولو حلف أن لا يأويه بيت فأواه بيت ساعة من الليل أو من ١٠

النهار ثم خرج لم يحنث حتى يكون فيه ٥ أكثر من نصف الليل

أو أكثر من نصف النهار ، إلا أن يكون يعنى لا يأوى : لا يدخل

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن قال : ليلة أفعل كذا ؛ فهو على

الليل خاصة) لأن الليل ضد النهار ، قال تعالى ” وهو الذى جعل الليل والنهار

خلفه “ وكما أن النهار مختص بزمان الضياء فالليل مختص بزمان الظلمة والسواد -

٥١ ما قاله السرخسي ص ١٩ .

(٢) وفي ٥ « لا يبيت في مقام مكان » نحل لفظ « مقام » كان نسخة على

« مكان » بالهامش فأدخله الناسخ في المتن بجمع بينهما .

(٣) وفي ٥ « ذهب » .

(٤) وفي ع « قام » والصواب « أقام » كما في بقية الأصول .

(٥) سقط لفظ « فيه » من ٥ .

بيتا فدخل حنث - وهذا قول أني يوسف الأول ، ثم رجع فقال بعد ذلك : إذا دخل ساعته حنث ؛ وهو قول محمد . ولو أدخل قدما واحدا ولم يدخل الأخرى لم يحنث حتى يدخلها جميعا . ولو أدخل جسده وهو قائم ما خلا رجله لم يحنث ، لأن الجسد إنما هو تبع ' للرجلين . فاذا لم يدخل الرجلين لم يحنث . وكذلك لو حلف أن لا يخرج من البيت فأخرج قدما واحدا ولم يخرج الأخرى ٢ لم يحنث .

باب الكفارة ٣ في اليمين في الكفالة

وإذا حلف الرجل لا يكفل بكفالة فكفل بنفس رجل عبد أو حر فقد حنث . وكذلك ' لو كفل بثوب أو دابة . وكذلك ' لو كفل ١ بمال أو بما أدركه من درك في دار اشتراها حنث . وكل شيء من هذا كفل به فهو كفالة .

ولو حلف أن لا يكفل * عن إنسان بشيء فكفل بنفس رجل لم يحنث لأنه لم يكفل عنه شيء ، والكفالة ٦ عنه ليست كالكفالة به ٧ .

(١) وفي ٥ « يقع » مكان « تبع » تصحيف .

(٢) وفي ٥ « الأخرى » .

(٣) وفي الأصل « الكفارات » والصواب « الكفارة » كما في البقية .

(٤) وفي ٥ « كذا » مكان « كذلك » في الحرفين .

(٥) وفي ٥ « ولو حلف لا يكفل » .

(٦) وفي م « الكفارة » مكان « الكفالة » .

(٧) قال السرخسي في شرح المختصر : لأن صلة « عن » لا تستعمل إلا في الكفالة =

و إذا حلف الرجل أن لا يكفل^١ عن فلان بشيء فأمره فلان فاشترى له ثوبا: لم يحث ، لأن هذا ليس بكفالة وإن كانت الدراهم على المشتري^٢ .

و إذا حلف الرجل لا يكفل عن فلان بشيء ، لا يضمن عن فلان شيئا فهما سواء الكفالة^٣ والضمان ، ولو أمره فلان أن يكفل^٤ عن رجل آخر أو يضمن عن رجل آخر ففعل ذلك : لم يحث .

و لو كانت الدراهم على فلان وبها كفيل فأمر فلان الخالف

فكفل عن كفيله : لم يحث الخالف ، لأنه لم يكفل عن فلان بعينه .

و لو حلف لا يكفل عن فلان فكفل لغيره و الدراهم التي

كفل بها أصلها لفلان : لم يحث ، لأنه لم يكفل له شيء . وإن كان^{١٠} أصلها له . وكذا لو كفل لغيره أو لآبيه أو لبعض أهله فكفل بها له^٥ لم يحث .

= بالمال ، فأما الصلة في الكفالة بالنفس البه ، يقال : كفل بنفس فلان . وكفل

عن فلان بكذا من المال - اه ص ٢٠ .

(١) وفي م « وإذا حلف الرجل لا يكفل » .

(٢) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وإن حلف لا يكفل عنه بشيء فاشترى

له بأمره شيئا لم يحث) لأن الكفالة التزام المطالبة بما على الغير . واليمن بالشراء

هنا في ذمة لو كفل دون المؤكل ، فلا يكون الوكيل كفيلة عن المؤكل ، بل

يكون في حقه بمنزلة البائع ، ولهذا طالبه بالثمن - الخ ص ٢٠ .

(٣) وفي م « الكفارة » تحريف .

(٤) وفي م « عن » مكان « على » :

(٥) سقط لفظ « له » من م ، م .

و لو كفل لفلان الذي حلف عليه بدراهم أصلها لغيره : حث :
 و لو حلف أن لا يكفل عن فلان فضمن عنه حث ، إلا أن
 يكون عن حين حلف اسم كفالة . فان كان عن أن « لا أكفل ولكن
 أضمن » فانه يسعه فيما بينه وبين الله تعالى ، وفي القضاء لا يسعه ،
 ٥ و إن لم يكن له نية فهما سواء .

و لو حلف أن لا يكفل عن فلان فأحال فلان عليه بمال له
 عليه : لم يحث إذا لم يكن للمحتال دين له عليه ، لأن هذا ليس بكفالة ٢ .
 ألا ترى إنما أحال عليه بشيء هو له عليه ، وإما هو وكيل الذي أحال
 عليه .

١٠ و لو قال « أضمن ما عندك لفلان » فضمنه له لم يحث ، لأنه
 لم يكفل عن فلان ، إنما ضمن ما عنده لهذا . ألا ترى أن هذا المحتال

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : (و لو حلف أن لا يكفل عن فلان
 فضمن عنه حث ، إلا أن يكون عن حين حلف اسم الكفالة ، فان كان عن أن
 « لا أكفل ولكن أضمن » فانه يسعه في ما بينه وبين الله تعالى ، وفي القضاء
 لا يسعه) وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء - اهـ ص ٢١ .

(٢) وفي ز « لم تكن » .

(٣) قال السرخسي : لأن الكفالة عنه أن يلتزم المطالبة عنه لغيره بما لم يكن عليه
 قبل الكفالة ، وذلك لم يوجد هنا ، إنما وكل فلان المحتال له بقبض دينه من
 الحالف وذلك لا يكون كفالة عنه للمحتال له ، وكذلك إن ضمنه له - اهـ ص ٢١ .

(٤) وفي ز « أحاله » وفي « أحال عليه بشيء هو له » .

(٥) سقط لفظ « ما » من م .

إنما هو وكيل لرب المال ١ . ولو كان لهذا ٢ المحتال له مال على الذى أحاله فاحتال به على الخالف أو ضمنه الخالف له وعلى الخالف مال للذى أحال عليه : حنث ٢ ، لأن هذا كفىل .

باب الكفارات في اليمين في الكلام

وإذا حلف الرجل لا يتكلم اليوم ولا نية له ثم صلى لم يحنث ، ه
لأن هذا ليس بكلام ٤ . ولوقرأ القرآن في غير صلاة أو سبح أو هلى
(١) وفى م « وكيل له بالمال » .

(٢) قوله « لهذا » كذا فى ه ، م ؛ وفى ع ، ز « هذا » .

(٣) لأنه التزم المطالبة عنه للحتال له بما لم يكن عليه من قبل ، والالتزام بقبول
الحوالة أبلغ من الالتزام بالكفالة والضمان ، فإذا كانت يحنث هناك فكذلك
يحنث هنا ، لأنه لا فرق بينهما فى حق الملتزم ، إنما الفرق فى حق المضمون عنه
أن الحوالة توجب براءة الأصل ، والكفالة لا توجب ؛ والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب - اه ما قاله السرخسى فى المسألة ص ٢١ .

(٤) قال السرخسى فى شرح المختصر : لم يحنث استحسانا ، وفى القياس يحنث
لأنه بالتسييح والتهليل والتكبير وقراءة القرآن متكلم ٥ ، فإن التكلم ليس
إلا تحريك اللسان وتصحيح الحروف على وجه يكون مفهوما من العباد ،
وقد وجد ذلك ؛ ألا ترى أنه لو أتى به فى غير الصلاة كان حائثا ! فكذلك فى الصلاة ؛
وجه الاستحسان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله يحدث من
أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا يتكلم فى الصلاة ؛ ولا يفهم أحد من هذا
ترك القراءة وأذكار الصلاة ، وكذلك فى العرف يقال : فلان لم يتكلم فى صلاته ؛
وإن كان قد أتى بأذكار الصلاة ، ويقال : حرمة الصلاة تمنع الكلام ؛ ولا يراد به
الأذكار ، والعرف معتبر فى الإيمان - اه ص ٢٢ .

أو كبر أو حمد الله تعالى كان قد تكلم وحنث، ووجبت عليه الكفارة .
وكذلك لو أنه ٢ أنشد شعرا حنث .

ولو حلف لا يتكلم اليوم فتكلم بالفارسية أو بالبطية أو بالسندية
أو بالزنجية أو بأى لسان كان سوى منطقته العربية ٣: حنث، لأنه كلام .

وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا فناداه من بعيد من حيث يسمع
مثله صوته أو كان نائما فناداه أو أيقظه: حنث . ولو مرّ على قوم فلم
عليهم وهو فيهم: حنث، إلا أن لا ينوى الرجل فيهم وينوى غيره .
وإن ناداه وهو حيث لا يسمع الصوت: لم يحنث ٦، وليس هذا بكلام .

(١) وفي م « وجب » .

(٢) سقط لفظ « أنه » من م .

(٣) كذا في م . ز . م ؛ وفي ع وسوا كان منطقته العربية « لفظ « سوا »
بالألف، وكذا هو في م .

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وكذلك لو ناداه وهو نائم فأيقظه
حنث) وهذا ظاهر . ووقع في بعض نسخ الأصل « فناداه أو أيقظه » وهذا
إشارة إلى أنه وإن لم يشبه بمئاته فهو حائث . لأنه أوقع صوته في أذنه ولكنه
لم يفهم لما ناع . والأظهر أنه لا يحنث لأن النائم كائنات . وإن لم يشبه كان
بمنزلة ما لو ناداه من بعيد بحيث لا يسمع صوته فلا يكون حائثا ، وإذا اتبه فقد
علمنا أنه أسمع صوته فيكون مكلفا له . وقيل هو عني الخلاف ، عند أبي حنيفة
يحنث لأنه يجعل النائم كالمتب ، وعندها لا يحنث ، بيانه فيمين رمى - بها إلى صيد
فوقع عند نائم حيا ثم لم يدرك ذكاته حتى مات ، على ما نبيته في كتاب الصيد -
اه ص ٢٢ .

(٥) وفي م « وهو ينوى » .

(٦) وفي م « لا يحنث » .

ولو كتب إليه أو أرسل إليه رسولا لم يحث . ولو أشار إليه بإشارة
أو أوما إليه بإيماء لم يحث^١ ، لأن هذا ليس بكلام .
و قال محمد في رجل قال : والله لا أكلم مولاك ، وله موليان
مولى أعلى و مولى أسفل و لانية له قال : أيهما كلم حث .
قال محمد : وإذا قال الرجل : لا أكلم جدك ، وله جدان من ه
قبل أمه و من قبل أبيه و لانية له قال : أيهما كلم حث^٢ .

(١) لأن الكلام ما لا يتحقق من الآخرس ، والإيماء والإشارة يتحقق منه
فلا يكون كلاما . و ذكر هشام عن محمد قال : سئل هارون عمن حلف لا يكتب
إلى فلان فأمه أن يكتب إليه بإيماء أو إشارة هل يحث ؟ فقلت : نعم إذا كان
مثلك يا أمير المؤمنين ! وهذا صحيح لأن السلطان لا يكتب بنفسه عادة ، إنما يأمر
به غيره . و من عادتهم الأمر بالإيماء والإشارة ، و عن ابن سماعة قال : سألت
محمد عمن حلف لا يقرأ كتابا لفلان فنظر فيه حتى فهمه ولم يقرأه ، فقال : سأل
هارون أبا يوسف عن هذا وكان محمد ابتلى بشيء منه فقال : لا يحث ؛ وأنا برىء
من ذلك ، ثم قدم و قال : أما أنا فلا أقول فيه شيئا ؛ و ذكر هشام و ابن رستم
عن محمد أنه يحث ، لأن المقصود الوقوف على ما فيه لا عين القراءة ، وفي الإيمان
يعتبر المقصود ، وجه قول أبي يوسف أن اللفظ مراعى ، و لفظه القراءة ، و النظر
و التفكير لفهم لا يكون قراءة ، ألا ترى أنه لا يتأدى به فرض القراءة في الصلاة -
أه ما قاله السرخسي في شرح المسألة من شرحه المختصر .

(٢) قال السرخسي في شرح المختصر : لأن هذا اسم مشترك ، والأسماء
المشتركة في موضع النفي نعم ، لأن معنى النفي لا يتحقق بدون التعميم ، وهو
بمنزلة النكرة تعم في موضع النفي دون الإثبات ، وهذا إشارة إلى الفرق بين
هذا وبين الوصية لمولاه ، و قد بينا الفرق في الجامع - اه ص ٢٣ .

باب الكفارة في اليمين في لزوم الغريم

و إذا حلف الرجل لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله عليه وله عليه شيء فلزمه ثم إن الغريم فر منه : لم يحث . لأن الخالف لم يفارقه ، إنما فارقه المطلوب . وكذلك لو أن المطلوب كابره مكابرة حتى انفلت منه .
٥ ولو أن المطلوب أحاله على رجل بالمال أو أبرأه الطالب منه ثم فارقه لم يحث ٢ ، لأنه فارقه ولا شيء عليه . ولو أن المال توى عند المحال عليه فرجع الطالب على المطلوب بالمال لم يحث ٣ ، لأنه قد كان وقت يومئذ وقتا - وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : يحث إن فارقه قبل أن يستوفى منه ، ولو لم يحله يومئذ بالمال ١٠ . ولكنه أعطاه إياه فوجد فيها درهما زيفا أو أكثر من ذلك بعد ما فارقه (١) وفي م « انقلب » تصحيف .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإن حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله عليه فلزمه ثم فر منه الغريم لم يحث) لأنه عقد يمينه على فعل نفسه في المفارقة ، وهو ما فارق غريمه ، إنما الغريم هو الذي فارقه (وكذلك لو كابره حتى انفلت منه) لأنه يقصد يمينه منعه نفسه عما في وسعه دون ما ليس في وسعه ، قال (ولو أن المطلوب أحال بالمال على رجل وأبرأه الطالب منه ثم فارقه لم يحث عند أبي حنيفة ومحمد . وفي قول أبي يوسف يحث) لأن ما جعله غاية وهو استيفاء ماله عليه قد فات حين برئ المطلوب بالحوالة . وقد بينا أن فوت الغاية عندهما يسقط اليمين لا إلى حث ، خلافا لأبي يوسف ، كما في قوله : لا أكلمك حتى يأذن لي فلان - اهـ ص ٢٠ .

(٣ - ٢) من قوله « لأنه فارقه ... » ساقط من هـ .

لم يحث من قبل أن الدرامم الزيوف فضة ، ولو كان في الدرامم دراهم ستوقه وجدها بعد ما فارقه فان كانت فضة لم يحث ، وإن كان من نحاس أكثرها والفضة أقلها حث ، لأنه قد فارقه وليس له عليه شيء .
ولو أعطاه الدرامم وفارقه وجاء رجل فاستحقها فأخذها من الخالف فرجع الخالف على غريمه لم يحث ، لأنه قد فارقه يوم فارقه على وفاء .
وكذلك لو باعه بالمال عبدا أو قبضه وفارقه ثم استحق العبد لم يحث .
ولو حلف المطلوب «لأعطينك حقك عاجلا ، وهو يعنى في نفسه وقتا كان الأمر على ما نوى وإن كان سنة ، لأن الدنيا كلها قليل عاجل .
فان لم يكن له نية فأن استحسن في ذلك أن يكون أقل من شهر بيوم ، فان تم شهر قبل أن يعطيه حث .

وإذا حلف لا يحبس عنه من حقه شيئا وله نية أن لا يحبسه به فهو ما نوى ، وإن لم يكن له نية فانه ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف و يأخذ في عمل ذلك حتى يوفيه . ولو حاسبه فأعطاه كل شيء له وأراه من ذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام فقال له ٣ «بقى لي عندك كذا كذا» من قبل كذا كذا ، فذكر المطلوب ذلك وعرفه وقد كانا جميعا نسياء : ١٥
لم يحث الخالف إذا أعطاه ذلك حين يذكره ، لأنه لم يحبسه . ألا ترى أنه قد أوفاه حقه .

وكذلك لو حلف أن لا يحبس عنه متاعه ثم قال له «خذه ، فقال

(١) سقط لفظ « ليس » من هـ ، م . (٢) وفي زه « لم تكن » .

(٣) كذا في هـ ، وسقط لفظ « له » من البقية .

(٤) وفي هـ ، م « كذا وكذا » .

(٥) وفي هـ « كذا وكذا » . (٦) وفي هـ « لم يحبسه » .

الطالب « قد أخذته » كان الحالف قد بر . ولا يكون حابسا لأنه قد خلى بين الطالب وبينه .

باب الرجل يحلف لا يقعد على الشيء

أو يستعير وهو لا يعرف فلانا

٥ وإذا حلف الرجل أن لا يقعد على الأرض ولا نية له فقعد على البساط أو على فراش أو على وسادة لم يحث . ألا ترى أنه ٢ قد قعد على غير ماسمي ٣ ! ولو قعد على بوريا أو حصير لم يحث . ولو قعد على الأرض أو على ثيابه التي تلبس ٤ وليس بينه وبين الأرض شيء حث ، لأن هذا قد قعد على الأرض إذا لم يقعد على البساط . ١٠ ألا ترى أنه قد يقول ٦ « قد قعدت على الأرض » ! والآخر قد يقول ٧ « قعدت ٨ على بساط » وهذا على ثيابه وذا على ثيابه ٩ .

(١) كذا في الأصول ، وفي المختصر « بساط » .

(٢) كذا في ع ، ز ، هـ ؛ وفي م « إلا أنه » مكان « ألا ترى أنه » .

(٣) وفي هـ « سماء » .

(٤) وفي هـ « حصيرا » تحريف .

(٥) وفي ز « يلبس » وهو في م غير منقوط .

(٦) كذا في ع ؛ وفي هـ ، م ، ز « أنه يقول » .

(٧) وفي هـ ، ز « والآخر يقول » .

(٨) وفي هـ ، م « قد قعدت » .

(٩) سقط قوله « وذا على ثيابه » من هـ .

وإذا حلف الرجل لا يقعد على الأرض وهو ينوي أن لا يقعد عليها فإن كان تحته فراش أو بساط أو وسادة أو حصير أو بوريا لم يحث .
وإذا حلف لا يمشى على الأرض ولا نية له فيها فمشى حافيا أو بنعلين أو خفين أو جوربين فإنه يحث ، لأنه قد مشى على الأرض .
ولو مشى على بساط أو على فراش أو على وسادة لم يحث ، لأنه ه
لم يمش على الأرض . ولو مشى على ظهر الأحجار حافيا أو بنعلين أو بخفين أو جوربين ولم يكن له نية فإنه يحث ، لأن ظهر الأحجار من الأرض .

ولو حلف لا يدخل الفرات ولا نية له فمر على الجسر لم يحث .
وكذلك إن دخل سفينة . فإن دخل الماء حث .
١٠

- (١-١) من قوله « على الأرض » ساقط من ه .
(٢) كذا في الأصول . وفي شرح السرخسي « الأجار » . وفي المغرب : الأجار السطح ، فعال ، عن أبي علي الفارسي : والأجار لغة فيه - الخ ج ١ ص ١٠ .
(٣) وفي ز « لم تكن » .
(٤) وفي ه « فادخل » .

(هـ) وفي المختصر وشرحه : (وإن حلف لا يدخل في الفرات فمر على الجسر أو دخل سفينة لم يحث ، وإن دخل الماء حث) لأن في العرف دخول الماء بالشروع في الماء ، والجسر والسفينة ما اتخذ للعاجزين عن الشروع في الفرات فعرفنا أن الحاصل على الجسر أو السفينة لا يكون داخل في الفرات عرفا ؛ وفي النوادر : وأوحلف لا يدخل بغداد فمر في الدجلة في السفينة فهو حاث في قول محمد ، وعند أبي يوسف لا يحث ما لم يخرج إلى الحد ، قال : ولو كان من أهل بغداد بلغا من الموصل في السفينة في دجلة حتى دخل بغداد كان مقبلا وإن =

و إذا حلف الرجل لا يكلم فلانا إلى كذا كذا - يعنى بذلك أشهراً ، فهو كما نوى ، وإن لم يكن له نية ولم يسم شيئاً فذلك إليه يكلمه بعد ذلك اليوم متى ما شاء ٢ . ولو حلف لا يكلمه إلى قدوم الحاج أو إلى الحصاد أو إلى الدياس و لا نية له فحصد أول الناس أو داس أول الناس ٣ أو قدم أول الحاج فانه ينبغي له أن يكلمه إن شاء ، و لا يبحث .
و لو حلف أن لا يؤم الناس يعنى لا يصلى بهم فأم بعضهم ولم يكن له نية حث ٦ .

و لو حلف أن لا يكلم فلانا حتى الشتاء فجاء أول الشتاء فقد انقطعت العيمين ، وكذلك الصيف .

= لم يخرج إلى الحد ، و محمد سوى بينهما و يقول : الموضع الذى حصل فيه من بغداد فيكون حائناً ، كما لو حلف لا يدخل الدار فدخلها راكباً ، و أبو يوسف يقول : مراد الحالف دخول الموضع الذى يتوطن فيه أهل بغداد ، و لا يوجد ذلك ما لم يخرج إلى الحد ، فان قهر الماء يمنع قهر غيره - اه ما قاله السرخسى ص ٢٥ .
(١) وفى ز « لم تكن » .

(٢) كذا فى ع ، ز ؛ وفى ه « متى قلنا بيده » مكان « متى ما شاء » تحريف ، وفى م « بعد ذلك إلى متى ما شاء » .

(٣-٣) من قوله « أو داس » ساقط من ه ، م .

(٤) وفى ه « الحج » تصحيف .

(٥) سقط لفظ « الناس » من ه .

(٦) لأن « الناس » اسم جنس ، و قد علمنا أنه لم يرد استغراق الجنس لأن ذلك لا يتحقق ، فيتناول أدنى ما ينطق عليه اسم الجنس - اه ما قاله السرخسى فى شرح المسألة ص ٢٥ .

ولو حلف لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه حائطا يضع عليه جذوعه ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنث ، لأنه قد استعار . وكذلك لو استعار منه بيتا أو دارا أو دابة أو دلو أو ثوبا . ولو دخل عليه فأضافه لم يحنث . ولو دخل فاستقى من بئر باذنه لم يكن عليه شيء ، ولم يكن هذا عارية .

ولو حلف بالله ما يعرف فلانا ثم ذكر أنه قد كان يعرفه لم يحنث ، لأنه لم يكن يعرفه حين حلف . ولو حلف ما يعرف فلانا ثم رآه بعد ذلك فقال : هذا الذي حلفت عليه ، فقال الرجل بأى ٣ قد كنت أعرف وجه هذا الرجل لم يحنث .

ولو أن رجلا عرف وجه رجل ولا يعرف اسمه فحلف ما يعرفه . كان صادقا ، إلا أن يعنى معرفة وجهه ، فإن عنى معرفة وجهه حنث . وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سأل رجلا عن رجل (١) وفي زه لم تكن .

(٢) لأنه يعرفه من وجه دون وجه . فانه يمكنه أن يشير إليه إذا كان حاضرا ولا يمكنه إحضاره إذا كان غائبا ، والثالث من وجه دون وجه لا يكون ثابتا مطلقا ، والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجلا عن رجل فقال : هل تعرفه ؟ فقال : نعم ، فقال هل تدري ما اسمه ؟ قال : لا ، قال : فانك إذا لا تعرفه .

(٣) وفي « باي » وفي زه « باي » والصواب كما هو في ع ، م « بأى » . (٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (إلا أن يعنى معرفة وجهه) فان عنى ذلك فقد شدد الأمر على نفسه ، واللفظ محتمل لما نوى ، وهذا إذا كان للحلف عليه =

فقال : هل تعرفه ؟ فقال : نعم ، فقال : هل تدري ما اسمه ؟ قال : لا ، قال : أراك إذا لا تعرفه . فكل معرفة يعرفه الرجل ولا يعرف ما اسمه فليس بمعرفة . فان حلف أنه لا يعرفه فقد بر ، إلا أن يعنى معرفة وجهه وسوقه وأصبعته وقبيلته فانه يحنث .

باب الكفارة في الإيمان في الأدهان والرياحين والحلل ٢

وإذا حلف الرجل لا يشتري بنفسجا ولا نية له فاشترى دهن بنفسج فانه يحنث ، وإنما أضع اليمين على الدهن ، ولا أضعها على الورد . وكذلك لو حلف لا يشتري خيرا ٣ .

= اسم . فان لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فزأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد لحلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حانث ، لأنه يعرف وجهه ويعرف نسبه وليس له اسم خاص يشترط معرفة ذلك فكأن حانثا في يمينه ، والله أعلم بالصواب - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ٢٦ .

(١) وفي ز « قال » .

(٢) وفي ه « الخز » مكان « الحل » .

(٣) وفي المصباح المنير : الخير بالكسر الكرم والجود ، والنسبة إليه خيرى على لفظه ، ومنه قيل للثور : خيرى ، لكنه يغلب على الأصفر منه لأنه الذى يخرج دهنه ويدخل فى الأدوية - اه ج ١ ص ١٣٤ . وفى محيط المحيط : الخيرى نبات معرب ، وهو الثور الأصفر ، ودهن الخيرى يوصف لتحليل الأورام ، وهو زيت ينقع فيه زهر الخيرى فى زجاجة وتوضع فى الشمس أياما - اه ج ١ ص ٦١٢ . وفيه أيضا : ونبات ذو زهر ذكى الرائحة ، الواحدة : منثورة - ج ٢ ص ٢٠٤ . وفى قطر المحيط : الخيرى الثور الأصفر - ج ١ ص ٥٩٢ . وفيه فى ج ٢ ص ٢١٢ فى تفسير المنثور : نبات ذو زهر ذكى الرائحة - اه . قلت : ذكره فى ج ٢ ص ٢١٩ =

ولو حلف لا يشتري حناء أو وردا كان هذا وذاك في القياس سواءه٢، ولكنني أستحسن أن أضع هذا على الورق والورد إذا لم يكن له نية . ولو اشترى في هذا دهنا لم يحنث . ولو اشترى في الأول ورقا لم يحنث ٣ .

= من محيط الأعظم وهو كتاب في مفردات الأدوية ذكره فيه بالتفصيل وقال : يقال له بالفارسية « شب بوى » وهو أقسام برى وبستاني ، أبيض الزهر وأحمره وأصفره ، والمستعمل منه أحمر الزهر وأصفره ، والمراد من مطلقه الأصفر - اه ترجمته بالاختصار ص ٢٢٠ . قلت : اللفظ هذا في م وه غير منقوط ، لكن نسخ الأصول اتفقت على صورته ، والصحيح المنقوط في ع ، ز .

(١) وفي ع ، ز « عنا » وفي م « عانا » غير منقوط ؛ والصواب « حناء » كما في المختصر وشرحه ، وفي ه « لا يشتري وردا » .

(٢) وفي م « سواء في القياس » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ٢٧ : (و إذا حلف لا يشتري بنفسه جاشترى دهن

فانه إذا أطلق اسم البنفسج في العرف يراد به الدهن ، ويسمى « بئعه بائع البنفسج فيصير بشرائه مشترى للبنفسج أيضا (ولو اشترى ورق البنفسج لم يحنث) وذكر الكرخي في مختصره أنه يحنث أيضا ، وهذا شيء ينبني على العرف ، وفي عرف أهل الكوفة بائع الورق لا يسمى بائع البنفسج ، وإنما يسمى به بائع الدهن ، فبني الجواب في الكتاب على ذلك ، ثم شاهد الكرخي عرف أهل البغداد أنهم يسمون بائع الورق بائع البنفسج أيضا فقال : يحنث به ، وهكذا في ديارنا ، ولا يقال اللفظ في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ، ولكن فيها حقيقة ؛ أو يحنث فيها باعتبار عموم المجاز (والخيرى كالبنفسج ، فأما الحناء والورد فقال : إنني استحسن أن =

كتاب الأصل الكفارة في الإيمان في الأدهان والرياحين والخل ج - ٣

ولو حلف لا يشتري بزرا فاشترى دهن بزر فانه يحث . وإن اشترى حناء فانه لا يحث ، إلا أن يكون نوى حين حلف .

وإذا حلف لا يشتري بزرا فأى البز اشترى فانه يحث ، فان اشترى فراء

أجعله على الورق والورد إذا لم يكن له نية ، وإن اشترى دهنهما لم يحث ، والقياس في الكل واحد ولكنه بنى الاستحسان على العرف ، وأن الورد والحناء تسمى به العين دون الدهن ، والبنفسج والخيرى يسمى بهما مطلقا ، والياسمين قياس الورد يسمى به العين فان الدهن يسمى به زنبقا - اه ص ٢٨ .

(١) وفي م « حناء » تصحيف ؛ وفي قانون الشيخ أبى على ابن سينا ج ١ ص ٣١٣ : « حناء » قال ديسقوريدوس : هى شجرة ورقها على أغصانها ، وهو شبيه بورق الزيتون غير أنه أوسع وألين وأشد خضرة ، ولها زهر أبيض شبيه بأشنة ، طيب الرائحة ، وبزره أسود شبيه ببزر النبات الذى يقال له « اقطفى » وقد يجلب من البلدان الحارة - اه . قلت : الحناء من أشجار الهند يصنع أهل الهند بأوراقها بعد ما دقت أشعار لحامهم ورؤسهم فتحمر ، وتصنع بها نساؤهم أيديهن وأرجلهن حتى تحمر للحسن ، وكذلك يصنعون الطيب من زهره .

(٢) وفي م « بزرا » تصحيف .

(٣) الفراء جمع الفروة أو الفرو ، وفي المصباح النير : الفروة التى تلبس ، قيل باثبات الماء ، وقيل بمحذنها ، والجمع : الفراء ، مثل سهم وسهام - اه ج ٢ ص ٨٥ . وفي قطر المحيط : الفرو والفروة لبس من جوخ ونحوه ، يطن بجلود بعض الحيوانات كالأرانب والتمالب والسمور ، ج : فراء - اه ج ٢

ص ١٥٩٢ .

أو مسوحا ١ أو طيالة ٢ أو أكسية فانه لا يحث ٣، لأن هذا ليس بز .
وإن حلف لا يشتري طعاما ولا نية له فاشترى حنطة أو دقيقا
أو تمرا أو شيئا من الفواكه مما يؤكل فانه يحث في القياس، وأما في
الاستحسان فينبغي أن لا يحث إلا في الخبز والحنطة والدقيق .

(١) والمسح بالكسر واحد المسوح، وهو لباس الرهبان - اه المغرب ج ٢
ص ١٨٤ . وفي قطر المحيط : المسح الجادة والباس يقعد عليه، والثوب من
شعر كثوب الرهبان، ج أمساح ومكوح - اه ج ٢ ص ٢٠٤٦ .
(٢) وفي المغرب : الطيلسان تعريب تالسان، وجمعه طيالة، وهو من لباس
العجم مدور أسود - اه ج ٢ ص ١٦ .

(٣) وفي المختصر وشرحه للرخسي : (و لو حلف لا يشتري بزا فاشترى فروا
أو مسحا لم يحث، وكذلك الطيالة والأكسية) لأن بائع هذه الأشياء
لا يسمى بززا، ولا يباع في سوق البزازين أيضا فلا يصير مشتريا للبز بشرائها -
اه ص ٢٨ .

(٤) وفي المختصر وشرحه للرخسي ص ٢٨ : (و لو حلف لا يشتري طعاما
فاشترى تمرا أو فاكهة حث في القياس) لأن الطعام اسم لما يطعمه الناس،
والفاكهة والتمر بهذه الصفة، ألا ترى أنه لو عقد يمينه على الأكل حث به!!
فكذلك الشراء (ولكنه استحسن فقال: لا يحث إلا في الحنطة والخبز والدقيق)
لأنه عقد يمينه على الشراء، والشراء إنما يتم به وبالبائع وما يسمى بائع
الطعام أو يباع في سوق الطعام يصير هو بشرائه مشتريا للطعام، وبائع الفاكهة
واللحم لا يسمى بائع الطعام فلا يصير هو بشرائها مشتريا للطعام أيضا، بخلاف
الأكل فانه يتم بالأكل وحده فيعتبر فيه حقيقة الاسم - اه ص ٢٩ .

و إذا حلف لا يشتري سلاحا فاشترى شيئا من الحديد غير مصوغ فانه لا يحنث^٢ . وكذلك لو اشترى سكيناً أو سفوداً^٣ لم يحنث^٤ . وأما إذا اشترى درعا أو سيفاً أو قوساً أو شبه ذلك حنث ، لأن هذا هو من السلاح .

٥ و إذا سأل رجل رجلاً عن الحديث فقال أ كان كذا كذا؟ فقال : نعم ، فقال الحالف : قد والله حدثني بكذا وكذا ؛ يعنى بقوله « نعم » فهو صادق ، فهذا حديث . ألا ترى أنه يقرأ عليك الصك فيقول : أشهد عليك بكذا وكذا ، فتقول أنت : نعم . فتقول^٦ : قد أشهدني فلان بكذا وكذا ، فيصدق .

١٠ و إذا حلف الرجل أن لا يشم طيباً فدهن به لحيته أو رأسه فوجد ريحه لم يحنث ، فإن تشمعه فقد حنث . وإن دخل ريحه في أنفه (١) وفي م « حلف الرجل » .

(٢) لأن بائعه لا يسمى بائع السلاح وإنما يسمى حداداً ، وكذلك يباع في سوق الحدادين ولا يباع في سوق الأسلحة - قاله المرخمي في شرح المختصر ص ٢٩ .

(٣) السفود حديدة يشوى عليها اللحم ، ج : سفايد - اهـ ج ١ ص ٩٢ من قطر المحيط .

(٤) لأن بائعه لا يسمى بائع السلاح ، وإنما يسمى سكاكاً - قاله المرخمي في شرح المختصر ص ٢٩ .

(٥) وفي « أهكذا كذا » وفي « كذا وكذا » .

(٦) وفي « فيقول » وفي البقية « فتقول » .

- من غير أن يشمه^١ فانه لا يحنت . وليس شيء من الدهن بعد^٢
إلا أن يكون فيه طيب يطيب^٣ . وإنما الطيب ما جعل فيه العنبر والمسك
وما أشبهه ، وما يجعل منه في الدهن فهو طيب .
ولو حلف لا يشم دهنا ولا يدهن بدهن فأى الدهن ما ادهن
به أو شمه فانه يحنت ؛ الزيت وما سواه .
ولو حلف لا يشم ريحانا ولا نية له فشم آسا وما^٤ أشبهه من
الرياحين حنت . ولو شم ياسمينا أو وردا أو شبه^٥ ذلك فانه لا يحنت ،
لأن هذا ليس بريحان^٦ .

(١) وفي هـ « يشمه » .

(٢) وفي ز « بعد » مكان « بعد » .

(٣) قوله « يطيب » كذا في هـ ، وفي البقية « بطيب » .

(٤) وفي هـ « وإنما » .

(٥) وفي م « أو ما » .

(٦) وفي هـ « شبهه » خطأ .

(٧) وفي المختصر وشرحه للسر خمي ص ٢٦ : (وإن حلف لا يشم ريحانا فشم
آسا أو ما أشبه ذلك من الرياحين حنت ، وإن شم الياسمين أو الورد لم يحنت)
لأنهما من جملة الأشجار ، والريحان اسم لما ليس له شجر ، ألا ترى أن الله تعالى قال
« والنجم والشجر يسجدان والحب ذو العصف والريحان » قد جعل الريحان
غير الشجر ، عرفنا أن ما له شجر فليس بريحان وإن كان له رائحة مستلذة ،
وكذلك في العرف لا يطلق اسم الريحان على الورد والياسمين ، وإنما يطلق على
ما ينبت من بزره مما لا شجر له ، وقيل : الريحان ما يكون لعينه رائحة مستلذة ، =

ولو أن امرأة حلفت أن لا تلبس حليا ولا نية لها فلبست خاتم فضة لم تحث. ألا ترى أن الرجال يلبسونه وليس يلبس الرجل الحلي، وإن لبست سوارا أو قلبا أو خلخالا حثت، وكذلك لو لبست قلادة أو فرطا، ولو لبست عقد لؤلؤ لم تحث لأنه ليس بحلي في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد ٣ فيها: هو حلي وتحث فيه؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى في كتابه ﴿و تستخرجوا منه حلية تلبسونها﴾ وهو اللؤلؤ فيما بلغنا؛ وقال في آية أخرى ﴿يحلون فيها﴾ = وشجر الورد والياسمين ليس لعينه رائحة، إنما الرائحة للورد خاصة، فلا يكون من جملة الرياحين - اهـ.

(١) وفي هـ «حث» تصحيف.

(٢) كذا في هـ، ز وهو الصواب نوفي ع، م «قرطقا» وليس بصواب لأن القرط قباء وليس هذا مقام القباء والأنواب، بل المقام مقام الحلي. قلت: القرط ما يعلق في شحمة الأذن من درة أو نحوها، وجمعه: أقرط. والقباء بالضم السوار للمرأة غير ملوى، والسوار ككتاب و غراب، القلب كالأسوار بالضم، ج: أسورة - كذا في القاموس ج ٢ ص ٥٣. والقلادة ما جعل في العنق - القاموس ج ١ ص ٣٣. والخلخال والخلخل والخلخل حلية من فضة كسوار كبير تلبسها نساء العرب في أرجلهن، ج: خلاخيل و خلاخل - كذا في فطر المحيط ج ١ ص ٥٦١.

(٣) كذا في هـ؛ ولم يذكر قول محمد مع أبي يوسف في ع، ز، م؛ والصواب أنه معه، كما ذكره الحاكم في مختصره والسرخسي في شرح المختصر.

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ٢٩: (ولو أن امرأة حلفت أن لا تلبس =

من أساور من ذهب ١ و أولوا ٢ .

= حليا فلبست خاتم الفضة لم تحت (لأن الرجل ممنوع من استعمال الحلي وله أن يلبس خاتم الفضة ، فعرفنا أنه ليس بحلي ، وقيل : هذا إذا كان مصوغا على هيئة خاتم الرجال ، فأما إذا كان على هيئة خاتم النساء مما له فصوص فهو من الحلي لأنه يستعمل استعمال الحلي للآثرين به ، والسوار والخنخل والقلادة والقرط من الحلي لأنها تستعمل استعمال الحلي للآثرين بها حتى يختص بلبسها من يلبس الحلي ، والله تعالى وعد ذلك لأهل الجنة بقوله " يحملون فيها من أساور من ذهب " فأما اللؤلؤ عند أبي حنيفة لا يكون حليا (إلا أن يكون مرصعا بالذهب والفضة) وعند أبي يوسف ومحمد هو حلي (لقوله تعالى " يحملون فيها من أساور من ذهب وألؤا ") وقوله تعالى " وتستخرجوا منه حلية تلبسونها " وكذلك من حيث العرف يستعمل ذلك استعمال الحلي ، فالمرأة قد تلبس عقد لؤلؤ للحلي بها ، ولكن أبو حنيفة شاهد العرف في عصره وأنهم يتحلون باللؤلؤ مرصعا بالذهب أو الفضة ولا يتحلون باللؤلؤ وحده ، فبنى الجواب على ما شاهدته ، وقد بينا أنه لا تنبئ مسائل الإيمان على أقطاب القرآن . ولكن قولها أظهر وأقرب إلى عرف ديارنا - اه ص ٣٠ .

(١) وفي الدر المنثور : وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله " هو الذي يخر البحر لنا كلوا منه لحما طريا " يعني حيتان البحر " وتستخرجوا منه حلية تلبسونها " قال : هذا اللؤلؤ ؛ وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي جعفر قال : ليس في الحلي زكاة ، ثم قرأ " وتستخرجوا منه حلية تلبسونها " - اه ج ٤ ص ١١٣ .

قلت : وقال ابن جرير في تفسير سورة النحل ج ١٤ ص ٥٦ : حدثني الثني قال أخبرنا إسحاق قال أخبرنا هشام عن عمرو عن سعيد عن قتادة في قوله " وهو الذي يخر البحر لنا كلوا منه لحما طريا " قال : منها جميعا " وتستخرجوا منه حلية تلبسونها " قال : هذا اللؤلؤ - اه . و قال أيضا : حدثني الثني قال أخبرنا إسحاق =

ولو حلف رجل لا يقطع بهذه^١ السكين أو بهذا المقص^٢ أو بهذا
العلم^٣ فكسره فجعل منه سكيناً أخرى أو جلباً آخر ثم عمل به و قطع:
لم يحث .

ولو حلف لا يتزوج اليوم ولا نية له فتزوج امرأة بغير شهود
كان في القياس أن يحث ، ولكني أدع القياس فلا يحث : ألا ترى
أنه لو تزوج أمه أو أخته أو امرأة لها زوج لم يحث ! فكذلك إذا
تزوج امرأة بغير شهود ، لأنه لا نكاح إلا بولي وشاهدين ؛ للأثر الذي
= ثنا حماد عن يحيى قال ثنا إسماعيل بن عبد الملك قال : جاء رجل إلى أبي جعفر
قال : هل في حلي النساء صدقة ؟ قال : لا ، هي كما قال الله تعالى "حلية تلبسونها"
الشيخ .

(١) وفي « بهذا » وكذلك هو في المختصر و شرحه . وفي المصباح المنير :
حكى ابن الأنباري فيه التذكير والتأنيث ، وقال السجستاني : سألت أبا زيد
الأنصاري والأصمعي وغيرهما من أدركنا فقالوا : هو مذكر ، وأنكروا التأنيث ،
وربما أنت في الشعر على معنى الشفرة ، وأنشد الفراء : بسكين موثقة النصاب ؛
ولهذا قال الزجاج : السكين مذكر وربما أنت بالهاء لكنه شاذ غير مختار -
الشيخ ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) القص : القطع ، والمقص آلة منه .

(٣) وفي المصباح : العلم بفتحيتين : المقراض .

(٤) وفي نصب الراية تحت قول صاحب الهداية « لا نكاح إلا بشهود » : وفي
الباب أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن سعيد بن يحيى بن سعيد
الأموي ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري
عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح =

جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولو حلف لا يشتري عبدا فاشترى عبدا يباعا فاسدا حنث ، وهذا
والنكاح سواء في القياس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ،
ولكني أستحسن في البيع . ألا ترى أنه لو أعتق هذا العبد جاز
عقده بعد أن يقبضه ، ولو طلق المرأة والنكاح فاسد لم يقمع ذلك موقعه
الطلاق .

باب الإيمان على الصلاة والصيام والزكاة

ولو حلف ٢ ليصليين اليوم ركعتين تطوعا فصلى ركعتين وهو على
غير وضوء كان في القياس يحنث ، ولكننا لا نأخذ في هذا بالقياس ،
ونقول ٣ : لا يحنث ، وإنما نضع هذا على صلاة صحيحة .
ولو حلف لا يصلي فافتتح الصلاة فقرأ ثم تكلم لم تكن صلاة ،
= إلا بولي وشاعدي عدل ، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل ، فإن
تساجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » - انتهى ؛ أخرجه في النوع الثامن
والتسعين من القسم الأول ، ثم قال : لم يقل فيه « وشاعدي عدل » إلا ثلاثة
أنفس : سعيد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث ، وعبد الله بن عبد الوهاب
الحجبي عن خالد بن الحارث ، وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس ،
ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر - انتهى كلامه ، اهـ ج ٣ ص ١٦٧ .
(١) كذا في أكثر الأصول ، وفي « ومحمد وأبي يوسف » .

(٢) وفي « ولو حلف الرجل » .

(٣) وفي « وتقول » وهو في م مهملة .

وكذلك لو ركع ما لم يسجد ، لأنك لا تستطيع أن تقول : قد صلى ؛
حتى يصلي ركعة بسجدة أو سجدتين ، وهذا استحسان ، وفي القياس يحنث .
ولو حلف رجل لا يصوم فأصبح صائماً ثم أفطر حنث ، لأنه
قد صام . ولو حلف لا يصوم يوماً ثم صام ثم أفطر قبل الليل
لم يحنث .

ولو حلف ليفطرن^١ عند فلان ولا نية له فأفطر على ماء وتعشى
عند فلان كان قد حنث . وإن كان قد نوى حين حلف العشاء لم يحنث .
ولو حلف لا يتوضأ بكوز لفلان فوضأ فلان فصب عليه الماء
من كوز لفلان فتوضأ^٢ وليس له نية حنث ، وكوز الصفر والأدم
١٠ وغير ذلك في هذا سواء . ولو توضأ^٣ بأناه لفلان غير الكوز لم يحنث .
وكذلك لو حلف لا يشرب بقدرح لفلان ، ولو كان فلان هو
الذي وضأه وغسل يديه ووجهه ورجليه لم يحنث ، لأنه لم يتوضأ .

باب الحنث في اليمين والمشي إلى بيت الله تعالى

ولو أن رجلاً تزوج أمة ثم قال لها « إذا مات فلان مولاك

(١) سقط لفظ « قبل » من م .

(٢) وفي « لا يفطرن » تحريف .

(٣-٣) من قوله « وليست له نية ... » ساقط من هـ .

(٤) كذا في الأصول . وفي المختصر وشرحه « باب اليمين في العتق » .

فأنت طالق ثنتين ، فأت المولى و الزوج وارثه لا يعلم له وارث غيره .
فانه يقع عليها الطلاق كله ، و لا تحل له ١ حتى تنكح زوجا غيره .
ألا ترى أنه لو قال ، إذا مات مولاك فملكك فأنت حرة ، ثم قال
« إذا مات مولاك فملكك فأنت طالق » ، ثم مات المولى فورثها الزوج
أن العتق يقع و لا يبطل ٢ الطلاق ! لأنها وقعا جميعا بعد الملك ه
بلا فصل ، و وقع ، في الباب الأول مع الملك بلا فصل .
و إذا كان للرجل أمة فقال لها « إذا مات فلان فأنت حرة ،
فباعها من فلان ثم تزوجها ثم قال لها « إذا مات مولاك فأنت طالق
ثنتين » ، ثم مات المولى و هو وارثه فانه لا يقع العتق ، و يلزمه الطلاق
من قبل أن العتق لا يقع إلا بعد الملك و كان الملك بعد الموت ١٠
بلا فصل فقد حث قبل أن يقع العتق ، لأن العتق ههنا لا يقع إلا بعد
الموت ، و الملك يقع بعد الموت بلا فصل ، و الطلاق يقع بعد حال
واحد ، و العتق لا يقع إلا من بعد حالين بلا فصل ، و الطلاق أولى ،
و لا يقع العتاق لأنه حث و هو في غير ملكه . أ رأيت لو قال « إذا

(١) سقط لفظ « غيره » من ه .

(٢) سقط لفظ « له » من ه .

(٣) وفي م « و يبطل » .

(٤) زاد في ه بعد قوله « و وقع » : « لأنه لا عتق في المسألة الأولى و ليس

إلا الطلاق » ؛ وفي م « وقعا » بالثنية .

(٥) سقط لفظ « واحد » من ه .

مات فلان و هو يملكك فأنت حرة ، أو قال و إذا مات فلان و هو يملكك فأنت طالق ثنتين ، فانها مثل الأولى ! أ رأيت لو قال و إن مات فلان و أنا أملكك فأنت حرة ، هل يقع العتاق ! ألا ترى أن العتاق لا يقع في هذا و لا في الباب الأول - و هذا قول أبي يوسف ؛ و قال زفر^٥ : يقع العتاق و لا يقع الطلاق . و قال محمد : لا يقع العتاق و لا الطلاق ، لأن العتاق وقع هو^٣ ، الملك جميعا معا ، و لا يقع بطلاق الرجل على ما لا يملك فيفسد النكاح بالملك دون الطلاق ..

و إذا قال الرجل لأتمته و إذا باعك فلان^٢ فأنت حرة ، فباعها من فلان و قبضها ثم اشتراها منه فانها^٥ لا تعتق^٦ ، لأنه لم يحنث و هي ١٠ في ملكه . أ رأيت لو قال و إن وهبك فلان فأنت حرة ، فباعها من فلان و قبضها ثم استودعها البائع ثم قال البائع « هبها لي ، فقال « هي لك ، أنها له ! و هذا قبول . و لا تعتق^٧ لأن العتق و الهبة وقعاً

(١ - ١) من قوله « فأنت حرة » ساقط من ز .

(٢) وفي م « أبو يوسف » مكان « زفر » تحريف .

(٣) سقط لفظ « هو » من ه .

(٤) وفي ه « إذا بعثك » .

(٥) كذا في ه ؛ وفي ع ، ز ، م « فانه » و الصواب ما في ه .

(٦) وفي ع « لا يعتق » و هو موافق لقوله « فانه » لكن المسألة في الأمة دون العبد ، و عوفي م مهمل .

(٧) وفي الأصل « ولا يعتق » و لا يصح . و الصواب « ولا تعتق » كما في ه ، ز ؛ و هو في م غير منقوط .

وهي في ملك غيره . ألا ترى أن ملكه وقع فيها بعد خروجها من ملك الأول^١ فكذلك لا تعتق إلا بعد ملكه ، وإنما وقع الحنث قبل الملك ، لأن الحنث وقع مع خروجها من ملك الأول و ملك الثاني معا فلا تكون في حال واحدة حرة رقيقة^٢ .

ولو قال « إذا وهبك فلان منى فأنت حرة » فوهبها له وهو ه قابض لها عتقت . وكذلك لو قال « إذا باعك فلان منى^٣ فأنت حرة » فاشتراها عتقت .

ولو قال رجل « يا فلان ! والله لا أكلبك عشرة أيام » والله لا أكلبك تسعة أيام ، والله لا أكلبك ثمانية أيام ، فقد حنث

(١) سقط لفظ « الأول » من ه .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « حرة ورقيقة » سقط حرف الواو منها والله أعلم . وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإذا قال لأمة : إذا باعك فلان فأنت حرة ، فباعها من فلان ثم اشتراها منه لم تعتق) لأن الشرط بيع فلان إياها ، وبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه ، فأما وقوع الملك للحالف بشرائه لا ببيع فلان ، فلهذا لا تعتق (ألا ترى أنه لو قال : إذا وهبك نى فلان فأنت حرة ، فباعها من فلان وسلمها ثم استودعها البائع ثم قال للبائع : هبها لي ، فقال : هي لك ؛ أنها له وهذا قبول ولا تعتق) لأن العتق والهبة وقعا وهي في ملك غيره ، فانه إنما يملكها بالهبة و الشراء بعد خروجها من ملك البائع والواهب ، فكان العتق متصلا بزوال ملك البائع والواهب ، أو مقترنا بوقوع الملك للحالف ، ولا ينفذ العتق إلا بعد تقدم الملك في المحل - اه ص ٣٣ .

(٣) وفي ه « منى » .

مرتين^١ ، و عليه اليمين الآخرة إن كلبه الثالثة في الثمانية الأيام وجبت عليه كفارة أخرى . فان قال « والله لا أكلبك ثمانية أيام » ، والله لا أكلبك تسعة أيام ، والله لا أكلبك عشرة أيام ، فان عليه كفارتين ، وإن كلبه في ٣ الثمانية الأيام و التسعة الأيام و في اليوم العاشر حنث .

٥ وإذا حلف الرجل فقال عليه^٢ المشي إلى بيت الله تعالى وكل مملوك له حر و كل امرأة له طالق ثلاثا إن دخل هذه الدار ، ثم قال رجل آخر « وعلى^٣ مثل جميع ما جعلت على نفسك من هذه الإيمان^٤ إن دخلت الدار ، فدخل الثاني الدار فانه يلزمه المشي إلى بيت الله تعالى ، ولا يلزمه عتق و لا طلاق^٥ . ألا ترى أنه لو قال « على طلاق

(١) لأنه باليمين الثانية صار مخاطبا له فيحنث في اليمين الأولى ، وباليمين الثالثة صار مخاطبا له فيحنث في اليمين الثانية (و عليه اليمين الثالثة حتى إن كلبه في الثمانية الأيام حنث أيضا) - ٥١ ما قاله السرخسي ص ٣٤ .

(٢) سقط لفظ « أيام » من ٥ .

(٣) سقط لفظ « في » من ٥ .

(٤) وفي ٥ « على » مكان « عليه » .

(٥) وفي ٥ ، ز « على » سقط حرف الواو منها .

(٦) وفي ٥ « الأيام » مكان « الإيمان » .

(٧) لأن الثاني صرح بكلمة « على » وهي كلمة الالتزام فكانت عاملة فيما يصح

التزامه في الذمة دون ما لا يصح التزامه في الذمة ، والمشي إلى بيت الله تعالى

يصح التزامه في الذمة فيتعلق بدخوله الدار ، وعند الدخول يصير كالمتنجز ، =

امراتي^١، والله^٢ على طلاق نسائي، أن الطلاق لا يقع عليهم^١ ولا يكون الطلاق قرينة^٣، وليس عليه أن يتم ذلك^٤.

= فأما الطلاق لا يصح التزامه في الذمة، والعق وإن كان يصح التزامه في الذمة ولكن لا ينتج في المحل بدون التنجيز فلهذا لا يعتق مملوكه ولا تطلق زوجته إذا دخل الدار؛ وذكر في اختلاف زفر ويعقوب أن الرجل إذا قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار، وقال آخر: على مثل ذلك في امرأتي من الطلاق إن دخلتها، فدخل الثاني الدار لم تطلق امرأته عند أبي يوسف، وطقت عند زفر لأنه ألزم نفسه عند دخول الدار في امرأته من الطلاق ما التزمه الأول، والأول إنما ألزم نفسه وقوع الطلاق عليها عند الدخول لا لزوم الطلاق ديناً في ذمته فيثبت ذلك في حق الثاني - اهـ ما ذكره السرخسي في شرح المختصر ص ٣٤.

(١) وفي ز «وامراتي» تحريف.

(٢) وفي م «أو والله».

(٣) وفي هـ م «قرينة إلى الله تعالى».

(٤) قال السرخسي في شرح المختصر في تكملة شرح المسألة ص ٣٤: قال في الكتاب (ألا ترى أنه لو قال: لله على طلاق امرأتي، لا يلزمه شيء) وهذا يصير رواية في فصل، وفيه اختلاف أن من قال لامرأته «طلاك على واجب» أو «طلاك لي لازم» فكان محمد بن سلمة يقول: يقع الطلاق فيهما جميعاً، والعراقيون من مشايخنا كانوا يقولون في قوله «على واجب»: لا يقع، وفي قوله «لي لازم»: يقع، والأصح ما ذكره محمد بن مقاتل عند أبي حنيفة: لا يقع الطلاق فيهما جميعاً لأن الوجوب وال لزوم يكون في الذمة، والطلاق لا يلزم في الذمة، وليس لا التزامه في الذمة عمل في الوقوع؛ وعلى قول محمد =

ولو قال « والله لأطلقهن » فهذا رجل حلف ٢ ليطلقن ٣ نساءه ،
ولا يقع عليهن الطلاق حتى يفعل . وأما العتق فقد جعل عليه
عتق رقبة فان وفى بذلك فهو أفضل ، وإن لم يف بذلك لم يؤخذ
به القضاء . ألا ترى أن رجلا لو قال « لله على أن أعتق عبدى » لم يعتق
العبد بهذا القول ، ولكن الأفضل أن يفي بذلك ، فهذا أشد من
الأولى ، والأولى أضعف . ألا ترى أن رجلا لو قال عبده سالم حر إن
= في قوله « لى لازم » يقع ؛ لأن معناه حكم الطلاق « لى لازم » وجعل السبب
كناية عن الحكم صحيح ؛ وعلى قول أبى يوسف ينوى في ذلك لاحتمال أن
يكون المراد لزوم الحكم إياه ، فإذا نوى الوقوع وقع ، فأما العتق فقد جعل
الثنى بهذا اللفظ عليه عتق مالم يكره بالوفاء بالنذر من غير أن يجبر عليه في
القضاء ، كما لو قال « لله على أن أعتق عبدى هذا » لم يعتق بهذا القول (ولكن
الأفضل له أن يفي به) معناه أن يؤمر بالوفاء فيما بينه وبين ربه كما هو موجب

نذره - اهـ ج ٩ ص ٣٥ .

(١) وفى ز « لأطلقن » .

(٢) سقط لفظ « حلف » من هـ .

(٣) وفى م « ليطلق » .

(٤) وفى م « فلا يقع » .

(٥) وفى هـ « جعله » وفى البقية بغير ضمير المفعول .

(٦) وفى ز « يوف » .

(٧) سقط قوله « والأولى » من الأصل العاطفى ، موجود فى بقية الأصول .

دخل الدار فقال رجل آخر ' عليّ مثل ما جعلت على نفسك ٢ إن دخلت الدار ، فدخلها أنه لا شيء عليه ! لأنه لا يكون عليه عتق سالم لأنه لا يملكه . فان كان غني بذلك ٣ عتق ٤ عبد من عبيده الذي يملك فالأحسن أن يفي بذلك ، وهو آثم إن لم يفي بذلك ٥ .

وأما المشي إلى بيت الله تعالى والحج والعمرة والنذر والصيام ٥ وكل شيء يتقرب به العبد إلى ربه ٦ عز وجل حلف به رجل فقال رجل آخر عليّ مثل ما حلفت ٧ به إن ٨ فعلت ، ففعل الثاني فانه عليه . وكذلك لو قال الأول عليّ عتق نسمة إن فعلت كذا وكذا ، ففعل إن عليه ذلك ، لأنه قربته إلى الله تعالى فعليه الوفاء بذلك عتق نسمة ٩ .

(١) سقط لفظ « آخر » من م .

(٢) وفي ز « لنفسك » .

(٣) كذا في م ، وسقط لفظ « بذلك » من ه ، ع ، ز . وفي المختصر وشرحه « به » مكان « بذلك » وكذلك في الحرف الثاني الآتي بعد .

(٤) سقط لفظ « عتق » من م .

(٥) سقط لفظ « بذلك » من ه ، ز . وفي المختصر وشرحه للسرخسي ص ٣٥ : (فالأحسن له أن يفي به ، وهو آثم إن لم يفي به) لترك الوفاء بالنذور ، وبيانه في قوله تعالى " ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله " الآية - ه .

(٦) وفي ه « إلى الله » ولم يذكر اسم الجلالة في ز ولا لفظ « ربه » ؛ وفي الأصل وكذا في م والمختصر « إلى ربه » وأثبتناه في المتن .

(٧) وفي ه « حلت » تصحيف .

(٨) وفي ه « وإن » وزيادة الواو تحريف .

(٩) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٩ ص ٣٥ : (وكذلك لو قال الأول : =

آخر كتاب الإيمان و الكفارات ،

تم الجلد الأول من كتاب الأصل للعلامة الجوزجاني تغمده الله
برحمته ، وأدخله بجوح جنته بمحمد وآله وصحبه وسلم .

= على عتق نسمة إن فعلت كذا ؛ ففعل فعليه عتق نسمة) لأنه قرينة يصح التزامها
في الذمة بالنذر ، والوفاء بالنذور يؤمر به الناذر بينه وبين ربه - والله أعلم .
(١) وكان في آخر نسخة العاطف آفندي : « وكان الفراغ من كتابته يوم الاثنين
المبارك سابع وعشرين [من] شهر الله المحرم الحرام من شهور سنة خمس
وتسعمائة » . قلت : اتفقت نسخ كتاب الأصل على هذا الترتيب إلى ختم كتاب
الإيمان ، واختلعت فيما بعده ، ففي بعضها كتاب المكاتب ، منها نسخة هندية التي
نسخها دائرة المعارف لطبع الكتاب ، وفي بعضها بعد الإيمان كتاب الجنايات
بعدها الحدود وبعدها السرقة بعدها الإكراه بعده السير ، منها نسخة العاطف .
وفي بعضها الحدود بعد الإيمان بعدها السرقة بعدها الإكراه بعده السير ، كما في
نسخة دار الكتب المصرية . وفي بعضها بعد الإيمان كتاب البيوع والسلم لكنها
من رواية أبي حفص ، وهكذا في نسخة مراد ملا بعدها الفرائض بعدها
المكاتب . فالاضطراب في ترتيب الأصل موجب لاضطراب القلوب وتشويشها
فلعله بسبب خلط الروايتين رواية أبي حفص ورواية أبي سليمان - والله أعلم .
وأما ترتيب المختصر الكافي فبعد الصوم كتاب الحيض وبعده الناسك وبعده
النكاح وبعده الطلاق وبعده العتاق بعده المكاتب بعده الولاء بعده الإيمان بعدها
الحدود بعدها السرقة بعدها السير بعده الاستحسان بعده التحريم ، وهذا الترتيب
أحسن من ترتيب كتاب الأصل ، ووافقنا الهندية في الترتيب فالحقنا المكاتب
بالإيمان لأنها موجودة نسخت للطبع .